حرف الهمزة

آت بازاري = عثمان بن السيد فتح الله 1102 هـ.

الآلوسي = عبد الله بن محمود 1291 هـ.

الآمدي = عبد الغفور (لبيب) 1185 هـ.

الآمدي = علي بن محمد (سيف الدين) 631 هـ.

ابن أبان = عيسى بن أبان 221 هـ.

اللقاني[1] (. . . ـ 1041 هـ)

إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني، أبو الإمداد: فاضل، متصوف، مصري، مالكي. نسبته إلى «لقانة» من البحيرة بمصر. قال عبد الحيّ الكتاني: عالم مصر، وإمامها، أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الاطّلاع في علم الحديث، والتبحّر في بقية العلوم. وقال مخلوف: كان أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الاطّلاع، وطول الباع، في علم الحديث، المتبحّر في الأحكام، وإليه المرجع في المشكلات، والفتاوى، وكان عظيم الهيبة، تخضع له الدولة، مع انقطاع التردد عن الناس. من مؤلفاته «البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع»، وهو ـ كما يظهر من اسمه ـ شرح على «جمع الجوامع» للإمام تاج الدين السبكي، في أصول الفقه، وهذا الكتاب قد

---

(1) قال عبد الحي الكتاني: «لام اللقاني بالفتح والتشديد، هذا هو المعروف. ولما ضبطه صاحب «اليانع الجني» بضم اللام، كتب عليه مجيزنا مسند الجزائر أبو الحسن علي بن موسى: فيه نظر، فقد أثبت فتحها صاحب «خلاصة الأثر». وقد اعتذر المؤلف محسن الترهتي آخر ثبته: «اليانع الجني» هذا، بأن الأسانيد، والأنساب التقطها من نسخ لم يحسن قراءتها». (فهرس الفهارس: 1: 131 ـ وفي الهامش: قال المحبي: اللقاني ـ بفتح اللام ثم قاف، وألف، ونون، ـ نسبته إلى لقانة: قرية من قرى مصر». وهذه القرية لم يذكرها ياقوت في «معجم البلدان» ولا البكري في «معجم ما استعجم»، كما لم يذكرا ما جاء بضبطها.

ذكره من بين مؤلفات اللقاني هذا، إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين». وذكر مخلوف أن من كتبه ـ أيضًا ـ كتاب «منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى»[1].

المروزي[2] (. . . ـ 340 هـ)

إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحٰق. قال الإسنوي: كان إمامًا جليلاً، غواصًا على المعاني، ورعًا زاهدًا، أخذ عن ابن سريج. قال الزركلي: انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق، بعد ابن سريج. مولده بمرو الشاهجان[3] (قصبة خراسان)، وأقام ببغداد أكثر أيامه. قال الإسنوي: انتشر الفقه عن أصحابه في البلاد، ثم انتقل آخر عمره إلى مصر، وجلس في مجلس الشافعي. قال ابن الملقن: قال العبادي: قعد بمصر في مجلس الشافعي سنة القرامطة، واجتمع عليه الناس، وضربوا إليه أكباد الإبل، وسار في الآفاق من مجلسه سبعون إمامًا، من أصحاب الشافعي. قال الإسنوي: وحكى عنه الرافعي حكاية غريبة متعلقة بالقيافة، فقال: حكى الصيدلاني، وغيره عن القفال عن الشيخ أبي زيد[4] عن أبي إسحٰق، قال: كان لي جار ببغداد، وكان له مال، ويسار، وكان له ابن يضرب إلى السواد، ولون الرجل لا يشبهه، وكان يعرض بأنه ليس منه، قال: فأتاني، وقال: عزمت على الحج، وأكثر قصدي أن أستصحب ابني، وأُريه بعض القافة، فنهيته، وخرج، فلما رجع، قال لي: إني استحضرت مدلجيًا، وأمرته بعرضه عليه في عدة رجال، كان فيهم الذي يرى بأنه منه، وكان معنا في الرفقة، وغبت عن المجلس، فنظر القائف فيهم، فلم يلحقه بأحد منهم، فأخبرت بذلك، وقيل لي: احضر، فلعله يلحقه بك، فأقبلت على ناقة، يقودها عبد لنا أسود كبير، فلما وقع بصره علينا، قال: الله أكبر، ثم قال: الراكب أبو هذا الغلام، والقائد الأسود أبو الراكب. فغشي عليّ من صعوبة ما سمعت، فلما

---

(1) شجرة النور/ ص 291 ـ فهرس الفهارس/ 1/ 130 ـ 131 ـ الأعلام/ 1/ 28 ـ هدية العارفين/ 1/ 30.

(2) بفتح الميم وسكون الراء، وفتح الواو.

(3) قال البكري: «ومرو الشاهجان ـ بفتح الشين [المعجمة]، وكسر الهاء بعدها جيم ـ من بلاد فارس». (معجم ما استعجم/ مرو) وقال ياقوت: «ومرو الشاهجان هذه مرو العظمى، أشهر مدن خراسان، وقصبتها، والنسبة إليها مروزي على غير قياس، والثوب مروي على القياس. وكلمة شاهجان فارسية، معناها نَفْسُ السلطان، سميت بذلك لجلالتها عندهم. (معجم البلدان: مرو. بتصرف).

(4) أبو زيد المروزي من تلاميذ المترجم.

رجعت، ألححت على والدتي، لتخبرني، فأخبرتني أن أبي طلّقها ثلاثًا، ثم ندم، فأمر هذا الغلام بنكاحها للتحليل، ففعل، فعلقت منه، وكان ذا مال كثير، وقد بلغه الكبر، وليس له ولد، فاستلحقك، ونكحني مرة ثانية. قال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي: «صنف (أي المروزي) الأصول. وذكر ابن النديم أن من مؤلفاته: «كتاب الفصول إلى معرفة الأصول»، و«كتاب الخصوص والعموم».

قال ابن الملقن: توفي بمصر، ودفن عند ضريح الإمام الشافعي. قال ابن هداية الله المصنف: قال ابن خلكان: وكان ذلك لتسع خلون من رجب»[1].

ومن آرائه المنقولة في مراجع أصول الفقه: وصفه فعل الصلاة التي وقعت منها ركعة في الوقت، وقع باقيها خارجه ـ بأنه أداء، وقضاء.

وهو ما يفضي إلى تبعيض العبادة الواحدة، ووصفها بوصفين مختلفين، وهو أمر فيه مناقشة، باعتبار أن هذا صنيع لم يعهد له نظير في الشريعة، ولم يعرف له مثيل فيها[2].

الإيجي (. . . ـ 700 هـ)

إبراهيم بن أحمد بن محمد مجد الدين الإيجي أو الإيكي: من المشتغلين بعلم الكلام. نسبته إلى «إيج»[3]. له في أصول الفقه «معراج الوصول في شرح منهاج الأصول»[4].

الزرعي (688 ـ 741 هـ)

إبراهيم بن أحمد بن هلال الزرعي، أبو إسحٰق: فقيه حنبلي، سكن دمشق، وأخذ عن علمائها في عصره، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وبرع، ومهر، وتقدم في الفتيا، ودرس بأماكن، منها المدرسة الحنبلية، فقد درس فيها عوضًا عن ابن تيمية

---

(1) ابن هداية الله/ طبقات الشافعية/ ص 203 ـ 204 ـ الإسنوي/ طبقات الشافعية/ ص 362 ـ 363 ـ ابن الملقن/ العقد المذهب/ ص 42 ـ ابن النديم/ الفهرست/ ص 356 ـ 357 ـ الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي/ طبقات الفقهاء/ ص 121 ـ الزركلي/ الأعلام/ 1/ 28.

(2) انظر حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ـ للإمام تاج الدين السبكي/ 1/ 116 ـ 117.

(3) إيج ـ بكسر الهمزة ـ: بلد كثير البساتين والخيرات في أقصى بلاد فارس، وأهل فارس يسمونها «ايك» (معجم البلدان/ إيج ـ القاموس/ إيج).

(4) الأعلام/ 1/ 29.

حين سجن بالقلعة في المرة التي توفي فيها، فساء ذلك أصحاب الشيخ ابن تيمية ومحبيه، وشق ذلك عليهم كثيرًا، واستمر بها إلى حين وفاته.

ووُلِّيَ نيابة الحكم عن القاضي عز الدين ابن القاضي تقي الدين ابن سليمان، ثم عن القاضي علاء الدين ابن المنجا.

وصفه العليمي في كتابه «المنهج الأحمد» بقوله: «كان بارعًا في أصول الفقه، وفي الفرائض، والحساب، عارفًا بالمناظرة، وإليه المنتهى في التحري، وجودة الخط، وصحة الذهن، وسرعة الإدراك، وقوة المناظرة، وجودة التقرير، وحسن الخلق، وكان فضلاء وقته يعظمونه، ويثنون عليه، وكان قاضي القضاة أبو الحسن السبكي يسميه: فقيه الشام. تفقه عليه جماعة، وتخرّجوا به في الفقه، وأصوله. وحدث».

وقال ابن حجر: «وكان أيضًا أشعري المعتقد في الغالب من أحواله. وكتب الخط الحسن الفائق.

قال ابن رافع: كان من أذكياء الناس، ذا إنصاف في البحث. دخل مصر، وعظم بها. قال الصفدي: كان وافر العقل، حسن الشكل، عالي الهمّة.

كان له ميل إلى التسرّي بالجواري التركيات، فتعلم منهن اللسان، فتحدث به جيدًا».

وقال ابن العماد: «وكان فيه لعب، وعليه في دينه مآخذ ـ سامحه الله تعالى ـ. ولم يصنف كتابًا معروفًا».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ وقت صلاة الجمعة سادس عشر رجب[1].

ابن الملا (. . . ـ 1032 هـ)

إبراهيم بن أحمد بن محمد بن علي، ابن الملا، الحصكفي، ويعرف بابن المنلا[2]: أديب، له شعر، وكتب، أصله من حصن[3] كيفا (في ديار بكر)، ومولده

(1) شذرات الذهب/ 6/ 129 ـ 130 ـ المنهج الأحمد/ 3/ 191 ـ 192 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 16.

(2) قال الزركلي: «مما لاحظته بعد الوقوف على نماذج من خط صاحب الترجمة أنه يكتب المنلا محذوفة النون «الملا»، ولا يذكر في نسبته لفظ «الحصكفي». واللفظان واردان في خلاصة الأثر: 1: 11» هامش ص 30: ج 1: الأعلام.

(3) وحصن كِيفى ـ كِضيزى هكذا في القاموس، وضبط في معجم البلدان ضبط قلم بفتح الكاف، =

ووفاته بحلب. له في أصول الفقه: «جامع المتفرقات من فوائد الورقات ـ لإمام الحرمين»، و«تحارير الملحقات وتقارير المحققات في شرح الورقات» و«كفاية الرقاة إلى معرفة غرف الورقات». وكان شافعي المذهب[1].

المناوي (. . . ـ 757 هـ)

إبراهيم بن إسحٰق بن إبراهيم، شرف الدين، المُناوي، (منسوب إلى منية القائد[2] بصعيد مصر): فقيه، شافعي، مصري، تفقه بعمه: ضياء الدين محمد بن إبراهيم المناوي، وغيره. وناب في الحكم عن قاضي القضاة: عز الدين ابن جماعة في القاهرة، ومصر، وأعمالها، في حضوره، وغيبته، واستمر على ذلك إلى أن مات.

قال الإسنوي: «كان عالمًا، فاضلاً، دينًا، ثبتًا، وافر العقل، غزير المروءة، محافظًا على أوقاته، منقطعًا عن أبناء الدنيا. درس، وأعاد، وأشغل، وأفتى».

وقال الحافظ ابن حجر: «قال شيخنا العراقي: كان أحد فضلاء الشافعية، وكان فيه إحسان للطلبة، وتودد لأهل الخير، وهو أخو تاج الدين المناوي، ووالد قاضي القضاة: صدر الدين».

وقال ابن الملقن: «شرح «المعالم[3] ـ في الأصول»، قرأت عليه قطعة منه».

توفي ـ رحمه الله ـ في رابع رجب[4].

الربعي (. . . ـ 734 هـ)[5]

إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربعي التونسي، أبو العباس: فقيه، مالكي، قاض، تردد في ولاية القضاء بين تبرسق وقابس، نحوًا من ثلاثين سنة، ثم تولى

= وفيه: ويقال: كيبا، وأظنها رومية ـ بلدة وقلعة عظيمة مشرفة على دجلة، بين آمد وحزيرة ابن عمر، من ديار بكر. (معجم ما استعجم/ حصن كيفا ـ القاموس/ كيف).

(1) الأعلام/ 1/ 30 ـ هدية العارفين/ 1/ 30

(2) قال ياقوت: «منية القائد: وهو القائد فضل: في أول الصعيد قبلي الفسطاط، بينها وبين مصر يومان». (معجم البلدان/ منية).

(3) للإمام فخر الدين الرازي. (انظر كشف الظنون/ 2/ 1726 ـ 1727).

(4) الدرر الكامنة/ 1 ـ 16 ـ 17 ـ العقد المذهب/ ص 405 ـ طبقات الشافعية/ ص 403 ـ 404.

(5) في تاريخ وفاته خلاف بين 733 و734، وما أثبته هنا ترجح لدي لكثرة من قال به.

قضاء الجماعة بتونس خمس دول، أولها سنة 699 هـ. وتولى ـ أيضًا ـ الخطابة بجامع الزيتونة، ثم صرف عنها بالعزل، والنفي، إلى المهدية، والسجن بها[1].

قال الحجوي: «قاضي تونس، وفقيهها، النظار، من الأئمة الكبار، نادرة زمانه، له تواليف كثيرة».

وقال مخلوف: «قاضي القضاة، علّامة زمانه، وفريد عصره وأوانه، الفقيه الأصولي، المتفنن الفاضل، العالم بالأحكام والنوازل، من بيوتات تونس. بينه وبين ابن راشد القفصي ظغائن. غفر الله للجميع، وله مع أبي إسحٰق الصفاقسي مذاكرات».

وقال ابن فرحون: «وله «الرد على ابن حزم» في اعتراضه على مالك ـ رحمه الله ـ في أحاديث خرجها في الموطأ، ولم يقل بها».

وفي هذا الكتاب ستتجلى قوته في علم أصول الفقه، إذ الإمام ابن حزم ـ وإن كان ظاهريًا ـ دقيق النظر، وقد أبرز ذلك بصورة مذهلة في الردود والنقود التي أوردها في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام»، فإن استطاع المترجم أن يسايره في مسالكه، ويقامسه في غوصه، فهو جدير بأن يعد بحق من الأصوليين المعتبرين، وهو ما يظهر من عنوان هذا الكتاب.

وقد عمر المترجم دهرًا قال الحافظ ابن حجر: «ومات، وهو ابن مائة إلا سنتين. وقال ابن فرحون: توفي في شهر رمضان، عن تسع وتسعين سنة وأشهر ـ رحمه الله تعالى»[2].

---

(1) وسبب ذلك أن أبا يحيى زكرياء بن أحمد بن محمد اللحياني: أمير طرابلس دفع ابنه أبا ضربة إلى صاحب الترجمة ليحكم عليه لجريمة قتل اقترفها، فحكم عليه بالقصاص، وحدث أن أولياء القتيل قد عفوا عن ابن الأمير هذا، إلا أن صاحب الترجمة أبقاه في السجن، على مقتضى مذهب مالك الذي تقرر فيه سجن القاتل عامًا، ثم ضربه مائة، إن لم يقع القصاص كفارة المقتال، إذا كان القتل ثابتًا عليه بإقراره. ثم إن أبا الجاني المذكور نفض يديه من الحكم، «ذهب أهل الحل والعقد إلى السجن، وأخرجوا منه ابنه الجاني هذا وبايعوه، فصار أميرًا، فوثب على صاحب الترجمة، ونفاه إلى المهدية، واعتقله بها في مَأْجَل (مستنقع المياه)، بقي فيه ما ينيف العامين». (مخلوف/ تتمة شجرة/ ص 147 ـ بتصرف).

(2) الديباج المذهب/ ص 145 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 20 ـ الفكر السامي/ 3/ 281 ـ شجرة النور/ ص 207.

الخراساني (1180 ـ 1262 هـ)

إبراهيم بن حسن الخراساني، الكاخي، تزيل النجف. من علماء الشيعية الإمامية، له كتب، منها «إشارات الأصول» في مجلدين، و«الإيقاظات ـ في الأصول»[1].

أبو ثور (. . . ـ 240 هـ)

إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي: أحد الأعلام، تفقّه، وسمع من سفيان بن عيينة، وغيره[2]، وكان في أول أمره على مذهب أهل الرأي (الحنفية)، ولما قدم الشافعي العراق صحبه، وتبعه، وقرأ كتبه، ويسر علمه، إلا أنه وإن كان شافعيًا بشكل ما، فإنه يعد ممن لهم مذاهبهم الخاصة بهم، والمستقلة. قال ابن النديم: «أحدث لنفسه مذهبًا، اشتقه من مذهب الشافعي. وأكثر أهل آذربيجان، وأرمينية يتفقهون على مذهبه». ونقل الحجوي: «أن أصحابه لم يكثروا، ولا طالت مدتهم، وانقطعوا بعد ثلاثمائة». وهذا يدل على أن أبا ثور، وإن كان يعد من أئمة الشافعية[3]، ونقل عن محمد بن الحسن أنه قال له: «غلبنا عليك هذا الحجازي ـ يعني الشافعي»، فإنما ذلك من باب الارتباط التعليمي، لا التقليدي، وفي جواب أبي ثور على قولة محمد بن الحسن هذه، حيث أجابه بقوله: «أجد الحق معه ـ أي مع الشافعي» ما يدل على أنه مع الصواب والحق حيث كان، لا مع الرجال. وهذا ما أكده، ونص عليه كثيرون.

وقد أثنى على صاحب الترجمة أئمة كبار، قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وورعًا، وزهدًا وفضلاً، وخيرًا، ممن صنف الكتب، وفرع على السنن، وذب عنها، وقمع مخالفيها يتكلم في الرأي فيخطىء ويصيب.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «هو عندنا في مسلاخ (هدي وسمت وطريقة) سفيان الثوري، أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة».

---

(1) هدية العارفين/ 1/ 42.
(2) كابن مهدي، ووكيع، والشافعي.
(3) قال عمر الجعدي في كتابه: «طبقات فقهاء اليمن»: ص 137 ـ 138: «وأصحابه (يعني الشافعي) البغداديون: الزعفراني، والكرابيسي، وأبو ثور، وأحمد بن حنبل، وهم الذين يروون كتبه القديمة. . .».

وقال ابن عبد البر: «كان ثقة فيما يروي، وحسن النظر، إلا أن له شذوذًا خالف فيه الحديث، بل في مسائل الفقه التي أغرب[1] فيها[2]. له مصنفات كثيرة، منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي، وذكر مذهبه في ذلك، وهو أكثر ميلاً إلى الشافعي في هذا الكتاب، وفي كتبه كلها».

وقال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي: «قال أحمد بن حنبل ـ وقد سئل عن مسألة ـ: سل أبا ثور».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر صفر[3].

وينقل عنه في مراجع أصول الفقه أنه يقول بحجية مفهوم اللقب، وهو رأي ضعيف ركيك مخالف لما عليه الجمهور[4].

النظام[5] (184 ـ 231 هـ)

إبراهيم بن سيار بن هانىء البصري، أبو إسحٰق النظام: من أئمة المعتزلة، منطقي، شاعر، من شيوخ الجاحظ. نشأ في البصرة، وأقام ببغداد. تبحر في علوم الفلسفة، واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلاهيين، وانفرد بآراء خاصة، تابعته فيها فرقة من المعتزلة، سميت «النظامية» نسبة إليه، وبين هذه الفرقة وغيرها

---

(1) الإغراب: الإتيان بالغريب (القاموس/ غرب).

(2) هذه المسائل نقلها الخضري بعضها في كتابه «تاريخ التشريع الإسلامي» ص 255 ـ 256. فقال: ومن مسائله التي انفرد بها عن الجمهور، أو عن الشافعي.
1 ـ الدين مقدم على الوصية عند الفقهاء كلهم إلا أبا ثور، فإنه قدم الوصية، لظاهر قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: الآية 11].
2 ـ خيار الرد بالعيب لا يكون بالرضا، بل بالكلام، أو يأتي من الفعل ما يكون في المعقول من اللغة إنه رضي، ومذهب الشافعي أن خيار الرد بالعيب على الفور.
3 ـ إذا اجتهد رجلان في القبلة، وأدى أحدهما اجتهاده إلى خلاف ما أدى اجتهاد الآخر إليه، ويجوز أن يأتمّ كل واحد منهما بالآخر، ويصلي كل واحد منهما إلى جهته، وهذا خلاف ما يقوله غيره».

(3) الإسنوي/ طبقات الشافعي/ ص 13 ـ الفهرست/ ص 355 ـ الأعلام/ 1/ 37 ـ طبقات الفقهاء/ ص 101 ـ شذرات الذهب/ 2/ 93 ـ 94 ـ الفكر السامي/ 3/ 19 ـ 20. (بتصرف).

(4) الشوكاني/ إرشاد الفحول/ ص 233.

(5) هكذا تاريخ وفاته في جميع ما بيدي من المراجع التي ترجم له فيها، إلا أن الشيخ أبا غدة قال في كتابه «صفحات من صبر العلماء»: إنه توفي في سنة إحدى وعشرين ومائتين، وعمره ست وثلاثون سنة. (ص 219).

مناقشات طويلة. وقد ألفت كتب خاصة للرد على النظام هذا، وفيه تكفير وتضليل له. وأما شهرته بالنظام، فأشياعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون إنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة أيام فقره. قال عبد القاهر البغدادي ـ الذي يطلق عليه في بعض كتب الأصول الأستاذ أبو منصور ـ في كتابه «الفرق بين الفرق: «والمعتزلة يموهون على الأغمار بدينه، ويوهمون أنه كان نظامًا للكلام المنثور والشعر الموزون، وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة، ولأجل ذلك قيل له «النظام». وكان في زمان شبابه قد عاشر قومًا من الثنوية، وقومًا من السُمنية[1] القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قومًا من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأخذ عن جميعهم».

ومما لا جدال فيه أن النظام من أذكياء العالم، قال الجاحظ: «الأوائل يقولون: في كل ألف سنة رجل لا نظير له». فإن صح ذلك فإبراهيم النظام من أولئك.

وقد أخذ النظام الاعتزال عن خاله: أبي الهذيل العلاف. وكان (أي النظام) من صغره يتوقد ذكاء، ويتدفق فصاحة، وقد أداه ذكاؤه المتوقد، وبيانه المتدفق، واطّلاعه على الكثير من كتب الأوائل إلى أن ذهب مذهبه الذي أنكره عليه جمهور المسلمين.

ويلمزه البعض بأنه كان من نسل العبيد، قال ابن النديم: «النظام مولى للزياديين، من ولد العبيد، قد جرى عليه الرق في أحد آبائه».

وكان أديبًا بليغًا، وشاعرًا يذهب في شعره مذهب الكلام الفلسفي، وكان مع ذلك حسن البلاغة، مليح الألفاظ، جيد الترسل، وكان مع ذلك أميًّا، لا يقرأ، ولا يكتب، ويحفظ القرآن، والإنجيل، والتوراة، وتفاسيرها.

وحكى عنه الجاحظ قصة في الطيرة مثيرة، فقال: «تجاذبت ـ يومًا ـ أنا وإبراهيم النظام حديث الطيرة، فقال لي: أخبرك، أني جعت حتى أكلت الطين، وما صرت إلى ذلك، حتى قلبت قلبي، أتذكر هل من رجل أصيب عنده غذاء أو عشاء؟! فما قدرت عليه، وكان عليّ جبة وقميص، فبعت القميص. ثم قصدت الأهواز[2]، وما

(1) السمنية ـ بضم السين وفتح الميم بعدها نون مكسورة وياء مشددة مفتوحة ـ: قوم بالهند دهريون قائلون بالتناسخ. (القاموس/ سمن) وفي كتب أصول الفقه: إنهم الذين ينكرون حجية غير الحواس.

(2) بلدة شرق شمال البصرة تبعد عنها بنحو 150 كيلومتر.

أعرف بها أحدًا، وما كان ناشئًا إلا عن الحيرة والضجر، فوافيت الفرضة[1]، فلم أصب بها سفينة، فتطيرت من ذلك، فقلت للملاح: تحملني؟ قال: نعم، فقلت ما اسمك؟، قال: «دواداذ»، وهو بالفارسية اسم الشيطان، فتطيرت، وركبت معه فلما قربت من الفرضة صحت: يا حمال، ومعي لحاف سمل، ومضربة خلق[2]، وبعض ما لا بد منه، فكان أول حمال أجابني أعور، فقلت لبقار كان واقفًا: بكم تكري ثورك إلى الخان؟ فلما أدناه مني إذا هو أعضب[3]، فازددت طيرة إلى طيرة، وقلت في نفسي: الرجوع أسلم، ثم ذكرت حاجتي أهل الطين، وقلت: من لي بالموت. فلما صرت إلى الخان، وأنا حائر ما أصنع، إذ سمعت قرع باب البيت الذي أنا فيه، فقلت: من هذا؟ فقال: رجل يريدك، فقلت: من أنا؟ فقال: إبراهيم بن سيار النظام، فقلت ـ في نفسي ـ خناق، أو عدو، أو رسول سلطان، ثم إني تحاملت، وفتحت له الباب، فقال: أرسلني إليك إبراهيم بن عبد العزيز، ويقول لك: إن كنا اختلفنا في المقالة ـ في الرأي والمذهب ـ فإنا نرجع بعد ذلك إلى حقوق الأخلاق والحرية، وقد رأيتك حيث مررت بي على حال كرهتها، وينبغي أن تكون نزعت بك حاجة ـ أي أخرجتك من بلدك ـ فإن شئت فأقم مكانك مدة شهر أو شهرين، فعسى نبعث إليك ببعض ما يكفيك زمانًا من دهرك، وإن اشتهيت الرجوع، فهذه ثلاثون دينارًا فخذها، وانصرف، وأنت أحق من غدر. قال: فورد عليّ أمر أذهلني، أما واحدة فإني لم أكن ملكت قبل في جميع دهري ثلاثين دينارًا. الثانية: أنه لم يطل مقامي وغيبتي عن أهلي. الثالثة: ما تبين لي من الطيرة أنها باطل».

وللنظام مؤلفات كثيرة ذكر ابن النديم طرفًا منها، ويقال: إن مصنفاته ضاعت كلها، ولم يبق منها شيء، وكانت في الفلسفة والاعتزال، والرد على الطوائف الأخرى المخالفة للمعتزلة، وعلى الطوائف غير المسلمة. أيضًا.

وقد توفي ـ رحمه الله ـ في منزل حمويه: صاحب الطواويس. وقد كتبت عنه أبحاث ودراسات خاصة به[4].

---

(1) هي فرجة من النهر تركب منها السفن.

(2) عتيق بال، بالية ـ أيضًا، والمضربة هي غطاء كاللحاف ذو طاقين مخيطين خياطة كثيرة بينهما قطن ونحوه.

(3) مكسور القرن.

(4) الفهرست/ ص 287 ـ 288 ـ الأعلام/ 1/ 34 ـ أبو غدة/ صفحات من صبر العلماء/ ص 219 ـ 220 ـ معجم الفلاسفة/ ص 621 ـ الفرق بين الفرق/ ص 131.

النظام وأصول الفقه:

أنكر النظام حجية الإجماع، ورده، وألف في ذلك كتابًا سماه «النكث في عدم حجية الإجماع» قال إمام الحرمين في كتابه «البرهان في أصول الفقه»: «وأول من باح برده (أي كون الإجماع حجة في السمعيات) النظام، ثم تابعه طوائف من الروافض».

وقال الإمام الغزالي في كتابه «المستصفى في علم الأصول»: «وذهب النظام إلى أن الإجماع عبارة عن كل قول قامت حجته، وإن كان قول واحد».

وقال النظام في حق الصحابة رضي الله عنهم هنا كلامًا خبيثًا لجعلهم الإجماع حجة، إذ قال: «إن أصحاب رسول الله ﷺ دعوا الناس إلى اتباع الإجماع، وراموا أن يتخذوا رؤوسًا، فقرروا الإجماع، وأسندوا إليه ما يرون، وأخذوا يحكمون مسترسلين فيما لا نهاية له. وأصول الشريعة مضبوطة».

وكما أنكر النظام حجية الإجماع أنكر ـ كذلك ـ أن يكون القياس طريقًا إلى إدراك الأحكام الشرعية، وإثباتها، وقال: «النص إذا ورد بحكم من الأحكام، فلا يجوز أن يحمل ما شاركه في العلة عليه، ويحكم فيه بمثل حكمه».

قال ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»: «ذكر أبو القاسم عبيد الله بن عمر في «كتاب القياس» من كتبه في الأصول، فقال؛ ما علمت أن أحدًا من البصريين، ولا غيرهم، ممن له نباهة، سبق إبراهيم النظام إلى القول بنفي القياس والاجتهاد، ولم يلتفت إليه الجمهور، وقد خالفه في ذلك أبو الهذيل، وقمعه فيه، ورده عليه هو وأصحابه، ومثل أبي الهذيل في ذلك بشر بن المعتمر شيخ معتزلة بغداد، ورئيسهم».

وقد تبع النظام على رأيه هذا غيره، وقال بمثل قوله جعفر بن حرب الهمذاني، وجعفر بن مبشر الثقفي، وكلاهما من المعتزلة، وقال به ـ كذلك ـ أهل الظاهر، وغيرهم، من التابعين، وغيرهم.

وأنكر النظام ـ أيضًا ـ من الأخبار (الأحاديث) ما لا يوجب العلم الضروري[1].

---

(1) البرهان/ 2/ 12 ـ أبو الحسين البصري/ شرح العمد/ 1/ 281 ـ المستصفى/ 1/ 173 ـ ابن النجار/ شرح الكوكب المنير/ 2/ 213 ـ جامع بيان العلم وفضله/ 2/ 62 ـ 63 ـ ابن السبكي/ الإبهاج/ 3/ 7 ـ وفيه أن النقل عن النظام في مسألة الإجماع ليس بجيد.

وقد أجمل عبد القاهر البغدادي آراء النظام هذه، وبين سبب ذهابه إليها، فقال: «إنه (أي النظام) استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها، ولم يجسر على إظهار دفعها، فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لذلك حجة الإجماع، وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية، فذكرهم بما يقرؤه غدًا في صحيفة مخزية، وطعن في فتاوى الصحابة رضي الله عنهم. وجمع فرق الأمة. من فريقي الرأي والحديث ـ مع الخوارج، والشيعة، والنجارية، وأكثر المعتزلة ـ متفقون على تكفير النظام»[1].

ابن الفركاح الفزاري (660 ـ 729 هـ)

إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن سباع، أبو إسحٰق، تاج الدين الفزاري، الدمشقي: فقيه شافعي، ولد بدمشق، وأصله من صعيد مصر. انتهت إليه رئاسة الشافعية، مع الدين، والورع، والتواضع، والصفات الحميدة، جاءه التقليد بخطابة دمشق بعد عمه: شرف الدين، فباشرها شهرًا ثم تركها، لما بلغه أنهم سعوا في البادرائية، ودرس بالبادرائية. وعرض عليه قضاء قضاة الشام بعد ابن صصرى، وألحوا عليه بكل ممكن، فامتنع، وصمم، فانقطع للتدريس والعبادة، وتخرج به جماعة. وولي بيت المال، ثم تركها ازدراء لها.

وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم. قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»: «وكان مع مخالفته للشيخ تقي الدين ابن تيمية لا يهجره، ولما مات شيع جنازته، وقعد لعزائه. وكان مشكور الدرس، إلا أنه لا يعجبه من يشكك عليه، ويستشكل. وكان له حظ من عبادة، وفتاويه مسددة. برع في المذهب، وأتقن العربية على عمه، وقرأ الأصول، وتفنن في وجوه الكتابة، ونشأ في تصون، وخير، وإكباب على العلم، وتخرج به الفضلاء، وأذن لجماعة. وكان عذب العبارة، صادق اللهجة، طلق اللسان، طويل النفس في الدروس، يوردها كأنه يقرأ الفاتحة، وكان له حظ من صلاة، وصيام، وذكر، ولطف، وتواضع، ولزوم الخير، والكف عن الغيبة، وأذية الغير، مع الفتوة، والبذل، والإحسان إلى الناس بالعيادة، وشهود الجنائز، والتودد إلى الطلبة في تفهيمهم، وطول روحه عليهم، وكان يسعى لهم، ويثني على فاضلهم، مع لطافة مزاج. وكان نحيفًا، أبيض، حلو الصورة، رقيق

(1) الفرق بين الفرق/ ص 132.

البشرة، معتدل القامة. قال الذهبي: ربما انزعج في المناظرة. وله مسائل ينفرد بها مغمورة في بحر علمه، كنظرائه، وكانت له جلالة، ووقعٌ في النفوس، مع رحمة، ورفق، وكراهة للفتن والشرور. وقال الكمال جعفر: كان فقيهًا، أصوليًا، متدينًا، ثقة».

وقال الذهبي: «ناب في مشيخة دار الحديث أشهرًا، فبهرت معارفه، وخضع له الفضلاء. ومناقبه يطول شرحها، قرأت عليه مشيخة ابن عبد الدايم، والله يمد في عمره».

وقال الإسنوي: «كان عارفًا بالمذهب، مطلعًا على كثير من اللغة، وكلام المفسرين، مشاركًا في علوم منتصبًا للإشغال والفتوى، ورعًا، زاهدًا».

له مؤلفات، منها في أصول الفقه تعليقة له على «مختصر ـ ابن الحاجب» الأصولي.

ولم يزل على حاله مشتغلاً بما يعنيه، حتى مضى على وجه جميل، وتوفي ـ رحمه الله تعالى ـ ليلة الجمعة سابع جمادى الأولى بالبادرائية بدمشق[1].

ابن بشير (. . . ـ بعد 526 هـ؟)

إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير المهدوي، أبو الطاهر. قال ابن فرحون: «كان ـ رحمه الله ـ إمامًا، عالمًا، مفتيًا، جليلاً، فاضلاً، ضابطًا، متقنًا، حافظًا للمذهب، إمامًا في أصول الفقه والعربية، والحديث. من العلماء المبرزين في المذهب المترفعين عن درجة التقليد إلى رتبة الاجتهاد والترجيح. وقد ذكر في كتابه «التنبيه»: أن من أحال به علمًا، ترقى عن درجة التقليد. وله كتاب: «الأنوار البديعة إلى أسرار الشريعة»، وكتاب «جامع الأمهات». وله «التنبيه على مبادىء التوجيه»، وكتاب «التذهيب على التهذيب» وكتاب مختصر يحفظه المبتدئون.

وكان بينه وبين أبي الحسن اللخمي قرابة، وتعقبه في كثير من المسائل، ورد عليه اختياراته الواقعة في كتاب «التبصرة»، وتحامل عليه في كثير منها، وذلك بين لمن وقف على كتاب «التنبيه».

---

(1) معجم الشيوخ/ 1/ 86 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 26 ـ 27 ـ طبقات الشافعية/ ص 326 ـ الأعلام/ 1/ 45 ـ 46 ـ شذرات الذهب/ 6/ 88 ـ 89.

وكان ـ رحمه الله ـ يستنبط أحكام الفروع من قواعد أصول الفقه، وعلى هذا مشى في كتابه «التنبيه»، وهي طريقة نبه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد على أنها غير مخلصة، وأن الفروع لا يطرد تخريجها على القواعد الأصولية.

وذكر أنه قتل شهيدًا، قتله قطاع الطرق في «عقبة»، وقبره بها معروف. ولم أقف على تاريخ وفاته. غير أنه ذكر في تأليفه المختصر أنه أكمله في سنة ست وعشرين وخمسمائة».

وقال مخلوف: «تفقه على أبي الحسن اللخمي، وأخذ عن الإمام السيوري، وغيره».

ويوصف أسلوب المترجم وابن شاس، وابن الحاجب في مؤلفاتهم بالتعقيد والاختصار، حتى قال أبو إسحٰق الشاطبي، وابن خلدون في حقهم أنهم أفسدوا الفقه[1].

وقد نبّه الإمام أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، وتلميذه الإمام محمد بن عبد الله بن راشد إلى أن صاحب الترجمة قد أخطأ في تنزيل قاعدة «الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها» على ما ينطوي تحتها من فروع، فقال القرافي في «شرح التنقيح»: «هذه المسألة مشهورة «بالأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها»، قولان للعلماء. وكثير من العلماء غلط في تصويرها، حتى خرَّج عليها ما ليس من فروعها، ظانًا أنه من فروعها. فقال أبو الطاهر وغيره في قول الفقهاء: «التيمم إلى الكوعين، أو إلى المرفقين، أو إلى الإبطين، ثلاثة أقوال»: إن ذلك يتخرج على هذه القاعدة، هل يؤخذ بأواخر الأسماء، فيقتصر على الكوع، أو بأواخرها، فيصل إلى الإبط؟ ويجعلون كل ما هو من هذا الباب مخرَّجًا على هذه القاعدة، وهذا باطل إجماعًا، ومنشأ الغلط إجراء أحكام الجزئيات على الأجزاء، والتسوية بينهما، ولا خلاف أن الحكم في الكل لا يقتصر به على جزئه، فلا تجزىء ركعة عن ركعتين في الصبح، ولا يوم عن شهر رمضان في الصوم ونظائره كثيرة.

إنما معنى القاعدة إذا علق الحكم على معني كلي، له محال كثيرة، وجزئيات متباينة في العلو، والدناءة، والكثرة، والقلة، هل يقتصر بذلك الحكم على أدنى

(1) الفكر السامي/ 3/ 291 ـ شجرة النور/ ص 126 ـ الديباج المذهب / ص 142 ـ 143 (بتصرف).

المراتب لتحقق المسمى بجملته فيه، أو يسلك في ذلك طريق الاحتياط، فيقصد في ذلك المعنى الكلي: أعلى المراتب؟، هذا موضع الخلاف. ومثاله: إذا قال رسول الله ﷺ: «إذا ركعت فاطمئن راكعًا»، فأمر بالطمأنينة، فهل يكتفى بأدنى رتبة تصدق فيه الطمأنينة، أو يقصد أعلاها، وكذلك قوله ﷺ: «خللوا الشعر، وأنقوا البشرة» يقتضي التدليك، هل يقتصر على أدنى رتب التدليك، أو أعلاها؟. فهذه صورة القاعدة في الجزئيات في المحل، لا في الأجزاء، ثم الفرق أن الجزء لا يستلزم الكل، والجزئي يستلزم الكلي، فلذلك أجزأ الثاني دون الأول، فأدنى رتب الموالاة موالاة، وليست الركعة ركعتين، ولا اليوم شهرًا»[1].

وقال أحمد بن علي المنجور في شرحه على «المنهج» في قواعد مذهب مالك ـ لعلي بن قاسم الزقاق ـ: «إن ابن بشير (صاحب الترجمة) خرج على هذه القاعدة ـ أيضًا ـ مغسول المذي، أهو الذكر كله أو هو محل الأذى، فقط. لأن النبي ﷺ أمر بغسل الفرج، والفرج له أول، وآخر. قال ابن راشد: وهو وهم، فإن الخلاف إنما هو في الاسم الذي له مراتب، يطلق على كل منها»[2].

الشيرازي (393 ـ 476 هـ)

إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحٰق، جمال الدين، الفيروزأبادي، الشيرازي: أصولي، نظار فقيه من الشافعية. ولد في فيروزأباد (بلدة قرب شيراز بإيران) وانتقل إلى شيراز طالبًا للعلم، سنة 410 هـ فتتلمذ على بعض شيوخها، فنسب إليها، وأطلق عليه الشيرازي، واشتهر به، ثم انتقل إلى البصرة، وقرأ بها الفقه على علي الخرزي، ثم انتقل إلى بغداد سنة خمس عشرة وأربعمائة (415 هـ) فقرأ بها الأصول على أبي حاتم القزويني (محمود بن الحسن)، والفقه على جماعة، منهم ـ على الخصوص ـ أبو الطيب الطبري (طاهر بن عبد الله)، وقد لازمه، حتى صار معيد حلقته. قال صاحب الترجمة في كتابه «طبقات الفقهاء»: «ولم أنتفع بأحد في الرحلة كما انتفعت بأبي حاتم القزويني، وبالقاضي أبي الطيب الطبري».

وفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة (429 هـ) شرع صاحب الترجمة يدرس في بغداد، فرحل إليه الفقهاء من الأقطار، وطلبة العلم من البقاع والأمصار، وتخرج به أئمة كبار، وكانت الفتاوى تحمل بين يديه من كل مكان، وكانت دراسته في هذه

(1) ص 159 ـ 160.

(2) نسخة مخطوطة خاصة.

الفترة في مسجد بحي باب المراتب، وقد استمر في هذا المسجد يلقي فيه دروسه إلى سنة تسع وخمسين وأربعمائة (459 هـ) فانتقل إلى المدرسة النظامية للتدريس فيها، وهي المدرسة التي بناها الوزير السلجوقي نظام الملك ليدرس فيها صاحب الترجمة، وقد بولغ في الاحتفالات التي أقيمت وقت فتح هذه المدرسة، وافتتاح الدراسة بها، وكان من المقرر أن يلقي صاحب الترجمة الدرس الافتتاحي بها، وينتصب أستاذًا بها، إلا أنه امتنع من ذلك كله، ويرى بعض الباحثين أن سبب امتناعه هذا قد يكون هو الورع الشديد الذي عرف به. ونقل عنه أنه يرى عدم شرعية اقتناء الأرض التي بنيت عليها هذه المدرسة.

وعندما رفض صاحب الترجمة التدريس بهذه المدرسة تولى مكانه عبد السيد ابن الصباغ وبقي فيه عشرون يومًا.

وبعد مضي هذه المدة ارتد صاحب الترجمة عن امتناعه، وقبل التدريس بهذه المدرسة، وكان سبب هذا التراجع ـ كما ذكر بعض المؤرخين ـ سلوك طلاب صاحب الترجمة الذين هددوه بانتقالهم عن حضور دروسه إلى حضور دروس ابن الصباغ إن هو تمادى في امتناعه.

فانتقل صاحب الترجمة إلى هذه المدرسة، وألقى أول درس له فيها في ذي الحجة سنة تسع وخمسين وأربعمائة (459 هـ).

وفي ذي الحجة من سنة خمس وسبعين وأربعمائة (475 هـ) طلب المقتدي بالله الخليفة العباسي من صاحب الترجمة أن يحمل رسالة منه إلى نيسابور، ولما شافهه الخليفة بالرسالة، قال له صاحب الترجمة: وما يدريني أنك الخليفة، ولم أرك من قبل. فتبسم الخليفة، وطلب من عرفه به. ولما ذهب في رحلته، وجد أنه ما دخل بلدًا ولا قرية، إلا وجد قاضيها، أو خطيبها، أو مفتيها من تلامذته، وتراكب الناس عليه في بلاد العجم، حتى تمسحوا بأطراف ثيابه، وتراب نعليه. ولما وصل إلى نيسابور تلقاه الناس، وفيهم إمام الحرمين الجويني، إذ تلقاه، وحمل الغاشية[1] بين يديه، وناظره، فغلبه صاحب الترجمة بقوة الجدل، فقال له إمام الحرمين: ما غلبتني إلا بصلاحك».

(1) غطاء السرج. وهذا الذي فعله إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ إنما يفعله الخدم بأسيادهم، وإنما فعل ذلك تواضعًا، بل نقل عنه أنه قال: إني أفتخر بذلك.

وكان معه في رحلته هذه تلميذه أبو بكر الشاشي.

وبعد هذه الرحلة رجع صاحب الترجمة إلى بغداد، واستأنف التدريس بالمدرسة النظامية ـ على عادته ـ إلى أن توفي ليلة الأحد الحادي والعشرين من جمادى الآخرة في دار رئيس الرؤساء، وغسله أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي، وصلي عليه بباب الفردوس من دار الخلافة، وحضر الصلاة عليه الخليفة المقتدي بالله. ثم صلى عليه مرة أخرى بجامع القصر.

ولما توفي عمل الفقهاء عزاءه بالنظامية. وعين مؤيد الدولة أبا سعيد المتولي مكانه، فلما بلغ الخبر إلى نظام الملك، كتب يقول: «كان من الواجب أن تغلق المدرسة سنة لأجله» وأمر أن يدرس الشيخ أبو نصر ابن الصباغ مكانه.

ومع كل هذا الشرف والمجد والعلم والمعرفة والفكر الثاقب، والقوة الجدلية والنظرية، الذي أوتيه صاحب الترجمة فإنه عاش فقيرًا معدمًا، لا يملك من الدنيا شيئًا، قال أبو العباس الجرجاني: «كان أبو إسحٰق الشيرازي لا يملك من الدنيا شيئًا، فبلغ به الفقر مبلغه، حتى كان لا يجد قوتًا، ولا ملبسًا! ولقد كنا نأتيه، وهو ساكن في القطيعة ـ حي من أحياء بغداد ـ فيقوم لنا نصف قومة، ليس يعتدل قائمًا من العُري، كي لا يظهر منه شيء.

قيل: وكان إذا بقي مدة لا يأكل شيئًا، جاء إلى صديق له باقلاني ـ أي فوال ـ فكان يثرد له رغيفًا ـ أي يفته ـ ويثريه ـ أي يبله ويلينه ـ بماء الباقلاء، فربما أتاه، وكان قد فرغ من بيع الباقلاء، فيقف أبو إسحٰق ويقول: تلك إذًا كرة خاسرة. ويرجع».

وقد اشتهر ـ رحمه الله تعالى ـ بلقب «الشيخ»، ويروى أن النبي ﷺ هو الذي لقبه في رؤيا رآه فيها.

وأما الثناء عليه، فإنه مما أطبق الناس عليه، فوصفوه بالغزارة العلمية، والقوة الجدلية، والزهد، والورع، وحسن السمت، والصلاح، والقبول التام من الخاص والعام مع طلاقة الوجه، والبشر الدائم، وكثرة البسط، وحسن المجالسة، وحفظ الكثير من الأشعار، والكثير من الحكايات الحسنة، والعناية بما كان يدرسه وقت طلبه العلم، حتى حكي عنه أنه قال: كنت أعيد كل قياس ألف مرة، فإذا فرغت أخذت قياسًا آخر، وكنت أعيد كل درس مائة مرة. وإذا كان في المسألة بيت يستشهد به،

حفظت القصيدة التي فيها ذلك البيت، وكان شاعرًا وذكر السيوطي في «بغية الوعاة» وهو يترجم لمجد الدين الفيروزأبادي: صاحب «القاموس» في اللغة: أن صاحب الترجمة لم يعقب ـ أي لم يترك أي ولد.

وله ـ رحمه الله تعالى ـ مصنفات كثيرة شهيرة نافعة، منها في أصول الفقه كتاب «التبصرة»، وكتاب «شرح اللمع»[1].

أما كتاب «التبصرة» فهو أول ما بدأ به ـ رحمه الله تعالى ـ كتاباته الأصولية، وقد سرى فيه من الناحية المنهجية على الطريقة الجدلية التي تنبني على تقوية أسس الرأي المدافع عنه بإظهار ما يؤيده من أدلة عقلية وحسية ونصية، وما شابه ذلك، وإظهار تهافت وركاكة الرأي الذي يخالفه.

وإنما يكون هدم الرأي الذي أريد هدمه ـ بناء على هذا المنهج ـ بإبراز لوازمه وذاتياته التي تدل على سقوطه، وعلى تهافته. ويتوسل إلى ذلك بالأسلوب المعروف الذي من صيغه «لو كان كان لكان كذا». أو بإبراز ما يؤدي إليه التمسك بذلك الرأي الذي قصد نقضه من غايات ونتائج غير مرضية.

ولكون صاحب الترجمة: (الشيخ الشيرازي) مناظرًا قويًا، ومجادلاً متمرسًا، فإن آراءه لها وزن كبير في المباحث الأصولية، فتنقل آراؤه في المراجع الأصولية، وتستحضر بين الآراء الأخرى التي قال بها أئمة الأصول والفقه الآخرون[2].

وأما «شرح اللمع» فإنه آخر إنتاج له في فن علم أصول الفقه، وهو ـ من الناحية المنهجية ـ مثل كتابه «التبصرة» حتى إن كلامهما متشابه إلا أنه في «شرح اللمع» هذا، قد توسع، وزاد فيه زيادات مهمة عن «التبصرة»، كما أطال فيه الكلام في البحث، والنقاش، والاستدلال، مع إيراد آراء اختارها في «التبصرة» وتراجع عنها في هذا الكتاب[3].

قال عبد المجيد تركي ـ وهو يتحدث عن منهج هذا الكتاب ـ: «وهو في أصول الفقه على المذهب الشافعي، وعلى الطريقة الجدلية (. . .) وأسلوبه هو أن يفصل

(1) البداية والنهاية/ 12/112 ـ طبقات الشافعية ـ للإسنوي/ ص 239 ـ عبد المجيد تركي/ مقدمة شرح اللمع/ 1/ ص 30 ـ وما بعدها ـ صفحات من صبر العلماء/ ص 247 ـ طبقات الفقهاء/ ص 137 ـ شذرات الذهب/ 3/349 إلى 351 ـ بغية الوعاة/ 1/273.

(2) انظر مولود السريري/ منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية/ ص 156 ـ 157.

(3) ن م/ ن ص.

القول مسألة مسألة، ويعرض كل الآراء المشهورة، يبدأ أولاً بعرض رأيه، ثم ينتقل إلى الآراء المخالفة ليدحضها رأيًا رأيًا، معتمدًا على الحجج النقلية كالقرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين، وكذا على الحجج العقلية.

والآراء المخالفة كثيرًا ما تكون للمعتزلة، وحتى الأشعرية، وكذلك للمالكية، والحنفية والظاهرية.

والآراء التي يؤيدها ـ عادة ـ هي آراء الشافعية، وخاصة آراء أستاذه أبي الطيب الطبري. وإن لاحظ اختلافًا داخل مذهبه الشافعي عمد إلى نوع من الترجيح، حتى يعتنق الرأي الأقرب إلى السنة، وإلى ما يعتبره هو الصواب[1].

ابن الفهاد (. . . ـ 715 هـ)

إبراهيم بن علي بن عمر، ابن الفهاد، القوصي (منسوب إلى قوص ـ بضم القاف وسكون الواو ـ: مدينة بصعيد مصر): قاض من الشافعية. قال ابن حجر العسقلاني: «اشتغل بقوص، ومهر في التفسير، والفقه والأصول، والحديث. ولي قضاء دمامين، وكان مرضي السيرة، متقللاً من الدنيا جدًا، منجمعًا عن الناس. مات بقوص في شوال»[2].

الجعبري (640 ـ 732 هـ)

إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو إسحٰق الجعبري، لقبه ببغداد تقي الدين، وبغيرها برهان الدين، ويقال له ـ أيضًا ـ ابن السراج، واشتهر بالجعبري، واستمر على ذلك: فقيه شافعي مُقرىء، ولد في جعبر (بفتح الجيم والباء وسكون العين: قلعة بين بالس والرقة بالعراق)، ثم انتقل إلى بغداد، فقرأ على علمائها، ثم انتقل إلى دمشق، وسمع من جماعة من شيوخها، وسكنها مدة، ثم ارتحل إلى بلد الخليل ـ عليه السلام ـ، فاستوطنه، وتولى مشيخته، وأقام به مدة طويلة: نحو أربعين سنة، ورحل إليه الناس، ولقب بشيخ الخليل، واستمر فيه إلى أن مات فيه يوم الأحد خامس رمضان.

أثنى عليه الذهبي فقال: كان ساكنًا، وقورًا، ذكيًا، واسع العلم. له التصانيف المتقنة في القراءات، والحديث، والأصول، والعربية، والتاريخ، وغير ذلك، وله مؤلف في علم الحديث».

---

(1) مقدمة شرح اللمع/ 1/ 59.

(2) الدرر الكامنة/ 1/ 32 ـ 33.

وقال ابن كثير: «وكان من المشايخ المشهورين بالفضائل، والرئاسة، والخير، والديانة، والعفة، والصيانة».

له في أصول الفقه مختصر اختصر فيه «مختصر المنتهى ـ لابن الحاجب»، وقد استغرب هذا، إذ من المعلوم أن مختصر ابن الحاجب هذا بلغ اختصاره مبلغًا يستحيل أن يختصر فيه، إلا باتقان عميق لمسالك الاختصار[1]. وقد تكون له مؤلفات أخرى في أصول الفقه، إذ ذكر أن مؤلفاته تقارب المائة مؤلف[1].

البقاعي (809 ـ 885 هـ)

إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط ـ بضم الراء وتخفيف الباء ـ ابن علي بن أبي بكر، البقاعي، أبو الحسن برهان الدين: محدث، مفسّر، مؤرخ، أديب، أصله من البقاع[2]، وقد هاجر منها بسبب فتنة وصفها بقوله: «في ليلة الأحد تاسع شعبان سنة إحدى وعشرين وثمانمائة أوقع ناس من قريتنا: (خربة روحا من البقاع) يقال لهم: بنو مزاحم، بأقاربي من بني حسن من القرية المذكورة، فقتلوا تسعة أنفس، منهم: أبو عمر، وأخواه: محمد سويد وعلي أخوهما لأبيهما، وضربت أنا بالسيف ثلاث ضربات، إحداها في رأسي، فجرحتني، وكنت إذ ذاك ابن اثنتي عشرة سنة، فخرجنا من القرية المذكورة، واستمررنا ننتقل في قرى واد التيم، والعرقوب، وغيرهما، إلى أن أراد الله تعالى إقبال السعادتين: الدنيوية، والأخروية، فنقلني جدي لأمي: علي بن محمد السلمي إلى دمشق».

وفي دمشق أخذ صاحب الترجمة عن جلة من العلماء، وسكنها، ثم فارقها، ودخل بيت المقدس، ثم القاهرة ولقي فيها أذى كثيرًا، بسبب كتاب ألفه في المناسبة بين الآي والسور. قال الشوكاني في «البدر الطالع»: «وقد نال منه علماء عصره بسبب تصنيف هذا الكتاب، وأنكروا عليه النقل من التوراة والإنجيل، وترسلوا عليه وأغروا به الرؤساء. ورأيت رسالة يجيبهم فيها، وينقل الأدلة على جواز النقل من الكتابين، وفيها ما يشفي، وقد حج، ورابط، وانجمع، فأخذ عنه الطلبة في فنون، وصنف التصانيف. ولما تنكر له الناس، وبالغوا في أذاه، لمَّ أطرافه، وتوجه إلى دمشق. وقد كان بلغ جماعة من أهل العلم في التعرض له بكل ما يكره إلى حد التكفير، حتى رتبوا له دعوى عند القاضي المالكي. [وروي عنه]

(1) البداية والنهاية/ 14/ 128 ـ معجم الشيوخ/ ص 92 ـ 93 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 35 ـ 36.
(2) موضع قريب من دمشق (معجم البلدان/ بقع).

أنه قال: إن بعض المغاربة سأله أن يفصل في تفسيره بين كلام الله وتفسيره بقوله: «أي» ـ التفسيرية ـ ونحوها، دفعًا لما لعله يتوهم، وقد كان المالكي حكم بكفره، وإراقة دمه بهذه المقالة. حتى ترامى المترجم له على القاضي الزيني ابن مزهر، فعذره، وحكم بإسلامه. وقد امتحن الله أهل تلك الديار بقضاة من المالكية يتجرون على سفك الدماء بما لا يحل به أدنى تعزير، فأراقوا دماء جماعة من أهل العلم جهالة وضلالة وجرأة على الله، ومخالفة لشريعة رسول الله ﷺ وتلاعبًا بدينه، بمجرد نصوص فقهية، واستنباطات فروعية، ليس عليها إثارة من علم. إنا لله، وإنا إليه راجعون».

وذكر ابن العماد في «شذرات الذهب»: أن سبب محنة صاحب الترجمة هو كتابه «تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي»، فقد تناولته الألسن، وكثر الرد عليه».

قال الشوكاني: «ولم يزل المترجم له ـ رحمه الله ـ يكابد الشدائد، وساهد العظائم قبل رحلته من مصر، وبعد رحلته إلى دمشق، حتى توفاه الله، بعد أن تفتت كبده ـ كما قيل ـ في ليلة السبت ثامن عشر رجب».

وقد أثنى جمع من العلماء على صاحب الترجمة، منهم ابن العماد، والشوكاني، وقال: لا يلتفت إلى ما ذكره السخاوي في حق صاحب الترجمة من الثلب، والعيب، فإن بينهما من المناقضة والمراسلة ما يوجب عدم قبول أحدهما على الآخر. ومن أمعن النظر في كتاب المترجم له في التفسير الذي جعله في المناسبة بين الآي والسور، علم أنه من أوعية العلم المفرطين في الذكاء، الجامعين بين علمي المعقول والمنقول. وكثيرًا ما يشكل عليّ شيء في الكتاب العزيز، فأرجع إلى مطولات التفاسير ومختصراتها، فلا أجد ما يشفي، وأرجع إلى هذا الكتاب، فأجد فيه ما يفيد».

ومن مصنفاته في أصول الفقه «شرح جمع الجوامع» لتاج الدين ابن السبكي، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين». وقد وصفت مؤلفاته بأنها تشهد له بتبحره في العلوم[1].

(1) البدر الطالع/ 1/ 18 ـ 19 ـ شذرات الذهب/ 7/ 339 ـ 340 ـ الأعلام/ 1/ 56 ـ هدية العارفين: 1/ 21 ـ 22 ـ كشف الظنون/ 1/ 596.

الأَسْفَرايِيني (. . . ـ 418 هـ)

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحٰق، ركن الدين الإسفرائني: فقيه أصولي، متكلم، أحد أعلام المذهب الشافعي، وهو أول من لقب من الفقهاء، ولقبه ركن الدين، نشأ في أَسْفَرايين[1] (بين نَيْسَابور[2] وجرجان) وأخذ فيها عن جماعة من علمائها، ورحل إلى خراسان، وإلى بعض أنحاء العراق، وأقام به (أي بالعراق) مدة، ثم اختار وطنه، فرجع إلى إسفرائن، فدخل عليه أهل نيسابور، وطلبوا منه أن ينتقل إلى بلدهم، فاستجاب لهم، فبنوا له مدرسة عظيمة ببلدهم: (نيسابور)، لم يبن قبلها بذلك البلد مثلها، فلزمها إلى أن توفي بها يوم عاشوراء، وقد نيف على الثمانين. ويروى عنه أنه قال: أشتهي أن أموت بنيسابور ليصلي عليّ جميع أهلها». فتوفي بها، ونقل إلى بلده: أسفرايين، ودفن به. وكان يوم توفي شيخ خراسان.

وقد أثنى عليه العلماء، وحلّوه بألقاب علمية عالية. قال الإسنوي: «سبح في بحار العلوم معانِدًا أمواجها، وسرى في ليالي الفهوم مكابدًا إدْلاجها. صاحب العلوم الشرعية، والعقلية، واللغوية، والاجتهاد في العبادة والورع».

وقال ابن كثير: «الإمام العلامة، ركن الدين الفقيه الشافعي، المتكلم، الأصولي».

وقال ابن العماد: «الأصولي، المتكلم، الشافعي، أحد الأعلام، يقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد. وخرج له أبو عبد الله الحاكم[3] عشرة أجزاء، وذكره في «تاريخه» لجلالته. وقد مات الحاكم قبله. قال في حقه: قد أقرّ له العلماء بالتقدم. وبه تفقه القاضي أبو الطيب الطبري، والقشيري، والبيهقي».

---

(1) في ضبط أسفرايين تسع لغات، وهي: (1) إِسْفرايِن، بكسر الهمزة والفاء وياء مكسورة بعد الألف (2) أسفراين بفتح الهمزة مع الضبط السابق في اللغة السابقة (3) إِسْفَرايِن، بكسر الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء (4) اسفراين بفتح الهمزة والفاء وكسر الياء. وبالهمزة بدل الياء في هذه الوجوه الأربعة كلها، فتتحصل فيه ثماني لغات، واللغة التاسعة اسفرايين بفتح الهمزة، وفتح الفاء، وياء أولى مكسورة، وياء أخرى ساكنة. وهذه اللغة هي التي اقتصر عليها ياقوت في «معجم البلدان»: 1: 177. وقال الزبيدي: وهذا الوجه هو المشهور المعروف، واقتصر في القاموس على إسفراين ـ بكسر الهمزة والياء وفتح الفاء. (راجع: صفحات من صبر العلماء/ ص 205 ـ القاموس ـ فصل السين ـ باب النون).

(2) بفتح النون ـ (معجم البلدان: 5: 321).

(3) محمد بن عبد الله توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة 405 هـ.

وقال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي: «كان فقيهًا، متكلمًا، أصوليًا. وعليه أخذ شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري أصول الفقه بأسفراييين، وعنه أخذ الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور».

وله مصنفات في الأصلين، منها في أصول الفقه «رسالة»، وصفها ابن كثير بالتعليقة النافعة في أصول الفقه. ولعلها كتاب «الفصول في معرفة الأصول». ومنها «كتاب العموم والخصوص» وكان يناظر المعتزلة[1]. ويلقب ـ رحمه الله تعالى ـ في مراجع أصول الفقه بالأستاذ، وبهذا اللقب يفرق بينه وبين الشيخ أبي حامد الأسفراييني الذي يلقب بالشيخ أبي حامد في المراجع الأصولية، كما يلقب صاحب الترجمة بالأستاذ فيها.

ويعتبر المترجم من أئمة علم أصول الفقه، ومن الذين تنقل آراؤهم في هذا العلم في المراجع الأصولية، وتذكر بشكل واسع فيها.

ومن آرائه في هذا الشأن قوله بعدم وقوع المجاز في اللغة العربية إطلاقًا، وهو قول خالف فيه الجمهور من الأصوليين، وغيرهم.

قال عبد القادر بن شيبة الحمد: «وقد اختلف الناس في المجاز، فأنكره قوم، منهم أبو إسحٰق الأسفراييني، وقالوا: إن تقسيم الكلام إلى حقيقة، ومجاز، باطل، لأنه ليس تقسيمًا عقليًا، ولا شرعيًا، ولا لغويًا، إذ العقل لا مدخل له في دلالة اللفظ على معناه، والشرع لم يرد بهذا التقسيم، ولا دل عليه. وأهل اللغة لم يصرح واحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز. فهو اصطلاح أحدثه المعتزلة، والجهمية، بعد القرون الأولى المفضلة»[2].

وقد انتقد الشوكاني هذا القول الذي ذهب إليه الأستاذ أبو إسحٰق هنا، ورماه بسبب رأيه هذا بعدم اطلاعه على اللغة العربية، وبجهله إياها[3].

ولا يخفى ما في كلام الشوكاني ـ هنا ـ في حق الأسفراييني من قلة الإنصاف، إذ نسبه إلى الجهل باللغة العربية وعدم اطلاعه عليها بمجرد هذا الرأي الذي ذهب إليه في هذه المسألة.

---

(1) الأعلام/ 1/ 61 ـ طبقات الفقهاء/ ص 134 ـ طبقات الشافعية/ 23 ـ البداية/ 12/ 22 ـ شذرات الذهب/ 3/ 209 ـ 210 ـ العليقات العامة على إحكام الفصول لعبد المجيد تركي/ ص 952.

(2) إمتاع العقول بروضة الأصول/ ص 26 ـ 27.

(3) راجع «إرشاد الفحول»/ ص 51.

وَمن الواضح البيّن أن كون الشيء يدرك بالبديهة لا يمنع من تشريحه بأدوات النظر الأصولية ذات العمق البحثي، فليس كل ما أدركته بالبديهة قد أدركته على حقيقته وكنهه. ومن ثم فإن من أوصله نظره إلى أمر مّا، وتبيَّن له أنه الصواب، فإنه - بلا شك - يعمد التزامه به. فإن لم يلتزم به، وقنع بما يغلب على الطبع من درن الإلف والعادة، فهو ذو نظر جامد، ومسجون في فهم لا يقره البحث الخالص المجرد.

ابن مفلح (749 - 803 هـ)

إبراهيم بن محمد بن مفلح بن مفرح: قاض حنبلي، راميني الأصل، دمشقي المقام. قال العليمي: والشيخ العلامة الفقيه الحافظ، شيخ الحنابلة، ورئيسهم، قاضي القضاة، برهان الدين، وتقي الدين أبو إسحٰق.

حفظ كتبًا كثيرة، وأخذ عن جماعة. اشتغل، وأشغل، وأفتى، ودرّس، وناظر، وصنف، وشاع اسمه، واشتهر ذكره، فدرس بدار الحديث الأشرفية بالصالحية، وبالصاحبية، وغيرهما.

وله كتب، منها «شرح مختصر ابن الحاجب - في أصول الفقه»، وقد ضاع غالبها في فتنة تيمورلنك.

وكان ذا دين، وخير، وصلاح. وناب في الحكم مدة للقاضي علاء الدين ابن المنجا، وغيره. وانتهت إليه في آخر عمره مشيخة الحنابلة. وكان له ميعاد في الجامع الأموي بمحراب الحنابلة بكرة نهار السبت، يسرد فيه - على ما يقال - نحو مجلد صغير، ويحضر مجلسه الفقهاء من كل مذهب.

ثم وُلّي القضاء بدمشق في رجب سنة إحدى وثمانمائة. ولما وقعت فتنة التتار[1] كان ممن تأخر بدمشق. ثم خرج إلى تيمورلنك[2]، ومعه جماعة، ووقع بينه

(1) في ربيع الآخر سنة ثلاث وثمانمائة (803 هـ)، إذ تحول من حلب بعد أن فعل فيها الأفاعيل الشنيعة، إلى دمشق، فحاصرها، وبعد أن دخلها صلحًا، فعل فيها وبأهلها من الفواحش والمنكرات ما يندى له الجبين، ثم ارتحل عنها في ثالث شعبان من نفس السنة (= 803 هـ).

(2) تيمور - بكسر التاء المثناة الفوقية وسكون المثناة التحتانية، واو ساكنة بين ميم مضمومة وراء. (الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي/ الفوائد البهية/ ص 128 - وفيه نسبه) وذكر ابن العماد نسبه - أيضًا - كما ذكر هذه الفتنة بالتفصيل في ترجمة تيمورلنك هذا في حوادث سنة سبع وثمانمائة (807 هـ).

وبين عبد الجبار المعتزلي[1] مناظرات وإلزامات، بحضرة تيمور، فأعجبه، ومال إليه، فتكلم معه في الصلح، فأجاب إلى ذلك، ثم رجع، وقرر ذلك مع أهل البلد، وسلمت (أي البلد) للتتار، ظنًا أن الأمر كما وقع للشيخ تقي الدين، فلم يقع ذلك، بل غادروا، ولم يفوا بما عاهدوا، بل غدروا، ثم خرج إليه بسبب المسلمين، فأطلق جمعًا كثيرًا، ثم تفاقم الأمر، وحصل التشويش في بدنه من [فعلهم]، فاستمر متألمًا من ذلك إلى أن مات يوم الثلاثاء سابع عشر شعبان.

وإنما فعل صاحب الترجمة هذا الذي فعله من الصلح اتباعًا لما سرى عليه الشيخ ابن تيمية مع غازان.

قال ابن ضويان: «كان فاضلاً، بارعًا، إمامًا، فقيهًا، دينًا، أفتى، ودرّس»[2].

التازي (. . . ـ 866 هـ)

إبراهيم بن محمد، أبو إسحٰق، التازي، نزيل وهران (مدينة غرب الجزائر): فقيه مالكي صوفي. ارتحل إلى تونس، وأخذ فيها عن أبي عبد الله العبدوسي، والحفيد ابن مرزوق، وأجازه. وارتحل إلى مكة، وأخذ فيها عن القاضي تقي الدين ابن الفاسي، وأجازه. وصحبه في رحلته الشيخ أحمد الماجري.

---

(1) هو عبد الجبار عبد الله الخوارزمي الحنفي، قدم حلب مع تيمورلنك سنة ثلاث وثمانمائة (803 هـ)، وهو حينئذ ابن أربعين سنة، وهو معظم عند تيمورلنك، وكان يقال له النعمان الثاني، وكان أعمى، وكان من العلماء المشهورين ببلاد سمرقند. ولما دخل تيمور حلب اجتمع عنده العلماء والقضاة، فقال لعبد الجبار هذا: قل لهم: إني سائلكم عن مسألة سألت عنها علماء سمرقند، وبخارى، وهراة، وسائر البلاد التي افتتحها، ولم يوضحوا الجواب عنها ـ وكان من عادة تيمور هذا إعنات العلماء في الأسئلة، وجعل ذلك سببًا إلى قتلهم ـ والسؤال هو: قتل بالأمس منا ومنكم، فمن الشهيد قتيلنا أم قتيلكم؟، فأجابه أحدهم قائلاً: هذا سؤال سئِل عنه رسول الله ﷺ، وأجاب عنه، وأنا مجيب بما أجاب به، فألقى تيمور سمعه وبصره إليّ، وقال لي عبد الجبار ـ يسخر من كلامي ـ: كيف؟، فقلت: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، وقال: إن الرجل يقاتل حمية وشجاعة، ويقاتل ليعرف مكانه، فأينا في سبيل الله؟، فقال رسول الله ﷺ: **«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله»**. فمن قتل منا ومنكم لإعلاء كلمة الله فهو الشهيد. فأعجب عبد الجبار وتيمور بهذا الجواب. وقد وصف عبد الجبار هذا بالذكاء، والفضل، والبراعة في الفقه، والأصلين، والمعاني والبيان، والعربية، واللغة. ولديه فصاحة في العربية، والعجمية والتركية. وله حرمة، وثورة، وكان يتبرأ من أفعال تيمور الشنيعة، وإن كان مصاحبًا له. وقد توفي ببلاد العجم سنة خمس وثمانمائة (805 هـ) وهو في صحبة تيمور. (الفوائد البهية/ ص 129 ـ 130 ـ باختصار، وتصرف).

(2) رفع النقاب/ ص 335 ـ المنهج الأحمد/ 3/ 276 ـ 277 ـ شذرات الذهب/ 7/ 22 ـ 23.

أخذ طريق التصوّف عن بعض الصوفية، منهم أبو عبد الله الهواري، الذي سار المترجم له خليفته من بعده، وله اعتناء بكلام شيخه هذا. قال مخلوف: «الإمام، شيخ الشيوخ، فريد العصر والأوان، الفقيه، الأصولي المحدث، المقرىء، العالم، العامل، الولي الكامل، الشهير الذكر، الجليل القدر، الكثير الكرامات. أخذ عنه جلّة، منهم: الحافظ التنسي، والشيخ السنوسي، وأخوه لأمه: الشيخ علي التالوتي، وابن صعد، والشيخ زروق.

له تآليف في الفقه، والأصول، والحديث. وله شعر كثير جيد، وقصائد كثيرة، منها قصيدة «نصيحة المسلمين».

ترجمته واسعة، أثنى عليه الشيخ القلصادي، وغيره. وألف في فضائله تلميذه: ابن صعد. توفي في شعبان[1].

ابن مفلح (816 ـ 884 هـ)

إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحٰق، برهان الدين: قاض، من فقهاء الحنابلة المؤرخين. ولد بدمشق، وتوفي بها. قال العليمي: «الشيخ الإمام، الحبر، البحر، الهمام العالم، العلامة، القدوة، المحقق، الرحلة، الحافظ، المجتهد، الأمة، شيخ الإسلام، سيد العلماء والحكام، ذو الدين المتين، والورع واليقين، إمام عصره، وبركته، قاضي القضاة برهان الدين أبو إسحٰق، ابن قاضي القضاة أكمل الدين أبي عبد الله ابن الشيخ شرف الدين أبي محمد.

كان من أهل العلم والدين، ومن بيت علم ورئاسة، باشر نيابة القضاء بدمشق عن قاضي القضاة نظام الدين ابن مفلح. وأفتى، ودرس، وناظر، ثم اشتغل بالقضاء عوضًا عن مستخلفه: القاضي نظام الدين، بولاية الملك جقمق، في سنة إحدى وخمسين وثمانمائة.

وعزل مرات بابن عمه القاضي علاء الدين ابن مفلح، وبالقاضي شهاب الدين ابن عبادة، ثم انتظم له الأمر، واستمر في المنصب، من غير منازع، وباشر بعفة، وحرمة، مع لين جانب. وعظم أمره، وزادت هيبته، ونفذت كلمته عند السلطان، فمن دونه، وسلم إليه القول والفعل في أرباب المذاهب كلها، وصار مرجع الفقهاء والناس إليه، والمعول عليه في الأمور كلها.

---

(1) شجرة النور الزكية/ ص 263.

ومن أعظم محاسنه إخماد الفتنة التي كانت تصدر بين فقهاء الحنابلة وغيرهم بدمشق. فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ لم يكن عنده تعصب على أحد من المخالفين، بل كان يعظم من كان يرد إليه منهم، ويبالغ في إكرامه، فركنت إليه النفوس بذلك، وبطل ما كان يحدث من الفتن بين الفقهاء، وهذا بحسن نيته، ومقاصده الجميلة.

ولما توفي قاضي القضاة عز الدين الكناني بالقاهرة سنة ست وأربعين وثمانمائة، عيّن لقضاء الديار المصرية، وطلب إليها بمرسوم السلطان، فلم يقدر له التوجه، واستمر بالشام.

وصنّف «شرح المقنع»[1] في الفقه، وطبقات الأصحاب، مرتبة على حروف المعجم، سماه «المقصد الأرشد في ترجمة أصحاب الإمام أحمد». وصنف كتابًا في أصول الفقه، وغير ذلك.

وكان عنده تواضع، وبشاشة، وكان ذا شكل حسن، عليه الأبهة والوقار، وخطه في غاية الحسن، وكتابته على الفتوى نهاية. وباشر القضاء بالمملكة الشامية نيابة واستقلالاً أكثر من أربعين سنة، على طريق السالفين من قضاة العدل. وانتهت إليه رئاسة المذهب، بل رئاسة عصره، ومحاسنه كثيرة.

توفي بمنزله بالصالحية بدمشق في خامس شعبان.

وقد سمي كتابه هذا الذي ألفه في أصول الفقه «مرقاة الوصول إلى علم الأصول»[2].

ويوجد كتاب آخر في أصول الفقه بهذا الاسم نفسه، ألفه الشيخ محمد بن فراموز الحنفي، المعروف بالمولى خسروا، المتوفّى 885 هـ: خمس وثمانين وثمانمائة. وهذا الكتاب الأخير هو المعروف المشهور المتداول، وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»[3]، واقتصر عليه، فلم يذكر كتابًا آخر بهذا الاسم غيره.

ويحسن أن نشير هنا إلى أن صاحب الترجمة (ابن مفلح) ليس هو الذي يقصده المرداوي الحنبلي في كتابه «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول»، والذي اختصر

---

(1) اسمه «المبدع في شرح المقنع» وهو مطبوع في عشرة مجلدات.

(2) الأعلام/ 1/ 65 ـ رفع النقاب/ ص 347 ـ المنهج الأحمد/ 3/ 352 ـ 353 ـ 354 ـ شذرات الذهب/ 7/ 338 ـ 339.

(3) ج 2/ 1657.

منه ابن النجار كتابه «الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير»، وشرحه بشرح سماه «شرح الكوكب المنير»، وإنما الذي يعنيه هو محمد بن مفلح المتوفّى سنة ثلاث وستين وسبعمائة (763 هـ).

حورية الصعـدي (. . . ـ 1083 هـ)

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عز الدين بن علي بن الحسين ابن الإمام عز الدين بن الحسن الحسني المؤيدي اليمني، المعروف بحورية الصعدي: من علماء الزيدية. أقام في جهات صعدة[1] (مدينة باليمن) بأمر الإمامة العظمى، ثم تنحى للإمام للمتوكل على الله إسماعيل بن القاسم، وانتهى الأمر إلى ارتفاع الاختلاف، ووقوع الائتلاف، ووصل الإمام المتوكل على الله، فأقطعه مدينةَ رُغافة[2]، وما إليها من البلاد، وأسعفه بكل مراد. ومات ببلدة العشة بالقرب من مدينة صعدة. له كتب، منها «الروض الحافل شرح الكافل ـ في أصول الفقه».

وقد أثنى محمد بن محمد بن زبارة الصنعاني اليمني في كتابه «ملحق البدر الطالع» على المترجم له وعلى مؤلفاته قائلاً: «كان ترجمان الشريعة، والمتبحر في علومها الواسعة، وألف المؤلفات النافعة»[3].

القزويني (. . . ـ 1263 هـ)

إبراهيم بن محمد باقر الموسوي القزويني: فقيه أصولي إمامي، من أهل قزوين[4]. ووفاته بكربلاء. من كتبه «ضوابط الأصول» مطبوع في مجلدين، و«دلائل الأحكام في شرائع الأحكام»[5].

الشاطبي[6] (. . . ـ 790 هـ)

إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحٰق اللخمي، الغرناطي: أصولي حافظ

---

(1) صَعْدة ـ بفتح أوله وتسكين ثانيه بعده دال مهملة، بعدها هاء ـ بينها وبين صنعاء ستون فرسخًا، (معجم ما استعجم: 3: 109 ـ معجم البلدان: 3: 406 ـ القاموس: مادة صعد).

(2) قرية على مرحلة من صعدة (معجم البلدان: 3: 53).

(3) ص 219 ـ الأعلام/ 1/ 67.

(4) بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو وياء مثناة تحتية ـ مدينة مشهورة بإيران. (راجع معجم البلدان: 4: 342 ـ معجم ما استعجم: 3: 311).

(5) الأعلام/ 1/ 70.

(6) اشتهر المترجم له بالشاطبي ـ نسبة إلى شاطبة (مدينة بالأندلس) ولم أجد ـ لحد الآن ـ سببًا لذلك.

من كبار النظار، ومن الأئمة المحققين، ومن أعلام المالكية المرموقين. نشأ وترعرع بغرناطة، وأخذ عن علمائها، حتى برع في العلوم والمعارف الإسلامية، وبلغ فيها مبلغًا عاليًا، ومقامًا راقيًا، فدرّس، وأفتى، وباحث وناقش الكثير من أئمة عصره، وقد أبان في ذلك عن غزارة علمه، وقوة عارضته، وتقدمه على أهل عصره، وعلى إمامته. وكان يحارب البدع وأصحابها، ويدعوا إلى الأخذ بالسنة والاستمساك بها. وقد صنف مصنفات شريفة، لم تنقص قيمتها مع مرور الزمان وطوله، بل ازداد الاهتمام بها، فارتفعت قيمتها، وعلا شأنها، لأنها تحتوي على ثمار طول النظر، ونتائج أفكار مخمرة. ولم يزل المترجم له على حاله من التدريس والإفتاء وَالتصنيف، حتى توفاه الله تعالى، وكانت وفاته بغرناطة في شهر شعبان[1].

ويعتبر كتاب «الموافقات» الذي ألفه المترجم له في أصول الفقه أهم كتاب ألّف في علم المقاصد الشرعية على الإطلاق، إذ كانت المباحث الأصولية تبحث عن سبيل المعالجة البيانية (البحث بالدلالات اللغوية في النصوص الشرعية)، ولم تكن المقاصد تذكر إلا في باب القياس عند تقسيم العلة بحسب مقاصد الشرع، حتى جاء الشاطبي فجعل علم المقاصد ركنًا من علم أصول الفقه يضاف إلى الركن الأول الذي هو حذق اللغة العربية، ووجوهها الدلالية.

لكن تجب الإشارة إلى أن بعض العلماء قد اهتموا بعلم المقاصد هذا، قبل الشاطبي، وإن لم يصل اهتمامهم وبحثهم، وما ذكروه في هذا الشأن إلى درجة ما أتى به الشاطبي، منهم إبراهيم بن عبد الصمد التنوخي المالكي المعروف بابن بشير، فقد ألف في هذا الشأن كتابًا سماه «التنبيه» ذكر فيه أسرار الشريعة، ومنهم الحكيم الترمذي، من أهل القرن الثالث الهجري، له كتاب «الصلاة ومقاصدها» وكتاب «الحج وأسراره». ومنهم أبو منصور الماتريدي، له كتاب «مآخذ الشرائع»، ومنهم أبو بكر القفال الشاشي له كتاب «محاسن الشريعة». ومنهم أبو حامد الغزالي، فقد تحدث في هذا الشأن في كتابيه «المستصفى»، و«شفاء الغليل». ومنهم فخر الدين الرازي في كتابه «المحصول» فقد ذكر فيه مجمل ما ذكره من سبقه في هذا الموضوع، ومنهم سيف الدين الآمدي، في كتابه «الإحكام»، فقد ذكر فيه مثل ما ذكره الرازي في هذا الشأن، قال أحمد الريسوني في كتابه «نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي»: «إلا أن

(1) شجرة النور الزكية/ ص 231 ـ الفكر السامي/ 3/ 291 ـ 292 ـ الأعلام/ 1/ 75.

الجديد المفيد عند الآمدي هو أنه أدخل المقاصد في باب الترجيحات، وبالذات في الترجيح بين الأقيسة المتعارضة، وهو ما سيصبح سنة حسنة لمن بعده من الأصوليين. فقد نص على ترجيح المقاصد الضرورية على الحاجية، وترجيح هذه على التحسينية، كما ترجح المصالح الأصلية على مكملاتها، وترجح مكملات الضروريات على مكملات الحاجية»[1].

ومنهم إمام الحرمين، وهو القائل في كتابه «البرهان»: «من لم يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرة من وضع الشريعة»[2]. ومنهم عز الدين ابن عبد السلام، فقد ألّف في هذا الشأن كتابًا سماه «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، قال الريسوني: «هو كتاب يكاد يكون خاصًا في مقاصد الشريعة»[3]. ومنهم أحمد بن تيمية، قال الريسوني: «لا يكاد يخلو كلام له عن الشريعة وأحكامها من بيان حكمها ومقاصدها وإبراز مصالحها ومفاسد مخالفتها»[4]. ومنهم تاج الدين السبكي في كتابه «الإبهاج»[5]. وغيرهم.

وإذا كان هؤلاء الأئمة قد تحدثوا عن مقاصد الشريعة وأسرارها، فما الذي جاء به الشاطبي إذن، وانفرد به؟

قال الدكتور طه عبد الرحمٰن في كتابه «تجديد المنهج»: «إن عمل الشاطبي محصور في كونه منتبهًا إلى وجود ما يقوم عليه بناء نسق متداخل يحقق وجهًا من وجوه التكامل، والمراد إنشاء صياغة جديدة ينتقل بمقتضاها هذا العلم إلى مزيد الإحكام المنهجي، والاشتمال المضموني»[6].

وقال الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه «أصول الفقه الإسلامي»: «إنه (يعني الشاطبي) ينفرد بمزية خاصة في كتابه علم الأصول، تتميز بأنه اهتم ببيان مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية التي راعاها المشرع في التشريع، والتي لا بد من العلم بها لمن يحاول استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ثم أفاض في بحث الأحكام الشرعية والوضعية من وجهة غير الوجهة المذكورة في كتب الأصول، ثم انتقل إلى دراسة تفصيلية لمباحث الكتاب والسنة متخذًا منهما ينبوعًا غزير التأصيل القواعد الكلية وإبراز أسرار الشريعة، واستمداد المصادر التشريعية الأخرى منها، ثم ختم كتابه

(1) ص 42.
(2) ج 1/ 101.
(3) م سا/ 50.
(4) ن م/ 52.
(5) ج 1/ 8.
(6) ص 97.

العظيم ببيان أصول الاجتهاد، وأنواعه، وخاصيته، بالاعتماد على ركنين هما: حذق اللغة العربية، وفهم مقاصد الشريعة على كمالها»[1].

وقال الشيخ عبد الله دراز في مقدمته على كتاب «الموافقات» هذا: «وهكذا بقي علم الأصول فاقدًا قسمًا عظيمًا، وهو شطر العلم الباحث عن أحد ركنيه، حتى هيأ الله سبحانه وتعالى أبا إسحٰق الشاطبي في القرن الثامن الهجري لتدارك هذا النقص، وإنشاء هذه العمارة الكبرى في هذا الفراغ المترامي الأطراف، في نواحي هذا العلم الجليل، فحلل هذه المقاصد إلى أربعة أنواع، ثم أخذ يفصل كل نوع منها، وأضاف إليها مقاصد المكلف في التكليف، وبسط هذا الجانب من هذا العلم في اثنتين وستين مسألة، وتسعة وأربعين فصلاً من كتاب الموافقات، تجلّى بها كيف كانت الشريعة مبنية على مراعاة المصالح، وأنها نظام عام لجميع البشر دائم أبدي، لو فرض بقاء الدنيا إلى غير نهاية، لأنها مراعى فيها مجرى العوائد المستمرة. وأن اختلاف الأحكام عند اختلاف العوائد ليس اختلافًا في الخطاب الشرعي نفسه، بل عند اختلاف العوائد ترجع كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها، وأن هذه الشريعة ـ كما يقول ـ خاصيتها السماح، وشأنها الرفق، تحمل الجماء الغفير، ضعيفًا، وقويًا، وتهدي الكافة، فهيمًا وغبيًا»[1].

وقد علا شأن كتاب «الموافقات» هذا، منذ ظهوره، فقد قام تلميذ الشاطبي أبو بكر بن عاصم باختصاره في كتابٍ سماه «المنى في اختصار الموافقات»، وقام تلميذ آخر له بنظمه، وسمى منظومته «نيل المنى من الموافقات»[2].

لكن يبدو أن هذا الكتاب لم يغير شيئًا مما كان عليه المنهج العام في التآليف الأصولية ودراستها من السير على المنهج القديم الذي وضع نواته الأولى الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة»، وسار الناس عليه من بعده.

حتى ابن عاصم تلميذ الشاطبي السابق ذكره لم يقتف أثر شيخه فيما كتبه في علم الأصول، بل جنح إلى المنهج القديم، وذلك في منظومته «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» التي كانت تحفظ في شمال إفريقيا، وخاصة في إقليم شنقيط (موريتانيا).

ولعل سبب انكباب الناس على المنهج القديم، وعدم دراستهم لعلم المقاصد بالشكل المطلوب هو كون المنهج القديم يتصف بالمعالجة البيانية المباشرة للنصوص

(1) ج 1 / ص 5 ـ 6.

(2) د. الريسوني/ م سا/ ص 94 ـ 95.

الشرعية، وهو عمل فيه خصب المعرفة الأصولية، وتكوين الملكة العلمية التي تمكّن من اتصف بها من إدراك المعاني الظاهرة والعميقة في النصوص، بالإضافة إلى ما يلابس ذلك من فوائد ومعارف دقيقة، وعميقة.

وقد طبع كتاب الموافقات هذا لأول مرة في تونس، وذلك في سنة 1302 هـ، وعلى إثر ذلك قام الشيخ ماء العينين ابن مامين بنظمه، وسمى نظمه «موافق الموافقات»، ثم شرح هذه المنظومة بشرح سماه «المرافق على الموافق» وطبع هذا الشرح، وصدر بفاس سنة 1324 هـ[1].

وقد نال كتاب الموافقات هذا في هذا العصر اهتمامًا كثيرًا، ولعل علو شأنه وارتفاع قيمته كان بسبب اهتمام رواد النهضة الفكرية المعاصرة إليه، وتنبيههم الناس إلى الاشتغال به واستخراج كنوزه.

فقد ذكر الشيخ الخضري أنه لما كان مدرّسًا بجامعة الخرطوم[2] زاره الشيخ محمد عبده، فعرض عليه الخضري ما كتبه في دروسه الأصولية التي كان يلقيها على طلبة هذه الجامعة، فقرأ محمد عبده أغلب ما عرضه عليه الخضري من هذه الدروس، ثم أشار عليه محمد عبده ـ بعدما أثنى على ما كتبه ـ بأن يطالع كتاب «الموافقات» هذا. فعمل الخضري بهذا الذي أشار به عليه محمد عبده[3].

وقد ذكر الشاطبي في خطبة كتابه هذا أنه كان سماه «عنوان التعريف بأسرار التكليف» ثم غيره إلى كتاب «الموافقات» بعدما لقي بعض الشيوخ المعتبرين المحترمين لديه، فقال له ذلك الشيخ: رأيتك البارحة في اليوم، وفي يدك كتاب ألفته، فسألتك عنه، فأخبرتني أنه كتاب «الموافقات» قال: «فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة، فتخبرني أنك وفقت بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة»[4].

---

(1) الريسوني/ م سا/ 95.

(2) كانت تسمى كلية غوردون، وقد سميت فيما بعد بجامعة الخرطوم، وذلك بعد مقتل من نسبت إليه، وهو غوردن باشا (د. حسن الترابي/ حوارات في الإسلام، الديمقراطية، الغرب/ ص 91).

(3) الخضري/ أصول الفقه/ ص 10 ـ 11. وذكر الشيخ دراز في مقدمته لكتاب الموافقات هذا أن سبب خدمته لهذا الكتاب يرجع إلى وصية الشيخ محمد ـ أيضًا. (انظر ص 10/ ج 1).

(4) ج 1/ ص 17.

كما ذكر ـ أيضًا ـ أن كتابه الموافقات هذا لا يسمح للناظر أن ينظر فيه نظر مفيد، أو مستفيد، حتى يكون ريان من علم الشريعة، أصولها، وفروعها، منقولها، ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد، والتعصب للمذهب[1].

الأبناسي (725 ـ 802 هـ)

إبراهيم بن موسى بن أيوب أبو إسحٰق، وأبو محمد برهان الدين الأبناسي، ثم القاهري: فقيه شافعي، ولد بأبناس (من قرى الوجه البحري، بمصر)، انتقل إلى القاهرة شابًا، فاشتغل بالفقه والعربية، والأصول، والحديث، فتفقه على الإسنوي جمال الدين، وتخرج بمغلطاي، وسمع بدمشق من عمر بن أميلة، وأخذ بمكة عن اليافعي. واتخذ بظاهر القاهرة زاوية، فأقام بها مدرسًا ومفتيًا، وكان يحسن إلى الطلبة، ويجمعهم على التفقه في الدين، ويرتب لهم ما يأكلون، وكان يتقشف، ويتعبد، ويطرح التكلف، كل ذلك مع حسن الأخلاق، وجميل العشرة، ومزيد التواضع. وقد عين مرة لقضاء الديار المصرية، فلما بلغه ذلك، توارى، وذكر أنه فتح المصحف في تلك الحالة، فخرج له قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يُوسُف: الآية 33]، فأطبق المصحف، واختفى، حتى ولي غيره، فعاد. وقد حج مرات، وحدث بمكة، وقد توفي راجعًا من الحج في عون القصب ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد دفن بهذا الموضع، وكانت وفاته في شهر محرم[2].

وقد صنّف المترجم له تصانيف كثيرة، منها كتاب «الفوائد في شرح الزوائد» وهو شرح على كتاب «زوائد الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول» لشيخه جمال الدين الإسنوي. وقد تحدث الأستاذ محمد سنان الجلالي في مقدمة تحقيقه ودراسته لكتاب «الزوائد» هذا عن هذا الشرح قائلاً: «شرح الأبناسي كتاب الزوائد في مجلد كبير، سماه «الفوائد شرح الزوائد»، وقد ألف في حياة الإسنوي، كما ذكر ذلك في المقدمة. وقال الأبناسي عن هذا الشرح: «قصدت أن أجمع ما قيدته من فوائده في البحث عليه، من نفائس أضمها إليه، من إيضاح مشكلاته، وحل معضلاته، سالكًا في عبارته التسهيل، متوسطًا بين الإيجاز والتطويل».

---

(1) ج 1/ 61.

(2) شذرات الذهب/ 7/ 13 ـ 14 ـ مقدمة محمد سنان الجلالي على كتاب «زوائد الأصول ـ للإسنوي»/ ص 92 ـ 93 ـ الإعلام/ 1/ 75 ـ هدية العارفين/ 1/ 19.

وقد جاء هذا الشرح موسوعة أصولية بحق، ضمنه مؤلفه نوادر لغوية، وفروعًا فقهية، وقواعد أصولية، وأكثر النقل فيه عن كتب الأصول، كالبرهان، والمستصفى، والمحصول، ومختصراته، والإحكام، للآمدي، وشرح البرهان، وشروح المستصفى، وغير ذلك من الكتب الأصولية المعتمدة في هذا الفن.

كما ذكر في شرحه هذا المسائل التي ربما يظن أن الإسنوي خالف فيها منهجه، فخرجها من المنهاج، أو يذكر أنها ليست مسائل أصولية.

وذكر مسائل أهملها الإسنوي، وكان من حقه أن يذكرها، لأنها مسائل أصولية، وخلا منها «المنهاج» وذكرت في أحد الأصول الثلاثة[1].

الإسنوي (. . . ـ 721 هـ)

إبراهيم بن هبة الله بن علي بن الصنيعة، نور الدين، الإسنوي الحميري: قاض من فقهاء الشافعية، ولد بإسنا[2] (مدينة بأقصى صعيد مصر)، وأخذ فيها عن بعض علمائها، ثم انتقل في صباه إلى القاهرة، فلازم بها شمس الدين الأصبهاني: شارح «المحصول»، وأخذ عنه فيها علم الأصول، كما أخذ فيها عن بهاء الدين النحاس، وغيره من شيوخ عصره. وتولى التدريس فأعاد بالمدرسة المجاورة لضريح الإمام الشافعي. وناب في الحكم بمواضع منها أخميم، وأسيوط، وقوص، وكان آخر موضع تولى فيه الحكم، وعزل فيه عنه بشكل نهائي هو مدينة قوص، وكان سبب عزله هو أن الوزير كريم الدين زار قوص فطلب من المترجم له أن يعطيه مال الزكوات، فقال: «العادة أن يفرق على الفقراء» فلم يقبل منه، ولما رجع ذلك الوزير إلى القاهرة توسل بعلاء الدين ابن الأثير: كاتب السر، فأنهى الأمر إلى السلطان، فأمر بالكف عنه، فحقد عليه كريم الدين ذاك، وطلب من القاضي بدر الدين ابن جماعة أن يعزله، ويصرفه عن الحكم (القضاء)، وبالغ في طلب ذلك منه، فأبى ابن جماعة، وامتنع من ذلك، ثم صرف بعد ذلك، وعزل.

ولما عزل سكن القاهرة، واشتغل بالتأليف على عادته، فعاجلته المنية، ومات، وقد قارب السبعين. وقد أثنى عليه السيوطي في «بغية الوعاة». وجمال الدين الإسنوي في «طبقات الشافعية»، وغيرهما.

---

(1) ص 141 ـ 142.

(2) بكسر الهمزة وسكون السين، ثم نون وألف مقصورة (معجم البلدان/ 1/ 189) ـ وَفي القاموس ـ فصل الهمزة ـ باب النون ـ: «وإسنى بالكسر ويفتح: بلد بصعيد مصر». ويقال في النسب إليه إسنائي وأسنوي (انظر الأعلام/ 1/ 78 ـ شذرات الذهب/ 6/ 54).

له مصنفات منها «شرح المنتخب ـ في أصول الفقه»[1]، ويبدو أن «المنتخب» الذي شرحه المترجم له هو كتاب «المنتخب ـ في أصول الفقه» الذي ألّفه الإمام فخر الدين الرازي. ويوجد كتاب آخر اسمه «المنتخب في أصول الفقه» ألّفه الفقيه أحمد بن الحسن الكلاعي المالكي.

ابن المرأة (. . . ـ 611 هـ)

إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق أبو إسحٰق، يعرف بابن المرأة الأوسي: فقيه مالكي. قال ابن فرحون: «كان متقدمًا في علم الكلام، حافظًا، ذاكرًا للحديث، والتفسير، والفقه، والتاريخ، وغير ذلك. وكان الكلام أغلب عليه، فصيح اللسان والقلم، ذاكرًا لكلام أهل التصوف، يطرز مجالسه بأخبارهم.

قال أبو جعفر ابن الزبير: وكان صاحب حيل وفوارج مستظرفة، مطلعًا على أشياء غريبة من الخواص، وغيرها، فتن بها بعض الجهلة، وأطلع كثيرًا ممن قصده على ذلك. ونافره الشيخ الفاضل أبو بكر ابن المرابط بسبب ما شهد من ذلك».

وقال مخلوف: «الحافظ الفقيه الإمام، روى عن أبي الحسن ابن حبيس، وأبي علي ابن حرزهم، وحدث عنهما بالموطإ، وغيره. وروى عنه أبو محمد عبد الحق ابن برطلة، وغيره».

له مؤلّفات، منها كتاب «إجماع الفقهاء»، وقد وصف ابن فرحون مؤلفاته بأنها نافعة في أبوابها. حسن الرصف والمباني. وقد فرغ من كتابه «إجماع الفقهاء» هذا سنة عشر وستمائة: (610 هـ) على ما ذكره مخلوف[2].

الإبشيطي = أحمد بن إسماعيل 802 هـ.

الإبشيطي = سليمان بن عبد الناصر 811 هـ.

الأبناسي = إبراهيم بن موسى 802 هـ.

الأبهري (أبو بكر) = محمد بن عبد الله 375 هـ.

الأبياري = علي بن إسماعيل 618 هـ.

الأحسائي = أحمد بن زين الدين 1241 هـ.

---

(1) طبقات الشافعية/ ص 55 ـ بغية الوعاة/ 1/ 433 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 48.

(2) شجرة النور الزكية/ ص 173 ـ الديباج المذهب/ ص 147 ـ هدية العارفين/ 1/ 11.

الأحسائي = هاشم بن محمد 1309 هـ.

أحمد آبادي = أحمد بن محمد بن صالح 1155 هـ.

القطان (. . . ـ 424 هـ)

أحمد بن إبراهيم أبو طاهر القطان: فقيه حنبلي، قال العليمي: «صاحب التعليق، والتحقيق، والفرائض، والأصول، وهو أحد أصحاب أبي حامد»[1].

العينتابي[2] (705 ـ 767 هـ)

أحمد بن إبراهيم بن أيوب، أبو العباس، شهاب الدين العينتابي (منسوب إلى عين تاب: قلعة بين حلب وأنطاكية)[3]. فقيه حنفي، ولي القضاء بعسكر دمشق. تفقه، ودرّس، وأفتى. له مصنفات منها شرحه «للمغني في الأصول»[4]، وقد ذكر إسماعيل باشا أن هذا الشرح اسمه «فتح المنجي شرح المغني»، ولكن الذي ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون لا يساعد على هذا إذ ذكر أن مؤلف هذا الشرح الذي سمي بهذا الاسم قد فرغ من تعليقه سنة ثلاث وثمانمائة (803 هـ)، والمترجم له قد توفي قبل هذا التاريخ باتفاق جميع المصادر المترجم له فيها، ومنها «هدية العارفين»، و«كشف الظنون» أنفسهما، إذ قد وقع في جميع هذه المصادر التي بين يدي أنه توفي سنة سَبع وستين وسبعمائة[5].

وذكر الزركلي أن المترجم أصله من عينتاب، ومولده في حلب، ووفاته في دمشق[6]. ولم يذكر في كتبه هذا الشرح الذي ذكر أنه وضعه على «المغني ـ في الأصول».

وقال الولي العراقي ـ في صاحب الترجمة ـ: «اشتغل على الشيخ رضي الدين المنطقي، ودرس بعدة مدارس بدمشق، وشرح «المغني» في أصول الفقه».

---

(1) المنهج الأحمد/ 2/ 3 ـ رفع النقاب/ ص 134.

(2) بالعين المهملة المفتوحة، ثم تاء مثناة تحتية، ثم نون، ثم تاء مثناة فوقية، ثم باء موحدة. (الفوائد البهية/ ص 13).

(3) انظر معجم البلدان: 4: 176 ـ الفوائد البهية/ ن ص.

(4) ألف كتاب «المغني» هذا عمر بن محمد الخبازي الحنفي (المتوفّى 671 هـ).

(5) الدرر الكامنة/ 1/ 53 ـ الفوائد البهية/ ص 13 ـ كشف الظنون/ 2/ 1749 ـ هدية العارفين/ 1/ 112 ـ الذيل على العبر/ 1/ 194 ـ وفيه: «وشرح «مجمع البحرين» في ست مجلدات».

(6) الأعلام/ 1/ 87.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الأربعاء سابع المحرم، ودفن بمقبرة الصوفية[1].

العسقلاني[2] (800 ـ 876 هـ)

أحمد بن إبراهيم بن نصر الله بن أحمد، أبو البركات، عز الدين الكناني العسقلاني الأصل، المصري: قاض، مؤرخ من فقهاء الحنابلة، ولد بالقاهرة، وتوفي بها. ومات أبوه، وهو رضيع، فنشأ، واشتغل بالعلم، وبرع، ولقي المشايخ، وروى الكثير، ودأب في الصغر، وحصل أنواعًا من العلوم.

ثم باشر نيابة الحكم بالديار المصرية عن قاضي القضاة مجد الدين سالم المقدسي، وهو أول من استخلفه، وكان وصيه، ثم باشرها عن قاضي القضاة علاء الدين ابن المعلى، ثم عن قاضي القضاة محب الدين ابن نصر الله.

ثم وَلِيَ قضاء الديار المصرية بعد وفاة قاضي القضاة بدر الدين البغدادي في أوائل دولة الملك الأشرف إينال في يوم السبت عاشر جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وثمانمائة. وكان ورعًا زاهدًا، وباشر بعفة، وصيانة، وحرمة، مع لين جانب وتواضع، فحمدت سيرته.

وعلت كلمته، وعظم أمره عند السلاطين، وأركان الدولة، والرعية، وكان عليه الهيبة والوقار. ودرس، وأفتى، وصنف مصنفات كثيرة في علوم شتى، ولكن لم ينتفع بما كتبه لإهماله لذلك. كما نظم الكثير من المنظومات في علوم عديدة من الفقه، والأصول، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والبديع، والحساب بأنواعه، وغير ذلك. وقد شرح غالب هذه المنظومات. وكان ينظم الشعر الحسن. وانتهت إليه رئاسة الحنابلة في الديار المصرية.

قال الزركلي: «قال السخاوي: إن ترجمته تحتمل مجلدًا. وأورد الجلال السيوطي في معجم شيوخه أسماء مؤلفاته، وهي كثيرة».

ولم يزل على حاله إلى أن توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في ليلة السبت حادي عشر جمادى الأولى. وقد أثنى عليه العليمي، وحلاه بالشيخ الإمام العالم العامل، العلامة،

---

(1) الذيل على العبر/ 1/ 193 ـ 194.

(2) بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة وفتح القاف، وآخره نون ـ نسبة إلى عسقلان بساحل الشام (فلسطين). (انظر معجم البلدان/ 4/ 122 ـ القاموس/ عسقل).

الورع، الزاهد، المحقق، المتفنن، شيخ الإسلام، وأحد الأعلام، شيخ عصرنا، وقدوته[1].

وأما ما ألّفه في أصول الفقه، فإنه نظم «أصول ابن الحاجب»، هكذا ورد في كلام من ذكروا له هذا النظم في مؤلفاته، ولعل مرادهم «بأصول ابن الحاجب» «مختصر المنتهى» له.

المقدسي (622 ـ 694 هـ)

أحمد بن أحمد بن نعمة بن أحمد بن جعفر بن حسن بن حماد، أبو العباس، شرف الدّين المقدسي: فقيه شافعي، وقاض. سمع الكثير. تفقه على ابن عبد السلام. وتولى التدريس بمدارس بدمشق، وهي المدرسة الغزالية، والمدرسة الشامية البرانية، كما تولى مشيخة دار الحديث النورية، وخطب مدة في جامع دمشق. وناب في القضاء بدمشق عن ابن الجويني، وكان نظيره في الفضائل. وأذن لجماعة من الفضلاء في الإفتاء، منهم شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية، وكان يفتخر بذلك، ويفرح به، ويقول: «أنا أذنت لابن تيمية في الإفتاء». وكان يتقن فنونًا كثيرة من العلوم. وله شعر حسن. وصنف، فأجاد، وأفاد. ومن مصنفاته كتاب في أصول الفقه، قال عنه ابن كثير: «وصنف كتابًا في أصول الفقه، جمع فيه شيئًا كثيرًا، وهو عندي بخطه الحسن». وقال عنه الإسنوي: «وصنف في الأصول تصنيفًا جيدًا». وقال عنه ابن الملقن: «وله مصنف بديع في أصول الفقه جمع فيه بين طريقة الإمام فخر الدين والآمدي». وذكر إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» أن اسم هذا الكتاب هو «البديع في أصول الفقه». ومن المشهور المعلوم أن الكتاب الذي اشتهر بالبديع في أصول الفقه هو «بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام» الذي ألفه الإمام أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي، وهو الذي ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» بهذا الاسم في مراجع أصول الفقه، واقتصر عليه.

وقد أثنى على المترجم له جمع من العلماء، قال الإسنوي: «كان إمامًا في الفقه، والأصول، والعربية، والنظر، حاد الذهن، دينًا، متنسكًا، متواضعًا، حسن الاعتقاد والأخلاق، لطيف الشمائل، طويل الروح على الاشتغال، يكتب الخط الفائق الحسن المنسوب».

(1) المنهج الأحمد/ 3/ 343 ـ الأعلام/ 1/ 88 ـ شذرات الذهب/ 7/ 321 ـ 322.

وقال ابن كثير: «الشيخ الإمام الخطيب المدرّس، المفتي».

وقال ابن العماد: «خطيب الخطباء، خطيب دمشق، ومفتيها، وشيخ الشافعية بها. برع في الفقه والأصول، والعربية، وكان كيسًا، متواضعًا، متنسكًا، ثاقب الذهن، مفرط الذكاء، طويل النفس في المناظرة، أديبًا، من محاسن الزمان».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الأحد سابع عشر رمضان[1].

السنباطي (. . . ـ 995 هـ)

أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، شهاب الدين: فاضل مصري، من أهل سنباط[2] (في المحلة الكبرى بمصر) له كتب، منها «حاشية على الورقات في أصول الفقه ـ لإمام الحرمين الجويني»[3].

الحسيني (1271 ـ 1332 هـ)

أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني، شهاب الدين: محام، من فقهاء الشافعية. مولده ووفاته بالقاهرة. كان والده شيخًا لطائفة النحاسين، وخلفه فيه، وصرف أوقات فراغه للدراسة في الأزهر. ولما أنشئت المحاكم سنة 1303 هـ مارس مهنة المحاماة، ونبغ، فكان من أعضاء بعض اللجان القانونية. وانقطع للتأليف، ولأعماله الخاصة. له مؤلفات، منها «تحفة الرائي» وهو رسالة في الأصول، مطبوع[4].

القرافي (626 ـ 684 هـ)

أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن يلين أبو العباس شهاب الدين، الصنهاجي الأصل، المصري، القرافي، المالكي: فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، نظار، متفنن، مشارك أديب. ولد بمصر، ونشأ بها. وقد اشتهر بالقرافي، وسبب اشتهاره به ـ كما قال ابن فرحون في «الديباج المذهب» ـ أنه كان إذا خرج من منزله في دير الطين بمصر القديمة ذاهبًا إلى المدرسة مر في طريقه بمقبرة تسمى القرافة. وحدث أن كاتب أسماء الطلبة في ثبت سماعهم للكتاب عند الفراغ منه لم يعرف

---

(1) البداية والنهاية/ 13/ 284 ـ طبقات الشافعية/ ص 399 ـ شذرات الذهب/ 5/ 424 ـ 425 ـ العقد المذهب/ ص 379 ـ كشف الظنون/ 1/ 235 ـ هدية العارفين/ 1/ 101.

(2) سُنْباط بضم السين: بلد بأعمال المحلة من مصر (القاموس/ سنبط).

(3) الأعلام/ 1/ 92 ـ هدية العارفين/ 1/ 149.

(4) الأعلام/ 1/ 94.

اسمه، وكان هو حينئذ غائبًا، فأثبته باسم القرافي، لاعتياده المجيء من تلك الطريق، فلزمته هذه النسبة، واشتهر بها. هذا ما ذكره ابن فرحون في هذا الشأن، وقد نقله عن الإمام أبي عبد الله ابن رشيد تلميذ القرافي، وقد نقله ابن رشيد كذلك عن بعض تلامذة شيخه هذا.

لكن القرافي نفسه قال غير هذا في كتابه «العقد المنظوم في الخصوص والعموم»، إذ قال فيه: «الباب الثالث في صيغ العموم المستفادة من النقل العرفي دون الوضع اللغوي، وهذا الباب يكون العموم فيه مستفادًا من النقل خاصة، وذلك هو أسماء القبائل التي كان أصل تلك الأسماء فيها لأشخاص معينة من الآدميين كتميم وهاشم، أو لامرأة، كالقرافة فإنها اسم لجدة القبيلة المسماة بالقرافة. ونزلت هذه القبيلة بصقع من أصقاع مصر لما اختطها عمرو بن العاص ومن معه من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، فعرف ذلك الصقع بالقرافة، وهو الكائن بين مصر وبركة الأشراف، والمسمى بالقرافة الكبيرة.

واشتهاري بالقرافي ليس لأني من سلالة هذه القبيلة، بل للسكنى بالبقعة الخاصة مدة يسيرة فاتفق الاشتهار بذلك، وإنما أنا من صنهاجة[1] الكائنة في قطر مراكش بأرض المغرب، ونشأتي ومولدي بمصر.

وهذا هو المعتمد في بيان سبب نسبته باسم القرافي، لا غيره.

وقد أخذ العلم عن جماعة من شيوخ وعلماء عصره، منهم عز الدين بن عبد السلام، فقد لازمه، وأخذ عنه أكثر فنونه، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام قدم من الشام إلى مصر سنة 639 هـ وكان القرافي حينئذ في مطلع شبابه، يبلغ من العمر نحو خمسة عشر عامًا، فلازمه حتى وفاته سنة ستين وستمائة (660 هـ) نحو عشرين عامًا. وكان يعظم شيخه هذا تعظيمًا نابعًا من الذي يراه فيه من الصفات الجليلة والخصائص النادرة العالية والغزارة العلمية، والصدع بالحق، ومحاربة المنكرات.

وقد تصدّر القرافي للتدريس، بعدما بلغ الإمامة في عدة علوم. وكان رحلة ـ يرحل إليه الطلبة من الآفاق البعيدة. فأخذ عنه أئمة، وتخرجوا به.

وقد أجمع الناس على غزارة علمه، وعلى إمامته في جملة من العلوم، وعلى حدة ذكائه، وقوة فطنته، وانفراده بمواهب، واختصاصه بمزايا نادرة، فأثنى عليه

(1) وصِنْهَاجَةُ قوم بالمغرب من ولد صِنهاجة الحميري (القاموس/ صنهج).

الناس، وحلوه بأعلى الألقاب العلمية. ووصفوه بأنه نسيج وحده، وفريد عصره، وفقيد الأشكال والأقران، وبالإمام الحافظ، والبحر اللافظ، والمفوه المنطيق. وما شابه ذلك من الأوصاف الدالة على علو قدره، وارتفاع شأنه.

ألّف مؤلّفات وُصِفت بأنها تحلّت كلها بالابتكار، والتميز لغة، وأسلوبًا، وبحثًا، وتنقيبًا، ونخلاً، وتحقيقًا، وجمعًا، وتنسيقًا، حتى ألزمت البعيد والقريب بالإذعان لإمامته. قال ابن فرحون: «سارت مصنفاته مسير الشمس، ورزق فيها الحظ السامي عن اللمس، مباحثه كالرياض المونقة، والحدائق المعرقة تتنزه فيها الأسماع دون الأبصار، ويجني الفكر ما بها من أثمار وأزهار، كم حرر مناط الإشكال، وفاق أضرابه النظراء والأشكال، وألّف كتبًا مفيدة، انعقد على كمالها لسان الإجماع، وتشنفت بسماعها الأسماع».

وكان ـ بالإضافة إلى ما ذكر ـ ذا مهارة في الصناعة، وذا ذكاء خارق فيها، وفي هذا الشأن نقل عنه أنه قال: «بلغني أن الملك الكامل وضع له شمعدان ـ وهو عمود طويل من نحاس له مراكز يوضع عليه الشمع ـ كلما مضى من الليل ساعة انفتح باب منه، وخرج منه شخص يقف في خدمة الملك، فإذا انقضت عشر ساعات طلع الشخص على أعلى الشمعدان، وقال: صبح الله السلطان بالخير والسعادة.

قال: وعملت أنا هذا الشمعدان، وزدت فيه أن الشمعة يتغير لونها في كل ساعة، وفيه أسد تتغير عيناه من السواد الشديد إلى البياض الشديد إلى الحمرة الشديدة، في كل ساعة لها لون، وتسقط حصاتان من طائرين، ويدخل شخص ويخرج شخص غيره، ويغلق باب ويفتح باب، فإذا طلع الفجر طلع الشخص على أعلى الشمعدان، وإصبعه على أذنه يشير إلى الأذان، ولكني عجزت عن صنعة الكلام، ثم صنعت صورة حيوان يمشي ويلتفت يمينًا ويسارًا، ويصفر، ولا يتكلم».

وهذا شيء عجيب، ولو أن القرافي نفسه هو الذي ذكره في كتابه «نفائس الأصول في شرح المحصول» لعد ذلك من الخرافات، ومن كلام المجانين. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بمنزله بدير الطين بمصر القديمة في جمادى الآخرة[1].

(1) الديباج المذهب/ ص 128 ـ مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة لكتاب «الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام ـ للقرافي» ص 21 إلى ص 29 ـ شجرة النور الزكية/ ص 188 ـ الفكر السامي/ 3/ 273 ـ مقدمة طه عبد الرؤوف لكتاب «شرح التنقيح ـ للقرافي»/ ص 8.

مؤلّفاته في أصول الفقه:

ألّف ـ رحمه الله تعالى ـ كتبًا في هذا العلم تعد من أمهاته، ومن أعظم ما كتب فيه، فقد ألف كتابه «الفروق» الذي وضعه في بيان القواعد الفقهية، وقد سماه بأسماء ذكرها في خطبته، فقال: «وسميته أنوار البروق في أنواء الفروق»، ولك أن تسميه «كتاب الأنوار والأنواء» أو «كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية»[1].

وغايته بهذا الكتاب هو تحقيق القواعد الفقهية وبيانها من أجل تحصيلها، وإدراكها. ويرى أن هذه القواعد قسم من القسمين اللذين ينقسم إليها علم أصول الفقه في واقع الأمر، وهما: قواعد الفقه الإجمالية المأخوذة من الأدلة التفصيلية. والقواعد الفقهية المبنية على الجمع بين المسائل المتشابهة في أحوالها. ولا يرى الكثير من العلماء كون القواعد الفقه من علم أصول الفقه بناء على أن الفروع الفقهية تبنى على قواعد الفقه الإجمالية، لا غير، ثم بعد تكون المجموعات الفقهية تؤخذ منها القواعد الفقهية عن طريق ربط تلك الفروع الفقهية وجمعها بقواعد مشتركة جامعة اتصفت بها تلك الفروع، واتحدت فيها. وعلى هذا، فإن الفروع تبنى على قواعد الفقه الإجمالية، فإذا تكونت الفروع أخذت منها القواعد الفقهية[2]، كما سبق ذكره.

ويرى القرافي أن القواعد الفقهية من أصول الفقيه، لأن تحت كل قاعدة من تلك القواعد الفقهية تندرج فروعًا فقهية كثيرة، فمن أدرك قاعدة من تلك القواعد أمكن له أن يدرك أحكام كل ما تحتها من فروع، وبذلك فهي أصل لتلك الفروع المندرجة تحتها.

وقد جمع القرافي في هذا الكتاب خمسمائة وثمانية وأربعين قاعدة فقهية، وأوضح كل قاعدة منها بما يناسبها من الفروع الفقهية.

ويعتبر هذا الكتاب معلمة من معالم الفكر الإسلامي، ومنارة من منائره الخالدة[3].

وله ـ كذلك ـ شرح المحصول الذي سماه «نفائس الأصول في شرح المحصول»، وكتاب «العقد المنظوم في أحكام الخصوص والعموم»، وكتاب «التنقيح ـ

(1) ج 1/ 4.

(2) راجع كتاب «أصول الفقه» للشيخ محمد أبي زهرة/ ص 10.

(3) وعلى هذا الكتاب ردود ونقود سنذكرها ـ إن شاء الله تعالى ـ في ترجمة ابن الشاط.

في الأصول» وشرحه «شرح التنقيح»، واسمه العلمي «شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول» وهذا الكتاب مطبوع متداول، يقع في أربعمائة وستين صفحة من الحجم المتوسط، قال ـ رحمه الله تعالى ـ في خطبته: «أما بعد: فإن كتاب «تنقيح الفصول في اختصار المحصول» كان الله يسره عليّ ليكون مقدمة أول كتاب «الذخيرة في الفقه»، ثم رأيت جماعة كثيرة رغبوا في إفراده عنها، واشتغلوا به، فلما كثر المشتغلون به رأيت أن أضع له شرحًا يكون عونًا لهم في فهمه وتحصيله، وأبين فيه مقاصد لا تكاد تعلم إلا من جهتي، لأني لم أنقلها عن غيري، وفيها غموض»[1].

وهذا الصنيع الذي فعله القرافي من وضع هذا الكتاب في أول كتابه الفقهي العظيم «الذخيرة» يدل على أنه قصد بكتابه «التنقيح» هذا، بيان أصول مذهب الإمام مالك، وهذا أمر دل عليه ـ بشكل بيّن ـ كثرة إيراده لآراء الأصوليين المالكية، كالقاضي عبد الوهاب، والمازري، وابن القصار، وأبي بكر الأبهري، وأبي الفرج، وغيرهم.

وقد ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ في آخر كتابه هذا أنه فرغ منه يوم الاثنين لتسع ليال من شهر شعبان سنة سبع وسبعين وستمائة (677 هـ)، وهو متأخر عن كتابه «نفائس الأصول» السابق ذكره، إذ نقل عنه في «شرح التنقيح» هذا، قوله: «قد ذكرت في «شرح المحصول» الفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ من خمسة عشر وجهًا»[2].

وللشيخ محمد بن حمودة جعيط، مفتي تونس (المتوفّى 1337 هـ) حاشية على «شرح التنقيح» هذا[3].

الصبغي (258 ـ 342 هـ)

أحمد بن إسحٰق بن أيوب أبو بكر الصبغي أو الضبعي[4]: فقيه شافعي

---

(1) ص 2. (2) ص 26.

(3) انظر شجرة النور/ ص 423 ـ الشيخ أبا غدة/ مقدمة «الإحكام في تمييز الفتاوي عن الإحكام»/ ص 21.

(4) ورد في بعض المراجع بالصبغي ـ بكسر الصاد المهملة وسكون الباء الموحدة ثم غين معجمة ـ، وقد رجح الزركلي في «الإعلام» هذه الرواية. وورد في مراجع أخرى الضبعي ـ بضم الضاد وفتح الباء الموحدة ثم عين مهملة. وقد رد الزركلي هذه الرواية وقال: أنها خطأ من الطبع أو=

نيسابوري. سمع بخراسان والعراق والجبال، فأكثر، وبرع في الحديث. أفتى نيفًا وخمسين سنة. وهو شيخ الشافعية في نيسابور. قال ابن العماد: محمد بن حمدون: صحبته عدة سنين، فما رأيته ترك قيام الليل. وقال الحاكم: وكان الضبعي يضرب بعقله المثل، وبرأيه، وما رأيت في مشايخنا أحسن صلاة منه، وكان لا يدع أحدًا يغتاب في مجلسه. قال الإسنوي: كان واسع العلم، إمامًا في الفقه والحديث والأصول. ذا تصانيف جليلة.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر شعبان. وكانت ولادته في شهر رجب[1].

الشيرازي (. . . ـ 863 هـ)

أحمد بن إسحٰق الشيرازي الشافعي. صنف كتاب «الإبهاج ـ شرح المنهاج للبيضاوي» في الأصول[2].

قلت: المعروف أن مؤلف «الإبهاج ـ شرح المنهاج» هو الإمام تاج الدين السبكي، وكان والده الإمام تقي الدين السبكي قد بدأه، ثم أتمه ولده تاج الدين المذكور.

الإبْشِيطِي (802 ـ 883 هـ)

أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر بن عمر بن بريدة (بضم الباء وفتح الراء وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الدال) شهاب الدين الإبشيطي: فقيه شافعي، ثم حنبلي، فرضي، عارف الحديث صوفي. ولد بإبشيط[3] (من قرى المحلة بمصر) وتعلم في الأزهر. ودرّس بالمدرسة المؤيدية بالقاهرة. ثم انتقل إلى مكة المكرمة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة (771 هـ)، وجاور بها، ثم انقطع في آخر عمره بالمدينة الشريفة أكثر من عشرين سنة، حتى توفي بها في شهر رمضان.

= النسخ. إلا أن هذا الذي ذكره الزركلي لا يساعد عليه ما ذكره ابن العماد في «شذارت الذهب» إذ قال: الضبعي ـ بالضم والفتح ومهملة ـ نسبة ـ قال السيوطي ـ: إلى ضبيعة بن قيس: بطن من بكر بن وائل، وضبيعة بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان.

(1) شذرات الذهب/ 2/ 361 ـ طبقات الإسنوي/ ص 256 ـ طبقات المصنف/ ص 204 ـ الأعلام/ 1/ 95.

(2) هدية العارفين/ 1/ 132.

(3) بكسر الهمزة وسكون الباء الموحدة وكشر الشين المعجمة وآخره طاء (المنهج الأحمد/ 3/ 348).

قال العليمي: «كان من أهل العلم والدين والصلاح، مقتصدًا في مأكله وملبسه، وكان يلبس قميصًا حسنًا، ويلبس فوقه في الشتاء فروة[1] كباشية[2]، وربما قلبها فجعل الجلد مما يلي جسده، وإذا توسخ قميصه يغسله في بركة المؤيدية بماء فقط.

وكان بيده خلوة، له بقعة منها، فيها فرش خوص، وتحت رأسه طوبتان، وإلى جانبه قطعة خشب عليها بعض كتب له، وبقية الخلوة فيها حبال الساقية والعليق، بحيث لا يختص من الخلوة إلا بقدر حاجته.

وكان له كل يوم ثلاثة أرغفة، يأكل رغيفًا واحدًا، ويتصدق بالرغيفين، وكان معلومه في كل شهر نحو أشرفي، فكان يقتات منه في كل شهر بنحو خمسة أنصاف فضة ـ وهي عشرة دراهم شامية أو أقل ـ والباقي من الأشرفي يتصدق به، وكان هذا شأنه دائمًا، ولا يذخر شيئًا يفضل عن كفايته، مع الزهد. ووقع له مكاشفات وأحوال تدل على أنه من كبار الأولياء. وتواتر القول بأنه كان يقرىء الجن.

له مؤلفات، منها «شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول» للقاضي البيضاوي[3].

الكوراني[4] (813 ـ 893 هـ)

أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن أحمد الكوراني شهاب الدين: فقيه مفسر، عالم بالحديث. كان شافعيًا ثم صار حنفيًا، كردي الأصل، من أهل شهرزور. ولد بقرية من كوران (ببلاد الأكراد)، وحفظ بها القرآن، وأخذ عن بعض علمائها، ثم تحول إلى حصن كيفى، فأخذ عن بعض علمائه، وجال في ديار بكر، وبغداد، وقدم دمشق في حدود سنة ثلاثين وثمانمائة (830 هـ) فلازم بعض شيوخها. ثم قدم القاهرة

(1) الفَروة جبّة شمر كمّاها عليها وبر أو شعر (راجع القاموس، ولسان العرب(فرو).
(2) ثوب أكباش من برود اليمن (لسان العرب/ كبش).
(3) المنهج الأحمد/ 3/ 348 ـ الأعلام/ 1/ 97 ـ شذرات الذهب/ 7/ 336.
(4) بضم الكاف منسوب إلى كوران بالضم كما في معجم البلدان: 4: 189 ـ وفي الفوائد البهية: ص 48 ـ ونقله الزركلي في الأعلام: 5: 236 عن تاج العروس. وفي الفوائد البهية/ ن ص، والأعلام/ هامش ن ص، أن السخاوي انفرد بضبط الكوراني بفتح الكاف وسكون الواو. وكوران تطلق على عدة مواضع، وهي: قبيلة بالأكراد، وقرية بإسفرايين، والمناطق الواقعة بين كركوك وشهرزور حتى خانقين وحلوان القديمة، وعدة قبائل وعشائر في منطقة كرمنشاه (انظر الأعلام: 5: هامش صفحة 236).

في حدود سنة خمس وثلاثين وثمانمائة (835 هـ) ـ وهو فقير جدًا ـ فأخذ بها عن جماعة من العلماء بها، ثم اتصل بالكمال البارزي، فنوه به، وبالزيني عبد الباسط، وغيرهما من المباشرين والأمراء، بحيث اشتهر، وناظر الأماثل، وذكر بالطلاقة والبراعة، والجرأة.

فلما ولي الظاهر جقمق ـ وكان يصحبه ـ تردد إليه، فأكثر، وصار أحد ندمائه، وخواصه، فانثالت عليه الدنيا، فتزوج مرة بعد أخرى لمزيد رغبته في النساء، مع كونه مطلاقًا. ولم يلبث أن وقع بينه وبين حميد الدين النعماني ـ المنسوب إلى أبي حنيفة، والمحكي أنه من ذريته ـ مباحث سطا فيها عليه، وتشاتما، بحيث تعدى صاحب الترجمة إلى ذكر آبائه، فوصل علم ذلك إلى السلطان، فأمر بالقبض عليه، فقبض عليه، وسجنه السلطان بالبرج. ثم ادعي عليه عند قاضي الحنفية ابن الديري، وأقيمت عليه البينة بالشتم، وبكون المشتوم من ذرية الإمام أبي حنيفة، وعزر ـ بحضرة السلطان ـ نحوَ ثمانين ضربة، وأمر بنفيه، وأخرج عن تدريس الفقه بالبرقوقية، فاستقر فيها جلال الدين المحلي.

فخرج صاحب الترجمة ـ بعد هذه الحادثة ـ إلى بلاد الترك، فنال فيها السعد، ورزق فيها الخير، وما زال يترقى بها حتى استقر في قضاء العسكر، وغيره، فيها. وتحول حنفيًا، وعظم اختصاصه بملك الروم (الترك)، ومدحه وغيره بقصائد طنانة، وحسنت حاله هنالك جدًا، بحيث لم يصر عند السلطان محمد مراد بن عثمان أحظى منه، فعهد إليه هذا السلطان بتعليم ولده «محمد الفاتح». وانتقل من قضاء العسكر إلى منصب الفتوى، وعرض عليه السلطان محمد الفاتح الوزارة، فلم يقبلها، وأتاه مرة مرسوم من السلطان فيه مخالفة للوجه الشرعي، فمزقه. وكان يخاطب السلطان باسمه، ولا ينحني له، ولا يقبل يده، بل يصافحه مصافحة. وكان يقول له مطعمك حرام، وملبسك حرام، فعليك بالاحتياط. وكان لا يأتيه إلا إذا أرسل إليه. وتردد إليه (أي الكوراني) الأكابر. وأنشأ بإسطنبول جامعًا، ومدرسة سماها دار الحديث. وانثالت عليه الدنيا، وعمر الدور، وانتشر علمه، فأخذ عليه الأكابر. وحج في سنة إحدى وستين وثمانمائة (861 هـ). ولم يزل على جلالته حتى مات[1].

(1) البدر الطالع/ 1/ 30 ـ 31 ـ 32 ـ الأعلام/ 1/ 98 ـ الفوائد البهية/ ص 48 ـ 49 ـ وذكر فيه أن الذي ذهب بصاحب الترجمة إلى تركيا هو المولى محمد بن أدمغان الشهير بالمولى يكان، وذلك عندما زار محمد بن أدمغان هذا القاهرة في رحلة الحجاز. وقدمه لمحمد خان (محمد مراد) باعتباره هدية. وذكر فيه أن اسمه إسماعيل.

وقد علق الشوكاني على هذه الحادثة التي وقعت لصاحب الترجمة، وخرج بسببها من القاهرة إلى بلاد الروم (تركيا) فقال: «وقد لطف الله بالمترجم له بمرافعته إلى حاكم حنفي، فلو روفع إلى مالكي لحكم بضرب عنقه. وقبح الله هذه المجازفات، والاستحلال للدماء، والاعراض، بمجرد أشياء لم يوجب الله فيها إراقة دم، ولا هتك عرض. فإن ضرب هذا العالم الكبير نحو ثمانين جلدة، ونفيه، وتمزيق عرضه، والوضع من شأنه بمجرد كونه شاتم من شاتمه، ظلم بيّن، وعسف ظاهر، ولا سيما إذا كان لا يدري بانتساب من ذكر إلى ذلك الإمام.

لا جرم قد أبدله الله بسلطان خير من سلطانه، وجيران أفضل من جيرانه، ورزق أوسع مما منعوه منه، وجاه أرفع مما حسدوه عليه»[1].

وله (أي الكوراني) مصنفات، منها شرحه على «جمع الجوامع ـ لتاج الدين السبكي» الذي سماه «الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع ـ في أصول الفقه».

وقد ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»، ووصفه بقوله: «هو شرح ممزوج. أوله «الحمد لله الذي شيد بمحكمات كتابه». الخ. وكان الشرح الذي صنفه المحلي في غاية التحرير والاتقان، مع الإيجاز، ورغب الأئمة في تحصيله، وقراءته، وقرأه على مؤلفه من لا يحصى. ولما ولي المحلي تدريس البرقوقية بعد الكوراني، كان ذلك سببًا لتعقب الكوراني عليه في شرحه بما ينازع في أكثره. كذا في «الضوء اللامع»»[2].

المروزي (. . . ـ 362 هـ)

أحمد بن بشر بن عامر[3] (أو ابن عامر بن بشر) العامري، أبو حامد المروروذي[4]: فقيه شافعي قاض من أهل مروروذ (مدينة قريبة من مرو الشاهجان ـ بإيران)، والبعض ينسبه إلى مرو الشاهجان، فيقول فيه

(1) البدر الطالع/ ص سا. (2) ج 1/ 596.

(3) قد نبه ابن الصلاح وغيره على أن الصواب هو تقديم بشر على عامر. (الإسنوي/ طبقات الشافعية: ص 263 ـ شذرات الذهب/ 3/ 40).

(4) هكذا يرد في أغلب كتب التراجم، وذكر الزركلي في الأعلام: 1: هامش صفحة 104 أنه ورد منسوبًا إلى مروروذ في الطبقات الصغرى والطبقات الكبرى المخطوطتين، والأعلام لابن قاضي شهبة خ في حوادث سنة 362 هـ، ومعجم البلدان: 8: 33. وابن خلكان: 1: 18 ـ وشذرات الذهب: 3: 40 ـ والبداية والنهاية: 11: 209، وطبقات المصنف 27.

مروزي[1]. تفقه بأبي إسحٰق إبراهيم بن محمد المروزي ببغداد. ونزل البصرة، وأخذ عنه فقهاؤها، وتولى قضاءها. كان إمامًا لا يشق غباره، وهو شيخ أبي حيان التوحيدي. وكان لا يشف عبادته. له كتب، منها مصنف في أصول الفقه، سماه «الإشراف على أصول الفقه»[2].

ويَذكر في بعض الكتب الأصولية بالقاضي أبي حامد.

ومن آرائه الأصولية: أن الأمر يقتضي الفور[3]. ومنها: أن المندوب مأمور به مجازًا لا حقيقة[4]. ومنها: إنكاره لمفهوم الصفة، فالحكم المعلق على أحد وصفي الشيء لا يدل ـ في رأيه ـ على أن ما عداه بخلافه، بل ما عداه حكمه موقوف على الدليل[5].

جيوان[6] (1048 ـ 1130 هـ)

أحمد جيوان بن أبي سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق، الحنفي، المكي، الصالحي، ثم الهندوي اللكنوي: مفسر من أهل أميتي (بالهند) توفي بدهلي، ودفن ببلده. له كتاب منها «نور الأنوار ـ شرح المنار ـ للنسفي» في أصول الفقه[7]، وهو مطبوع، ويعتمد عليه في الدراسات الأصولية في هذا العصر. وممن اعتمد عليه في جملة ما اعتمد عليه من المؤلفات الأصولية الشيخ محمد عبيد الله الأسعدي في كتابه «الموجز في أصول الفقه»، والشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي الباكستاني في كتابه «تيسير الأصول». والدكتور محمد الحفناوي في كتابه «التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي» وعلى «نور الأنوار» هذا حاشية للشيخ عبد الحليم اللكنوي، سماها «قمر الأقمار»، وهي مطبوعة.

---

(1) هكذا يرد في كتب أصول الفقه، ولم أرَ من أورده إلا بالمروزي.

(2) طبقات الشافعية/ ص 263 ـ طبقات الفقهاء/ ص 122 ـ طبقات فقهاء اليمن/ ص 89 ـ الأعلام/ 1/ 40.

(3) التبصرة/ ص 52.

(4) شرح الكوكب المنير/ 1/ 406 ـ 407.

(5) شرح اللمع/ 1/ 428.

(6) بكسر فسكون ففتح، ومعناه بالهندية الحياة. (الزركلي/ الأعلام: 1: هامش صفحة 109 ـ وقد أحال فيه على الخزانة التيمورية: 3: 293).

(7) الأعلام/ 1/ 109 ـ هدية العارفين/ 1/ 170.

عميرة (. . . ـ 957 هـ)

أحمد البرلسي[1] شهاب الدين عميرة: فقيه شافعي مصري، كان من أهل الزهد والورع، وكان حسن الأخلاق. أخذ العلم عن الشيخ عبد الحق السنباطي، وبرهان الدين ابن أبي شريف، والشيخ نور الدين المحلي. انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب الشافعي. وما زال يدرس، ويفتي، حتى أصابه الفالج. ومات به[2].

ولم يذكر له أحد ممن اطلعت على تراجمهم له أي كتاب في أصول الفقه، بل لم يذكروا له من المصنفات إلا كتابًا واحدًا، هو «حاشية على منهاج الطالبين ـ للمحلي». لكن رأيت جملة من المصنفات الأصولية يرد فيه هذا الاسم (الشهاب عميرة). فظننته هو، فلذلك أثبته هنا، ومن هذه الكتب التي يرد فيها «حاشية حسن العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع لتاج الدين السبكي» و«حاشية البناني» على نفس هذا الشرح، و«تقريرات عبد الرحمٰن الشربيني» على هذه الحاشية نفسها، و«نشر البنود على مراقي السعود ـ لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي»، فهذه الكتب كلها يرد فيها هذا الاسم، ولا أظن هذه النقول أخذت إلا من مصنف ألفه صاحب الترجمة في علم أصول الفقه، أو تقريرات وضعها على ما يدرسه من مصنفات أصولية. وهو ما يتضح من كلام الناقلين عنه.

الكلاعي (649[3] ـ 728 هـ)

أحمد بن الحَسَن[4] بن علي، أبو جعفر الكلاعي البَلَّشي، يعرف بابن الزيات: فقه مالكي، مقرىء، أصولي، نحوي، متكلم منسوب إلى بلش[5] مالقة (بالأندلس) وبها ولد ونشأ وسكن. أخذ العلم عن علماء عصره ببلده، منهم أبو جعفر أحمد بن علي المذحجي، والحسن ابن أبي الأحوص، وأبو الفضل عياض الحفيد، وابن

(1) منسوب إلى بُرُلُّس ـ بضم الباء والراء واللام ـ أي بضمات متوالية ـ هكذا ضبطه المجد اللغوي في القاموس/ برلس، وقال: هي بلدة بسواحد مصر. وفي معجم البلدان: 1: 401: «بَرَلُّس ـ بفتح الباء والراء وضم اللام وتشديدها: بليدة على شاطىء نيل مصر قرب البحر من جهة الإسكندرية».

(2) الكواكب السائرة/ 2/ 119 ـ شذرات الذهب/ 8/ 316 ـ الأعلام/ 1/ 103.

(3) في «بغية الوعاة»: 1: 303، أنه ولد سنة 650 هـ.

(4) في بعض المراجع: أحمد بن الحسين ـ بالياء بعد السين، وأظنه غلطًا أو من تحريف النساخ.

(5) بفتح الباء الموحدة وفتح اللام المشددة وآخره شين معجمة: بلد بالأندلس. معجم البلدان: 1: 484 ـ الأعلام 1: هامش صفحة 111).

الزبير، وأبو جعفر ابن الطباع، وابن الضائع، وأبو الحسن ابن أبي الربيع، وأبو إسحٰق الغافقي. وأخذ عنه ابن جابر الوادي آشي، وغيره. تولى الخطابة ببلده، ولهذا سمي ابن الزيات الخطيب. قال ابن فرحون: «كان جليل القدر، عظيم الوقار، كثير العبادة، حسن الخلق، كثير الغاشية، صبورًا على الإفادة، واضح البيان، فارس المنابر، إلى التفنن في كثير من المآخذ العلمية والرئاسة في تجويد القرآن، والمشاركة في الفقه، والعربية، والعروض والممارسة في الأصلين، والحفظ للتفسير، والخوض في الأدب».

وقال ابن حجر: «قال الذهبي: كان ذا فنون، وتواضع، ومروءة، وباع مديد في النحو، وله أخلاق كريمة، فاق بها أقرانه».

وقال السيوطي: «وقال في تاريخ غرناطة: كان جليل القدر، عظيم الوقار، كثير العبادة، مخفوض الجناح، صبورًا على الإفادة».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ ببلده: بلش، يوم الأربعاء سابع عشر شوال[1].

له مصنفات كثيرة في فنون شتى، منها كتابه «المنتخب ـ في أصول الفقه»، ولم يذكر أصحاب التراجم التي رأيتها هذا الكتاب فيما ذكروه له من المصنفات. وقد ذكره له جمال الدين الإسنوي في كتابه «التمهيد»، وقال: إن القرافي نقل عنه أنه كلمة «بد» من النكرات التي يلازمها النفي نحو «مالي عنه بد»[2].

ويظهر لي أن كتاب «المنتخب» هذا قد يكون من كتب الأصول، لأن الشيخ المراغي عد صاحب الترجمة من الأصوليين، في كتابه «طبقات الأصوليين» كما نقله عنه الدكتور محمد حسن هيتوا في تحقيقه على كتاب «التمهيد» المذكور، ومن ثم رأيت أن عد المراغي لصاحب الترجمة من الأصوليين قد يكون سببه تأليف هذا الأخير كتابًا في أصول الفقه، ولم أجد بين مصنفاته كتابًا في هذا الشأن، ولما رأيت ما ذكره الإسنوي مما تقدم إيراده، ظننت أن كتاب المنتخب هذا كتاب في أصول الفقه، فأثبته على هذا الوجه، وإن لم يكن في الأمر ما يدل على ذلك بوجه صريح، أو يقرب منه.

---

(1) بغية الوعاة/ 1/ 329 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 74 ـ 75 ـ الديباج المذهب/ 109 ـ 110 ـ شجرة النور/ ص 213.

(2) ص 318.

نعم، ذكر ابن فرحون بين ما ذكره له من مصنفات أن له كتابًا سماه «الصفحة الوسيمة والمنحة الجسيمة» يشتمل على أربع قواعد: اعتقادية، وأصولية، وفروعية، وتحقيقية[1].

الجاربردي (664؟ ـ 746 هـ)

أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي: فقه شافعي، أحد العلماء المشهورين، نزيل تبريز[2]، أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي، وعمر بن نجم الدين، ونظام الدين الطوسي، وغيرهم. وأخذ عنه جماعة، ولعل من جملة من أخذ عنه عضد الدين الإيجي. قال ابن حجر: «ذكره ابن السبكي في «طبقاته» فقال: كان إمامًا فاضلاً، دينًا، خيرًا، وقورًا، مواظبًا على الشغل في العلم، وإفادة الطلبة».

وقال الإسنوي: «كان عالمًا، دينًا، وقورًا، مواظبًا على الإشغال، والاشتغال، والتصنيف».

وقال ابن حجر: «الإمام فخر الدين، تفقه على مذهب الشافعي، وفاق في العلوم العقلية».

له مصنفات، منها شرحه على «منهاج الوصول إلى علم الأصول» الذي سماه «السراج الوهاج في شرح المنهاج»، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» بهذا الاسم، وقال عنه: «أوله الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض، الخ، وهو شرح بقوله: أقول، وكتب المتن تمامًا».

وقال ـ أيضًا ـ إن على هذا الشرح حاشية للقاضي محمد بن أبي بكر بن جماعة.

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ بتبريز في شهر رمضان. وقد اختلف في سنة وفاته، والأكثرون على أنه توفي سنة ست وأربعين وسبعمائة (746 هـ) وأرّخ الشوكاني في «البدر الطالع» وفاته بسنة اثنتين وأربعين وسبعمائة (742 هـ)، وفي «هدية العارفين» أنه ولد سنة أربع وستين وستمائة (664 هـ)، وتوفي سنة اثنين

---

(1) م سا/ ن ص.

(2) تبريز ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر الراء وياء ساكنة وزاي ـ أشهر مدن أذربيجان (معجم البلدان/ 1/ 13) ـ وفي القاموس: برز: «تبريز وقد تكسر قاعدة أذربيجان».

وثلاثين وسبعمائة (732 هـ)، وقيل سنة 746 هـ. واتفق على أن مكان وفاته هو تبريز[1].

ابن قاضي الجبل (693 ـ 771 هـ)

أحمد بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن أحمد، جمال الإسلام، شرف الدين أبو العباس: شيخ الحنابلة في عصره. أصله من القدس. ولد بدمشق في الساعة الأولى من يوم اثنين تاسع شعبان. قرأ على شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية عدة مصنفات في علوم شتى، وأذن له في الإفتاء، فأفتى في شبيبته، وسمع في صغره من إسماعيل بن الفراء، ومحمد بن الواسطي، ثم طلب العلم بنفسه سنة عشر وسبعمائة (710 هـ)، فأجازه جماعة من العلماء، وفي مشايخه كثرة. ودرس في دمشق بعدة مدارس. ثم طلب في آخر عمره من مصر، ليدرس في مدرسة السلطان حسن، فانتقل إليها ودرّس فيها. وولي مشيخة سعيد السعداء، وأقبل عليه أهل مصر، وأخذوا عنه. ثم عاد إلى دمشق، وأقام بها مدة يدرس، ويشتغل، ويفتي، ورأس على أقرانه، إلى أن وليّ القضاء بدمشق، بعد قاضي القضاة جمال الدين المرداوي في سنة سبع وستين وسبعمائة (767 هـ). وكان عنده مداراة، وحب للمنصب. وباشر القضاء إلى أن مات، وهو قاض، أثنى عليه جمع من الفضلاء، قال ابن العماد: «الشيخ الإمام، جمال الإسلام، صدر الأئمة الأعلام، شيخ الحنابلة».

وقال العليمي: «الشيخ العلامة، جمال الإسلام، صدر الأئمة الأعلام، شيخ الحنابلة، قاضي القضاة».

وقال ابن حجر: «اشتغل بالعلم، فبرع في الفنون. وكان بارعًا في العلوم، بعيد الصيت، قديم الذكر، وله نظم حسن، وذهن سيال. كان يعمل الميعاد، فيزدحم عليه الفضلاء والعامة وولي القضاء، فلم يحمد في ولايته. وكان صاحب نوادر وخط حسن. وقد ذكره الذهبي في «المعجم المختص»، فقال: الإمام، العلامة، شرف الدين، صاحب فنون، وذهن سيال، وتودد. سمع معي طلب الحديث وقتًا».

وقال العليمي: «قال [ابن قاضي الجبل] مرة للشيخ برهان الدين ابن مفلح: كم تقول أحفظ من الشعر بيتًا؟، قال: عشرة آلاف. قال: وضعفها».

---

(1) بغية الوعاة/ 1/ 303 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 76 ـ طبقات الشافعية/ ص 128 ـ شذرات الذهب/ 6/ 148 ـ كشف الظنون/ 2/ 1879 ـ 1880 ـ هدية العارفين/ 1/ 108 ـ البدر الطالع/ 1/ 35.

له مصنفات، منها كتاب أصول الفقه، يقع في مجلد ضخم، لكنه لم يتمه، وصل فيه إلى أوائل القياس. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بمنزله بالصالحية بدمشق يوم الثلاثاء رابع عشر رجب[1].

ابن برهان الفارسي (. . . ـ 350 هـ)

أحمد بن الحسين بن سهل أبو بكر الفارسي، يعرف بابن برهان (بفتح الباء الموحدة): فقيه. شافعي، تفقه على ابن سريج. من أصحاب الوجوه. له كتاب «الذخيرة في أصول الفقه» وهذا الكتاب نسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون»، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين». ولم يذكره له الإسنوي في طبقاته، ولا ابن الملقن في «العقد المذهب»، وهما المرجعان اللذان رأيت أنهما ترجما له من جملة ما بيدي من كتب التراجم. بل ذكرا له ـ فقط ـ «عيون المسائل في نصوص الشافعي»، وقال الإسنوي عنه: «هو كتاب جليل، على ما شهد به الأئمة الذين وقفوا عليه»[2].

البيهقي (384 ـ 458 هـ)

أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي: محدث، فقيه، أصولي، من أئمة الشافعية. ولد في خسر وجرد[3] (قرية من قرى بيهق بنيسابور)، ونشأ في بيهق، أخذ علم الحديث عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم، ولازمه مدة، ورحل إلى بغداد، والكوفة، ومكة، وغيرها، وأخذ عن علماء هذه البلاد التي ارتحل إليها، ثم رجع إلى نيسابور، ولم يزل فيها إلى أن مات. قال الزركلي: «قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه، غير البيهقي، فإن له المنة والفضل على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه، وبسط موجزه، وتأييد آرائه. وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبًا يجتهد فيه، لكان قادرًا على ذلك لسعة علومه، ومعرفته بالخلاف».

---

(1) شرح الكوكب المنير/ 1/ هامش صفحة 61 ـ المنهج الأحمد/ 3/ 237 ـ 238 ـ شذرات الذهب/ 6/ 219 ـ 220 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 74 ـ الأعلام/ 1/ 111.

(2) طبقات الإسنوي/ ص 311 ـ العقد المذهب/ ص 43 ـ كشف الظنون/ 1/ 825 ـ هدية العارفين/ 1/ 65.

(3) بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة وفتح الراء الأولى وكسر الجيم، وآخره دال مهملة: مدينة كانت قصبة بيهق من أعمال نيسابور، أو قرية من نواحي بيهق ـ وبيهق ـ بفتح الباء اسم لناحية من نواحي نيسابور مشتملة على ثلاثمائة وإحدى وعشرين قرية (معجم البلدان: 2: 370 ـ: 1/: 537 ـ طبقات الإسنوي/ ص 66 ـ 67).

وقال الإسنوي: «كان أول سماعه في آخر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة (399 هـ)، وأول تصنيفه في سنة ست وأربعمائة، ثم طلب إلى نيسابور في سنة إحدى وأربعين وأربعمائة (441 هـ) لنشر العلم، فأجاب، وأقام بها مدة، وحدث بتصانيفه، ثم عاد إلى بلده، ثم قدم نيسابور ثانيًا وثالثًا».

وقد أجمع الناس على إمامته في علم الحديث، والفقه، وعلى أنه أصولي، ووصفوه بأنه أوحد زمانه في الإتقان، والحفظ، والفقه، والتصنيف. قال ابن كثير: «له التصانيف التي سارت بها الركبان إلى سائر الأمصار. وجمع أشياء كثيرة نافعة، لم يسبق إلى مثلها، ولا يدرك فيها».

وقال ابن العماد: «قال ابن ناصر الدين: بلغت تصانيفه ألف جزء، ونفع الله بها المسلمين شرقًا وغربًا، لأمانة الرجل، ودينه، وفضله، وإتقانه. فالله يرحمه. وقال ابن قاضي شهبة: قال عبد الغافر في «الدلائل»: كان على سيرة العلماء، قانعًا من الدنيا باليسير، متجملاً في زهده، وورعه. وذكر غيره: أنه سرد الصوم ثلاثين سنة».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بنيسابور في العاشر من جمادى الأولى، وحمل تابوته إلى بلده: بيهق[1].

ابن قنفد (740؟ ـ 810 هـ)

أحمد بن الحسن[2] بن علي بن الخطيب أبو العباس القسنطيني منسوب إلى قسنطينة[3] (مدينة بالجزائر)، يعرف بابن قنقد، وبابن الخطيب: قاض أديب مؤرخ من فقهاء المالكية. رحل إلى المغرب الأقصى، وجال في نواحيه مدة ثمان عشر سنة، وأخذ عن بعض علماء عصره فيه، ورحل ـ أيضًا ـ إلى إفريقية (تونس)، وأخذ فيها عن ابن عرفة، وغيره، من علمائها. ومن شيوخه ـ كذلك ـ الشريف التلمساني. وفي شيوخه كثرة، وذلك لاعتنائه بلقاء العلماء والصلحاء، وممن لقيه من أولئك الصالحين الشيخ أحمد بن عمر المعروف بابن عاشر ـ وهو أندلسي أصلاً، السلاوي (منسوب إلى سلا: مدينة بالمغرب الأقصى) مسكنًا ـ واستفاد منه، كما استفاد من غيره من

(1) شذرات الذهب/ 3/ 304 ـ 305 ـ البداية والنهاية/ 12/ 84 ـ 85 ـ الأعلام/ 1/ 116 العقد المذهب/ ص 93 ـ 94 ـ طبقات الإسنوي/ ص 66 ـ 67.

(2) وفي الأعلام/ 1/ 117: «أحمد بن الحسين».

(3) بضم القاف، وفتح السين المهملة، وكسر الطاء بعدها ياء خفيفة، ونون أخرى بعدها ياء خفيفة، وهاء. (معجم البلدان/ 4/ 349 ـ وفي فهرس الفهارس: 2: 973: القسمطيني» بالميم).

الصالحين. وحصل (صاحب الترجمة) علومًا جمة. وأخذ عنه العلم جماعة. وتولى القضاء ببلده قسنطينة.

له مصنفات كثيرة، منها «شرح مختصر المنتهى في أصول الفقه ـ للإمام ابن الحاجب».

هذا ما ذكره مخلوف في «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» باختصار، وبيان. ولم يذكر إسماعيل باشا في «هدية العارفين»، ولا حاجي خليفة في «كشف الظنون» هذا الكتاب: «شرح مختصر المنتهى» لصاحب الترجمة في كتبه التي ذكرت له. ولعل هذا الشرح مفقود، أو لم يشتهر بين الناس، فلم يعرف.

ووصف عبد الحي الكتاني صاحب الترجمة بالإمام العلامة المسند المؤرخ[1].

ابن أرسلان 773 ـ 844 هـ)

أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان ـ بالهمزة، وقد تحذف، بل هو الجاري عليه الألسنة ـ شهاب الدين، أبو العباس، الرملي: فقيه شافعي صوفي. ولد بالرملة (بفلسطين)[2]، ونشأ بها، ولم تعلم له صبوة، فحفظ القرآن، وله نحو عشر سنين. واشتغل بالنحو، واللغة، والشواهد، والنظم، وقرأ الحاوي على القلقشندي، وابن الهائم، وأخذ عنه الفرائض والحساب، وسمع الحديث على جماعة كثيرة، وبرع في الفقه، حتى أجازه قاضي القضاة الباعوني بالإفتاء. وصار إمامًا في الفقه، وأصوله، والعربية، مشاركًا في الحديث، والتفسير، والكلام، وغير ذلك. وتصدى للتدريس بالخاصكية، فدرس بها مدة، وما قرأ عليه أحد إلا انتفع به، وكان يكني جماعته بكنى، كأبي طاهر، وأبي المواهب، فلا يتخلف أثرها. ولزم التدريس، والإفتاء مدة، ثم ترك ذلك كله، وأقبل على الله تعالى، ولزم الطاعة من صلاة، وتهجد، ومرابطة، بحيث لم تخل سنة من سنيه عن إقامة على جانب البحر، قائمًا بالدعاء إلى الله سرًا وجهرًا، آخذًا على أيدي الظلمة مؤثرًا محبة الخمول، والشغف بعدم الظهور، تاركًا لما يعرض عليه من الدنيا، ووظائفها، حتى أن الأمير حسام الدين حسن جدد بالقدس مدرسة، وعرض عليه مشيختها، وقرر له فيها كل يوم

(1) شجرة النور/ ص 250 ـ هدية العارفين/ 1/ 117 ـ كشف الظنون/ 2/ 1853 ـ فهرس الفهارس/ 2/ 973 ـ الأعلام/ 1/ 117.

(2) مدينة عظيمة بفلسطين (معجم البلدان/ 3/ 69).

عشرة دراهم فضة، فأبى، بل كان يمتنع مما يرسل به هو أو غيره إليه من المال ليفرقه على الفقراء، وربما أمر صاحبه بتعاطي تعرفته بنفسه. وله محافظة على الأذكار والأوراد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، معرضًا عن الدنيا، وبنيها، جملة، حتى أنه لما سافر الأشرف إلى آمد هرب من الرملة إلى القدس في ذهابه، وإيابه، لئلا يجتمع به. وما زال في ازدياد من الخير والعلم، حتى صار المشار إليه بالزهد في تلك النواحي، وقصد للزيارة من سائر الآفاق، وكان يشتغل تبرعًا، فكثرت تلامذته ومريدوه، وتهذبت به جماعة، وعادت على الناس بركته.

هذا ما وصف به الشوكاني صاحب الترجمة، ثم قال: «قال السخاوي: وهو في الزهد، والورع، والتقشف، واتباع السنة، وصحة العقيدة كلمة إجماع، بحيث لا أعلم في وقته من يدانيه في ذلك، وانتشر ذكره، وبعد صيته، وشهد بخيره كل من رآه. انتهى. وقال ابن عذيبة: وكان شيخًا طويلاً تعلوه صفرة، حسن المأكل، والملبس، والملتقى.

وله مكاشفات، ودعوات مستجابات. ولما اجتمع مع العلاء البخاري، وذلك في ضيافة عند أبي الوفاء، بلغ العلاء في تعظيمه، بحيث إنه بعد الفراغ من الأكل بادر يصب الماء على يديه ورام الشيخ فعل ذلك معه، فما مكنه، وصرح بأنه لم ير مثله. واجتمع اجتماعًا آخر عند قدوم العلاء البخاري إلى القدس، فإنه اجتمع به ثلاث مرات».

وقال ابن العماد: «سلك طريق الصوفية القويم، وجد، واجتهد، حتى صار منارًا يهتدي به السالكون، وشعارًا يقتدي به الناسكون، وغرست محبته في قلوب الناس، فأثمر له ذلك الغراس».

انتقل في كبره إلى القدس، وتوفي بها يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان. رحمه الله تعالى. له تآليف، منها أربعة ألفها في الأصول، وهي:

1 ـ «شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ـ للقاضي البيضاوي» قال الشوكاني: «يقع في مجلدين»، وذكر إسماعيل باشا أن اسمه هو «نهاية السول شرح منهاج الوصول».

2 ـ «شرح جمع الجوامع ـ لتاج الدين السبكي»، قال الشوكاني: يقع في مجلد.

3 ـ «شرح منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل ـ لابن الحاجب»، وهذا الكتاب الأخير: «شرح منتهى السؤل» ذكره له إسماعيل باشا في «هدية العارفين»، ولم يذكره الشوكاني، ولا ابن العماد له. كما أن حاجي خليفة لم يذكره له.

4 ـ «شرح مختصر منتهى السؤل» وهو مختصر للكتاب السابق، وهو لابن الحاجب أيضًا. ذكره له الشوكاني وابن العماد، وحاجي خليفة، ولا يبعد أن يكون قد وقع خطأ أو تحريف في «هدية العارفين»، وأن صاحب الترجمة إنما شرح «مختصر المنتهى»، وهو الكتاب المتداول الذي عليه شروح كثيرة، وأما «منتهى السول». فلم يذكر أن أحدًا شرحه، على الإطلاق[1].

ابن حمدان (603 ـ 695 هـ)

أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحراني، أبو عبد الله، نجم الدين: فقيه حنبلي، أصولي، من القضاة، أديب. ولد بحران (بلد بالشام)، ونشأ بها. وسمع بها الكثير من جماعة من علمائها، ثم ارتحل إلى حلب، وسمع بها من الحافظ ابن خليل، وغيره. ثم ارتحل إلى دمشق، وسمع بها من ابن عساكر، وابن صباح. وارتحل إلى القدس، وسمع بها من الأوقى، وغيره. وجالس ابن عمه مجد الدين، ابن تيمية، وبحث معه كثيرًا. وارتحل إلى القاهرة، وولي نيابة القضاء بها، وسكنها، وأخذ عنه، وتفقه عنه بها جماعة، وحدث بالكثير. وعمر، وكف بصره. قال الذهبي: «عزمت على الرحلة إليه، وطلبت منه الإجازة، فأجاز لنا».

وقال ابن العماد: «برع في الفقه، وانتهت إليه معرفة المذهب (المذهب الحنبلي)، ودقائقه، وغوامضه، وكان عارفًا بالأصلين، والخلاف، والأدب».

وقال ابن ضويان: «روى عنه الدمياطي، والحارثي، وابنه، وابن المزي، وأبو الفتح اليعمري، والبرزالي».

له مصنفات، منها كتابه «المقنع في أصول الفقه»[2]. نقله عنه ابن النجار في كتابه «شرح الكوكب المنير» كثيرًا، ومن ذلك قوله: قال ابن حمدان في «مقنعه»: «ما

(1) البدر الطالع/ 1/ 36 ـ 37 ـ 38 ـ شذرات الذهب/ 7/ 248 ـ 249 ـ 250 ـ الأعلام/ 1/ 117 ـ كشف الظنون/ 2/ 1856 ـ هدية العارفين/ 1/ 126.

(2) المنهج الأحمد/ 3/ 109 ـ الأعلام/ 1/ 119 ـ معجم الشيوخ/ ص 26 ـ رفع النقاب/ ص 275 ـ 276 ـ شذرات الذهب/ 5/ 428 ـ شرح الكوكب المنير/ 1/ هامش ص66.

احتاج الناس إليه لم تخل اللغة من لفظ يفيده، وما لم يحتاجوا إليه، يجوز خلوها عما يدل عليه، وما دعت الحاجة إليه غالبًا، فالظاهر عدم خلوها عنه، وعكسه بعكسه»[1]. وقوله: قال ابن حمدان في «مقنعه»: «ويسمى الندب تطوعًا وطاعة ونفلاً وقربة إجماعًا»[2]. وقوله ـ في مبحث ما إذا نسخ الوجوب ماذا يبقى ـ: «قال ابن حمدان في «المقنع» يبقى الندب، لأن المرتفع التحتم بالطلب، فإذا زال التحتم بقي أهل الطلب ـ وهو الندب ـ فيبقى الفعل مندوبًا»[3].

وتنقل آراء صاحب الترجمة في المراجع الأصولية، وتورد اختياراته فيها، من تلك المراجع التي تورد فيها آراؤه في هذا الشأن، كتاب «القواعد والفوائد الأصولية ـ لابن اللحام» وكتاب «المسودة في أصول الفقه ـ لآل تيمية» الذي جمعه شهاب الدين أحمد بن محمد الحراني، وغيرهما.

الخويي[4] (583 ـ 637 هـ)

أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى المهلبي، أبو العباس الخويي ـ نسبة إلى خوي[5] (مدينة بأذربيجان) شمس الدين: قاض من فقهاء الشافعية، ومن علماء الكلام، وأستاذ في الطب، والحكمة. ولد في خوي: وتعلم بها، قال ابن العماد: «ودخل خراسان، وقرأ بها الأصول على القطب المصري: صاحب الإمام فخر الدين. قال ابن السبكي في «طبقاته الكبرى»: وقرأ الفقه على الرافعي، وعلم الجدل على علاء الدين الطوسي، وسمع الحديث من جماعة.

وقال ابن كثير: «كان عالمًا بفنون كثيرة، من الأصول، والفروع، وغير ذلك».

وقال الإسنوي: «كان عالمًا نظارًا خبيرًا بعلم الكلام، والحكمة، والطب، كثير الصلاة والصيام».

وقال ابن العماد: «قال الذهبي: كان فقيهًا، إمامًا، مناظرًا، خبيرًا بعلم الكلام، أستاذًا في الطب، والحكمة، دينًا، كثير الصلاة، والصيام».

---

(1) ج 1/ 103.
(2) ج 1/ 403.
(3) ج 1/ 431.
(4) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وتشديد الياء الأولى (شذرات الذهب/ 5/ 183).
(5) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو بعدها ياء (يعني بلفظ تصغير): بلد مشهور من أعمال أذربيجان. (معجم البلدان/ 2/ 408 ـ طبقات الإسنوي/ ص 162).

وَقد أثني ـ كذلك ـ على خُلُقِهِ. قال ابن كثير: «كان حسن الأخلاق، جميل المعاشرة. وكان يقول: لا أقدر على إيصال المناصب إلى مستحقيها». وفي ذي القعدة من سنة خمس وثلاثين وستمائة (635 هـ) تولى قضاء القضاة بدمشق، كما تولى التدريس بالصالحية، وكان توليه القضاء حاصلاً بعد رفيع الدين عبد العزيز بن عبد الواحد الحنبلي، الذي يتهم بالفسق، والجور، وشرب الخمر، وغير ذلك من الموبقات[1].

ولصاحب الترجمة مصنفات، منها كتاب في أصول الفقه.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ يوم السبت بعد الظهر السابع من شعبان بالمدرسة العادلية[2].

الشماخي (. . . ـ 928 هـ)

أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي اليفرني[3]، بدر الدين: مؤرخ من علماء الإباضية[4] في المغرب. له مصنفات، منها «شرح مختصر العدل والإنصاف» في أصول الفقه[5].

الباجي (. . . ـ 493 هـ)

أحمد بن سليمان بن خلف أبو القاسم الباجي ـ منسوب إلى باجة[6] (بلد بالأندلس): فقيه مالكي، وهو نجل القاضي أبي الوليد الباجي المالكي. أخذ صاحب

(1) انظر كيف انتهت حياة هذا القاضي المسكين على يد ولي نعمته الذي اتفق معه على مخالفة الشرع وفعل الموبقات، وهو الوزير أبو الحسن غزال المسلماني الذي كان سامريًا، فأسلم. انظر ذلك في «البداية»/ 13/ 137.

(2) شذرات الذهب/ 5/ 183 ـ الأعلام/ 1/ 121 ـ طبقات الإسنوي/ ص 162 ـ البداية/ 13/ 130 ـ 131 ـ العقد المذهب/ ص 355 ـ نزهة الأنام في تاريخ الإسلام ـ لابن دُقماق/ ص 91.

(3) لعله منسوب إلى يفرن ـ بفتح الياء المثناة التحتية، وسكون الفاء وفتح الراء وآخره نون ـ: مدينة بالمغرب الأقصى.

(4) فرقة من الخوارج من أتباع عبد الله بن إباض المقاعسي المري التميمي. (انظر تفاصيل ما يتعلق بهذه الفرقة وبآراء أصحابها، وبحياة مؤسسها، في «الملل والنحل/ ص 134 ـ الفرق بين الفرق/ 103 ـ الأعلام/ 4/ 61 ـ 62».

(5) الأعلام/ 1/ 131.

(6) وإنما نسب إليها تبعًا لانتساب أبيه إليها، لأنه ولد بها، وأما أصل آبائهم فإنه بَطَلْيُوْس، كما سنذكر في ترجمة والد صاحب الترجمة القاضي أبي الوليد الباجي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

الترجمة العلم عن أبيه، وخلفه في حلقته بعد وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة (474 هـ)، وأخذ عنه جلة من أصحاب أبيه، كأبي علي الصدفي. وحدث عنه الجياني. وأذن له أبوه في إصلاح كتبه في الأصول، فتتبعها. تخلى عن تركة أبيه، وكانت واسعة، ورحل إلى المشرق، ودخل بغداد، فأقام بها سنتين أو نحوهما، ثم تحول إلى البصرة، ثم استقر في بعض جزائر اليمن، ثم حج، فمات بجدة، بعد منصرفه من الحج. ـ رحمه الله تعالى ـ ولم يخلف أبوه ولدًا ذكرًا غيره.

وصفه ابن مخلوف بقوله: «كان إمامًا في العلوم، فقيهًا، أصوليًا، مع الفضل، والدين المتين».

وقال ابن فرحون: «كان أبو القاسم من أهل الدين والفضل، غلب علم الأصول والخلاف».

له مصنفات، منها «كتاب معيار النظر»، و«كتاب سر النظر»[1].

ابن كمال باشا (. . . ـ 940 هـ)

أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين: قاض من فقهاء الحنفية، تركي الأصل من المستعربين، كان جده من أمراء الدولة العثمانية، واشتغل هو بالعلم، وهو شاب، ثم ألحقوه بالعسكر، ثم اشتغل بالعلم مرة أخرى، وجدَّ في طلبه، وكان سبب رجوعه إلى طلب العلم والاشتغال به ما حكاه عن نفسه من أنه كان مع السلطان «بايزيد خان» في صفر وكان وزيره ـ حينئذ ـ إبراهيم باشا بن خليل باشا، وكان في ذلك الزمان أمير ليس في الأمراء أعظم منه يقال له: أحمد بيك بن أرونوس. قال صاحب الترجمة: «فكنت واقفًا على قدمي قدام الوزير، وعنده هذا الأمير المذكور جالسًا، إذ جاءه رجل من العلماء رث الهيئة دنيء الثياب، فجلس فوق هذا الأمير المذكور، ولم يمنعه أحد من ذلك، فتحيرت في الأمر، وقلت لبعض رفقائي: من هذا الذي تصدر على مثل هذا الأمير؟! قال: هو عالم مدرس بمدرس «قلبه» يقال له: «المولى لطفي»[2]، قلت: كم وظيفته؟ قال: ثلاثون درهمًا، قلت: فكيف يتصدر

(1) الديباج المذهب/ ص 103 ـ 104 ـ شجرة النور/ ص 121 ـ ترتيب المدارك/ 2/ 351 ووقع صاحب هدية العارفين ـ على ما يبدو ـ هنا في خطأ إذ ذكر أن صاحب الترجمة توفي بسمرقند، وأن له رحلة مشهورة (انظر هدية العارفين/ 1/ 81).

(2) هو المولى لطف الله التوقاني قتل سنة 900 هـ: تسعمائة بعدما اتهمه حسّاده بالزندقة والإلحاد. (انظر الفوائد البهية/ ص 21).

على هذا الأمير، ووظيفته هذا القدر؟!، فقال رفيقي: العلماء معظمون لعلمهم، فلو أنه تأخر لم يرض بذلك الأمير، ولا الوزير. قال صاحب الترجمة: فتفكرت في نفسي، فوجدت أني لا أبلغ رتبة الأمير المذكورة في الإمارة، وإني لو اشتغلت بالعلم يمكن أن أبلغ رتبة هذا العالم، فنويت أن أشتغل بالعلم الشريف. فلما رجعنا من السفر، وصلت إلى خدمة المولى المذكور، وقد أعطي ـ عند ذلك ـ مدرسة دار الحديث «بأدرنة» فقرأت عليه «حواشي المطالع».

وكان صاحب الترجمة قد قرأ في أول شبابه مبادىء العلوم، واشتغل بها. ولم يقتصر في أخذه للعلم على المولى لطفي المذكور، بل قرأ على شيوخ آخرين، وأخذ عنهم.

ثم صار مدرسًا بمدرسة علي بيك بمدينة أدرنة، ثم بمدرسة أسكوب، ثم ترقى حتى درس بإحدى الثماني، ثم بمدرسة بايزيد، «بأَدرنة»، ثم صار قاضيًا بها (أي أدرنة)، ثم أعطي قضاء العسكر، ثم عزل عنه، وأعطي دار الحديث «بأَدرنة»، وأعطي تقاعدًا كل يوم مائة عثماني، ثم صار مفتيًا بالقسطنطينية بعد وفاة علاء الدين علي الجمالي سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة: (932 هـ)، وبقي على منصب الإفتاء إلى وفاته. وكان صاحب الترجمة قد دخل القاهرة صحبة السلطان سليم خان، لما أخذها هذا السلطان من يد الجراكسة، ولقيه أكابر علمائها، وناظروا، وباحثوا معه، فأعجبهم فصاحة كلامه.

قال نجم الدين الغزي: «ذكره في «الشقائق» فقال: كان من العلماء الذين صرفوا جميع أوقاتهم إلى العلم، وكان يشتغل به ليلاً، ونهارًا، ويكتب جميع ما سنح بباله، وقد فتر الليل، والنهار، ولم يفتر قلمه».

وقال محمد عبد الحي نقلاً عن «رد المحتار على الدر المختار»: «قال التميمي في «طبقاته»: الإمام العلامة الرحلة الفهامة، كان بارعًا في العلوم، وقل ما يوجد فن إلا وله فيه مصنف، أو مصنفات».

وقال نجم الدين الغزي: «العالم، العلامة، الأوحد، المحقق الفهامة».

يعتبر ـ رحمه الله تعالى ـ من المؤلفين المكثرين جدًا، حتى إنه كان يقارن بجلال الدين السيوطي في هذا الشأن. إذ قيل: إن مؤلفات صاحب الترجمة قد زادت على ثلاثمائة مصنف، ومنها في أصول الفقه كتابه «تغيير التنقيح»، والتنقيح الذي يريد

تغييره بكتابه هذا هو «تنقيح الأصول ـ للعلامة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، المعروف بصدر الشريعة.

وقد نقل حاجي خليفة من خطبة «تغيير التنقيح» هذا، ما يراه صاحب الترجمة من الأسباب الموجبة لتغيير كتاب «تنقيح الفصول» ذاك، ومواطن التغيير فيها، فقال: «ذكر (أي صاحب الترجمة) أنه أصلح مواقع طعن، صرح فيه الجارح. وأشار إلى ما وقع له من السهو، والتساهل، وما عرض له في شرحه من الخطإ، والتغافل. وأودعه فوائد التقطها من الكتب».

وقد شرح كتابه «تغيير التنقيح» هذا بشرح، عليه تعليقه لصالح بن جلال التوقيعي، إلا أن كتابه «تغيير التنقيح» هذا، لم يغير شيئًا من قيمة «تنقيح الفصول» ذاك قال حاجي خليفة: «ولكن الناس لم يلتفتوا إلى ما فعله، والأصل باق على رواجه، والفرع على التنزل والكساد». وقد فرغ من شرحه المذكور في رمضان سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة (931 هـ). وقد طبع كتاب «تغيير التنقيح» هذا في استنبول سنة ثمان وثلاثمائة وألف (1308 هـ)، وما زال متداولاً ينتفع به.

ومنها ـ كذلك ـ تعليقه له على أوائل كتاب «التلويح ـ في الأصول ـ»، وهو شرح لسعد الدين التفتازاني على «التنقيح» المذكور.

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الجمعة ثاني ذي القعدة. وقد صلي عليه بجامع دمشق صلاة الغائب[1].

الأربدي (. . . ـ 776 هـ)

أحمد بن سليمان بن محمد بن سليمان، الأربدي ـ منسوب إلى أَرْبَد[2] (بالأردن) الدمشقي. قال ابن العماد: «تفقه على ابن خطيب يبرود، وغيره. كان حنبليًا، ثم صار شافعيًا، فمهر في الفقه، والأصول، والأدب. وكان محببًا إلى الناس، لطيف الأخلاق. أخذ القضاء عن الفخر المصري، وسمع من ابن عبد الدائم. وكانت له أسئلة حسنة في فنون من العلم. مات ليلة الجمعة تاسع عشر صفر»[3].

---

(1) الكواكب السائرة/ 2/ 107 ـ 108 ـ شذرات الذهب/ 7/ 238 ـ 239 ـ الفوائد البهية/ ص 21 ـ 22 ـ كشف الظنون/ 1/ 499 ـ الأعلام/ 1/ 133.

(2) بالفتح ثم السكون والباء الموحدة: قرية بالأردن قرب طبرية عن طريق يمين المغرب، بها قبر أم موسى بن عمران ـ عليه السلام». (معجم البلدان/ 1/ 136).

(3) شذرات الذهب/ 6/ 240.

ابن تيمية (661 ـ 728 هـ)

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري، الحراني، الدمشقي، الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: شيخ الإسلام، إمام الأئمة، والمجتهد المطلق، بلغ في العلوم الشرعية مبلغًا عظيمًا، حتى وصف بأنه آية من آيات الله تعالى في ذلك. ولد في حران[1] (بلد بسورية). وتحول به أبوه من حران إلى دمشق، بعدما استولى التتار على حران، فخرج به أبوه وبأهله إلى دمشق مهاجرين فارّين من جور التتار وعسفهم، وخرجوا ليلاً ومعهم الكتب، على عجلة، لعدم الدواب، فكاد العدو يلحقهم، ووقفت العجلة، وابتهلوا إلى الله تعالى، واستغاثوا به، فنجوا، وسلموا، وقدموا دمشق، ودخلوها سنة سبع وستين وستمائة (676 هـ).

وفي دمشق اشتغل بالعلم، فسمع من جماعة، منهم الشيخ ابن عبد الدائم، وابن اليسر، ومجد الدين ابن عساكر، ويحيى ابن الصيرفي، والقاسم الإربلي، وشمس الدين ابن أبي عمر، والمسلم بن علان، وغيرهم.

وعُنِيَ بالحديث، وقرأ المسندات، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء. وأقبل على العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وعن زيد الدين ابن المنجا، وغيرهما، وقرأ العربية على ابن عبد القوي. فبرع في جميع العلوم التي كانت تروج في عصره، عقلية كانت أو نقلية. وتأهل للتدريس والفتوى، وهو دون العشرين، وأفتى قبل العشرين، كما صنف قبلها ـ أيضًا.

وفي أول سنة ثلاث وثمانين وستمائة (863 هـ) توفي والده، وعمر صاحب الترجمة ـ آنذاك ـ إحدى وعشرون سنة، فقام بوظائف أبيه مدة، فدرس بدار الحديث السكرية التي بالقصاعين، وكان افتتاحه تدريسه بها يوم الاثنين ثاني محرم سنة (863 هـ)، وقد حضر درسه الافتتاحي ذاك قاضي القضاة بهاء الدين ابن الزكي، والشيخ تاج الدين الفزاري شيخ الشافعية، والشيخ زين الدين ابن المرحل، والشيخ زين الدين ابن المنجا الحنبلي، وكان درسًا عظيمًا هائلاً، وكان عن البسملة، وبعد انتهاء الدرس لهج الحاضرون بالثناء عليه وأطنبوا في شكره، على حداثة سنّه، وصغره، وكتب الشيخ تاج الدين الفزاري هذا الدرس بخطه لكثرة فوائده.

---

(1) انظر وصفها في «رحلة ابن جبير»/ ص 189 وما بعدها.

وفي اليوم العاشر من شهر صفر من هذه السنة المذكورة جلس صاحب الترجمة بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة على منبر قد هيىء له لتفسير القرآن العزيز، فابتدأ من أوله، وكان يجتمع عنده خلق كثير من كثرة ما كان يورده من العلوم المتنوعة المحررة، مع الديانة والزهادة، والعبادة وسارت بذكره الركبان في سائر الأقاليم والبلدان.

وفي سنة تسعين وستمائة (690 هـ) ذكر على الكرسي (كرسي التفسير) شيئًا من الصفات، فسعى المخالفون له في منعه من إلقاء دروسه، فلم يمكنهم ذلك، فاستمر في عمله، فاستمر في التدريس، والتصنيف. وإرشاد العباد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاربة البدع، ونصرة السنة. إلى شهر ربيع الأول سنة ثمان وتسعين وستمائة (698 هـ) حيث أنكر عليه أهل عصره شيئًا من مقالاته، فقام عليه الفقهاء، وبحثوا معه. ومنع من الكلام، بسبب الفتوى الحموية.

وفي يوم الاثنين ثامن رجب سنة خمس وسبعمائة (705 هـ) وقع أول المجالس الثلاثة لصاحب الترجمة، وقد حضر في هذا المجلس القضاة والعلماء، وفيهم صاحب الترجمة، وعقد هذا المجلس عند نائب السلطنة بالقصر، وقرئت فيه عقيدة صاحب الترجمة «الواسطية»، وحصل بحث في أماكن منها، وأخرت مواضع منها إلى المجلس الثاني. فاجتمعوا يوم الجمعة بعد الصلاة ثاني عشر من الشهر المذكور، وحضر الشيخ صفي الدين الهندي، وتكلم مع صاحب الترجمة كلامًا كثيرًا، لكن ساقيته لاطمت بحرًا. ثم اصطلحوا على أن يكون الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني هو الذي يحاققه من غير مسامحة، فتناظرا في ذلك، وشكر الناس من فضائل الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني، وجودة ذهنه، وحسن بحثه، حيث قاوم ابن تيمية في البحث، وتكلم معه، ثم انفصل الحال على قبول العقيدة المذكورة.

وعاد صاحب الترجمة إلى منزله معظمًا مكرمًا، ولقيته العامة، وحملوا له الشمع من باب النصر إلى القصاعين، على جاري عادتهم في أفراحهم.

وكان سبب انعقاد هذه المجالس كتاب (رسالة) ورد من السلطان فيه الأمر بامتحان صاحب الترجمة في معتقده. وكان الباعث على إرسال السلطان هذه الرسالة وطلبه فيها ما ذكر، القاضي المالكي ابن مخلوف، ونصر المنبجي، وكان صاحب الترجمة يتكلم في المنبجي وينسبه إلى عقيدة ابن عربي الحاتمي، وأما ابن مخلوف فإنه كان يحسد صاحب الترجمة على منزلته العالية التي أدركها، وانفرد بها.

ثم اتفق أن الشيخ جمال الدين المزي قرأ فصلاً بالرد على الجهمية من كتاب أفعال العباد للبخاري تحت قبة النسر، بعد قراءة ميعاد البخاري، بسبب الاستسقاء، فغضب بعض الشافعية الحاضرين، وقال: نحن المقصودون بهذا، ورفعوه إلى القاضي الشافعي ابن صصري ـ وكان عدو الصاحب الترجمة ـ فسجن المزي، فبلغ ذلك صاحب الترجمة، فتألم لذلك، وذهب إلى السجن، وأخرج منه المزي بنفسه، وراح إلى القصر، فوجد القاضي ابن صصري به، فتقاولا بسبب ابن المزي، فحلف القاضي على أنه لا بد أن يعيد ابن المزي إلى السجن، وإلا عزل نفسه، فأمر النائب بإعادته تطييبًا لقلب القاضي، فحبسه عنده في القوصية أيامًا، ثم أطلقه. ثم إن نائب السلطنة نادى في البلاد أن لا يتكلم أحد في العقائد، ومن عاد إلى التكلم فيها حل ماله، ودمه. فسكنت الأمور.

وفي اليوم السابع من شهر شعبان من هذه السنة نفسها عقد المجلس الثالث لصاحب الترجمة، واجتمع الحاضرون على الرضى بالعقيدة المذكورة، وهي العقيدة الواسطية، وقد انعقد هذا المجلس ـ أيضًا ـ بالقصر.

وفي يوم الاثنين الخامس من شهر رمضان من هذه السنة ـ أيضًا ـ ورد كتاب من السلطان في مصر يتضمن الأمر بإحضار صاحب الترجمة، وابن صصري قاضي الشافعية بدمشق إلى مصر، فتوجها على البريد نحو مصر، وخرج مع صاحب الترجمة خلق كثير، يبكون خوفًا عليه من أعدائه، وأشار عليه ابن الأفرم نائب السلطنة بترك الذهاب، وقال: أنا أكاتب السلطان، وأصلح القضايا، فامتنع صاحب الترجمة من ذلك. وغادر دمشق هو وابن صصري وتوجها إلى مصر. فدخلاها يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر رمضان من نفس السنة المذكورة، أما ابن صصري فإنه جدد له توقيع القضاء، فرجع إلى دمشق، وأما صاحب الترجمة فإنه لما كان يوم الجمعة عقد له مجلس بالقلعة بعد الصلاة، حضر فيه القضاة وأكابر الدولة، وأراد أن يتكلم على عادته، فلم يتمكن من البحث والكلام، وانتدب له الشمس ابن عدنان خصمًا، عد لذلك، وهيء له، وادعى عليه عند ابن مخلوف المالكي أنه يقول: إن الله فوق العرش حقيقة، وأن الله يتكلم بحرف وصوت، فسأله القاضي جوابه، فأخذ صاحب الترجمة في حمد الله والثناء عليه، فقيل له: أجب، ما جئنا بك لتخطب. فقال: ومن الحاكم في؟ فقيل له: القاضي المالكي، فقال له صاحب الترجمة: كيف تحكم فيّ، وأنت خصمي؟! فغضب غضبًا شديدًا، وانزعج، وقال: هذا عدوي، ولم يجب عن الدعوى، فكرّر عليه، فأصرّ، فحكم عليه ابن مخلوف بحبسه، فأقيم من المجلس،

وحبس في برج، ثم بلغ ابن مخلوف هذا أن الناس يترددون إليه، فقال: يجب التضييق عليه إن لم يقتل، وإلا فقد تبت كفره. فنقلوه ليلة عيد الفطر إلى الحبس المعروف بالجب هو وأخواه عبد الله، وزين الدين عبد الرحيم.

قال الشوكاني ـ معلقًا على سكوت صاحب الترجمة وعدم جوابه عن السؤال المذكور ـ: «ولقد أحسن المترجم له (يعني ابن تيمية) بالتصميم على عدم الإجابة عند ذلك القاضي الجريء الجاهل الغبي، ولو وقعت منه الإجابة لم يبعد الحكم بإراقة دم هذا الإمام الذي سمح الزمان به، وهو بمثله بخيل. ولا سيما هذا القاضي من المالكية الذي يقال له: ابن مخلوف، فإنه من شياطينهم المتجرئين على سفك دماء المسلمين بمجرد أكاذيب وكلمات ليس المراد بها ما يحملونها عليه، وناهيك بقوله: إن هذا الإمام قد استحق القتل، وثبت لديه كفره، ولا يساوي شعرة من شعراته، بل لا يصلح أن يكون شسعًا لنعله. وما زال هذا القاضي الشيطان يتطلب الفرص التي يتوصل بها إلى إراقة دم هذا الإمام، فحجبه الله عنه، وحال بينه وبينه، والحمد لله رب العالمين».

وبقي صاحب الترجمة مسجونًا في السجن المذكور (سجن الجب في قلعة الجبل) إلى يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة سبع وسبعمائة (707 هـ) حين جاء الأمير حسام الدين مهنا بن عيسى ملك العرب (أمير بادية الشام) إلى السجن بنفسه، وأقسم على الشيخ تقي الدين (صاحب الترجمة) ليخرجن إليه، فلما خرج إليه أقسم عليه ليأتين معه إلى دار سَلَّار (وهو من المحبين لصاحب الترجمة، والمتعصبين له) فاجتمع به بعض الفقهاء بدار سلار، وجرت بينهم بحوث كثيرة، ثم فرقت الصلاة بينهم، ثم اجتمعوا إلى المغرب، وبات الشيخ تقي الدين (صاحب الترجمة) عند سلار، ثم اجتمعوا يوم الأحد بمرسوم السلطان جميع النهار، ولم يحضر أحد من القضاة، بل اجتمع من الفقهاء خلق كثير، أكثر من كل يوم، وطلبوا القضاة، فاعتذروا بأعذار، بعضهم بالمرض، وبعضهم بغيره، وإنما لم يحضروا لأنهم يعلمون ما انطوى عليه ابن تيمية (صاحب الترجمة) من العلوم والأدلة، وأن أحدًا من الحاضرين لا يطيقه، فقبل نائب السلطنة عذرهم، ولم يكلفهم الحضور بعد أن رسم السلطان بحضورهم، أو بفصل المجلس على خير، وبات الشيخ تقي الدين (صاحب الترجمة) عند نائب السلطنة، وجاء الأمير حسام الدين مهنأ المذكور يريد أن يستصحب صاحب الترجمة معه إلى دمشق، فأشار سلار بإقامة الشيخ تقي الدين (صاحب الترجمة) بمصر عنده ليرى الناس فضله، وعلمه، وينتفع الناس به، ويشتغلوا عليه. وهكذا بقي الشيخ

تقي الدين (صاحب الترجمة) بمصر، في شرف وهناء إلى العشر الأوسط من شوال من هذه السنة (707 هـ) حين اجتمع جماعة من الصوفية عند تاج الدين ابن عطاء الله، فطلعوا إلى القلعة، وشكوا من ابن تيمية أنه يتكلم في حق المشايخ، فرد أهل الدولة الأمر إلى القاضي بدر الدين ابن جماعة، فعقد له مجلس، وادعى عليه ابن عطاء الله بأشياء، فلم يثبت عليه منها شيء، لكنه قال: لا يستغاث إلا بالله، لا يستغاث بالنبي ﷺ استغاثة بمعنى العبارة، ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله. فقال بعض الحاضرين: ليس عليه في هذا شيء. ورأى القاضي بدر الدين ابن جماعة: أن هذا فيه قلة أدب، فحضرت رسالة إلى القاضي أن يعمل معه ما تقتضيه الشريعة. فقال القاضي: قد قلت له ما يقال لمثله.

ثم إن أهل الدولة خيروه بين أشياء، وهي: إما أن يسير إلى دمشق أو الإسكندرية بشروط، أو الحبس، فاختار الحبس. فدخل عليه جماعة، وطلبوا منه أن يختار السفر إلى دمشق ملتزمًا ما شرط، فأجاب أصحابه إلى ما طلبوا جبرًا لخواطرهم، فركب خيل البريد ليلة الثامن عشر من شوال من هذه السنة (707 هـ)، وتوجه إلى الشام، فبلغ ذلك ابن مخلوف ـ وهو مريض ـ فراسل النائب ليرده، فأرسل النائب وراءه من الغد بريدًا آخر، فردوه من نابلس، وحضر عند قاضي القضاة ابن جماعة، وعنده جماعة من الفقهاء، فقال له بعضهم: إن الدولة ما ترضى إلا بالحبس، فقال القاضي: وفيه مصلحة له، واستناب القاضي شمس الدين التونسي المالكي، وأذن له في الحكم عليه بالحبس، فامتنع، وقال: ما ثبت عليه شيء، فأذن لنور الدين الزواوي المالكي، فتحير. فلما رأى الشيخ تقي الدين (صاحب الترجمة) توقفهم في حبسه، قال: أنا أمضي إلى الحبس، واتبع ما تقتضيه المصلحة. فقال نور الدين الزواوي: يكون في موضع يصلح لمثله. فقيل له إن الدولة ما ترضى إلا بمسمى الحبس، فسجن بسجن حارة الديلمة بالقاهرة، وبقي فيه إلى سلخ صفر من سنة تسع وسبعمائة (709 هـ) فنقل عنه أن جماعة يترددون إليه، وأنه يتكلم عليهم في نحو ما تقدم، فأمر بنقله إلى الإسكندرية في سلخ صفر من السنة المذكورة، فحبس بها (أي الإسكندرية) ببرج شرقي، ثم توجه إليه بعض أصحابه، فلم يمنعوا منه، فتوجهت طائفة منهم بعد طائفة، وكان موضعه فسيحًا، فصار الناس يدخلون إليه، ويقرؤون عليه، ويبحثون معه، ولم يزل على هذا الحال إلى أن عاد السلطان الناصر إلى مصر ـ وكان قد سافر إلى الكرك، وأقام به مدة ـ يوم عيد الفطر من هذه السنة (709 هـ) فأرسل إلى صاحب الترجمة يستقدمه، فقدم عليه في اليوم الثامن من هذا

الشهر (شوال) فأكرمه السلطان الناصر، وجمع القضاة، فأصلح بين صاحب الترجمة وبينهم. فسكن صاحب الترجمة القاهرة، والناس يترددون إليه، وفيهم الأمراء، والجند، والقضاة، والفقهاء، وغيرهم، ولم يزل على هذا الحال إلى سنة اثنتي عشرة وسبعمائة (712 هـ) فخرج من القاهرة صحبة الملك الناصر إلى الشام لقتال التتار الذين رجعوا إلى بلادهم قبل وصول الناصر، وابن تيمية (صاحب الترجمة) إلى دمشق.

فدخل صاحب الترجمة إلى دمشق في أول يوم من ذي القعدة من السنة المذكورة (712 هـ) فخرج خلق كثير لتلقيه، وفرحوا بمقدمه فرحًا عظيمًا، وكانت أمه ما زالت حية آنذاك.

ولما استقر في دمشق بعد وصوله إليه لزم نشر العلم، وتصنيف الكتب، والإفتاء بما يراه صوابًا، سواء وافق رأيًا من آراء غيره، أو لم يوافقه.

ولم يزل على هذا الحال إلى رمضان من سنة تسع عشرة وسبعمائة (719 هـ) حيث قام عليه قوم بسبب قوله: «الطلاق الثلاث من دون تخلل رجعة بمنزلة طلقة واحدة».

ثم عقد له مجلس آخر في رجب سنة عشرين وسبعمائة (720 هـ)، ثم حبس بالقلعة، ثم أفرج عنه في عاشوراء سنة إحدى وعشرين وسبعمائة (721 هـ)، ولم يزل على حاله من السراح ونشر العلم إلى يوم الاثنين عند العصر سادس عشر شعبان من سنة ست وعشرين وسبعمائة (726 هـ) حيث اعتقل بمرسوم ورد من السلطان بذلك، فأحضر له مركوب يركبه، ففرح بذلك فركب من داره إلى باب القلعة، وأخليت له قاعة، وأجري إليها الماء، وأقام معه أخوه زين الدين يخدمه بإذن السلطان، ورسم له ما يقوم بكفايته.

وكان سبب اعتقاله هذه المرة فتيًا وجدت بخطه في السفر وإعمال المطي إلى زيارة قبور الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام، وقبول الصالحين.

ولم يزل صاحب الترجمة مسجونًا، ومعه كتبه إلى يوم تاسع جمادى الآخرة من هذه السنة المذكورة (726 هـ) حيث جمع ما عنده من كتب، وأوراق، والدواة، والقلم، ومنع من الكتب، والمطالعة. وحملت كتبه في مستهل رجب إلى خزانة الكتب بالعادلية الكبيرة، ثم أخذها القضاة والفقهاء فتفرقت بينهم.

وهكذا بقي هذا الحبر العظيم مسجونًا بالقلعة المذكورة (قلعة دمشق) إلى سحر ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة حيث توفي ـ رحمه الله تعالى، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا ـ وودع هذا العالم بعدما ملأ أرجاء منه بالعلم، ونَشَرَ الهدى. وكانت جنازته من أعظم الجنائز، فقد خرج جميع أهل دمشق إليها. ووصفها المؤرخون بما يبهر العقول، ويذهب بالألباب.

وقد خلف وترك وراءه مجدًا وفخرًا وصيتًا ما زال دويها، وطنينها يطن في أرجاء العالم إلى يومنا هذا، ولا تزيده الأيام إلا قوة، وظهورًا.

وقد أثنى عليه الناس بما يطول ذكره، ويصعب حصره، ويكفي أن نورد ما قاله الشوكاني فيه حين قال: «لا أعلم بعد ابن حزم مثله، وما أظنه سمح الزمان ما بين عصر الرجلين بمن شابههما أو يقاربهما».

وما قاله الذهبي حين قال: «فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله ولا أرى مثل نفسه».

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ من المؤلفين المكثرين، إلا أن تآليفه تمتاز عن تآليف بعض المكثرين من التأليف بالتنقيح، والضبط، والإتقان، والدسم العلمي، ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثمئة مؤلف، وفي هذه الكتب نشر آراءه في أصول الفقه، وبثها فيها، وخاصة كتابه «المسودة في أصول الفقه» الذي زاد فيه على ما كتبه أبوه فيه، ومن قبله جده.

كما توجد آراؤه الأصولية في المراجع الأصولية ككتاب «القواعد والفوائد الأصولية ـ لابن اللحام» و«شرح الكوكب المنير ـ لابن النجار». وغيرهما.

وقد ألّف جمع من العلماء عن حياة صاحب الترجمة وسيرته مؤلفات خاصة بذلك، منها «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» لابن قدامة المقدسي المعروف بابن عبد الهادي، و«الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية» لمرعي الحنبلي، كما ألّف في هذا الشأن أيضًا سراج الدين عمر بن علي بن موسى البزار، وشهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري[1].

(1) البداية والنهاية/ ج 13/ 251 ـ 252 ـ ج 14/ 30 ـ 31 ـ 37 ـ 43 ـ 99 ـ 108 ـ 109 ـ البدر الطالع/ 1/ 46 إلى 51 ـ المنهج الأحمد/ 3/ 154 إلى 167 ـ رفع النقاب/ ص 301 إلى 307 ـ شذرات الذهب/ 6/ 80 إلى 85 ـ الأعلام/ 1/ 144 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 88 إلى 96.

الدَّشناوي (615 ـ 677 هـ)

أحمد بن عبد الرحمٰن بن محمد جلال الدين الدشناوي الكندي، يعرف بابن بنت الجميزي: فقيه شافعي، إنتهت إليه رئاسة الفتوى والتدريس بقوص (في صعيد مصر). ولد بدشنا[1] (بلدة من صعيد مصر الأعلى)، ارتحل إلى قوص فاشتغل فيها بالعلم عن يد الشيخ مجد الدين القشيري، وأخذ فيها علم أصول الفقه على الشيخ شمس الدين الأصفهاني ـ وهو آنذاك قاض بها (أي بقوص). ثم رحل إلى القاهرة هو والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد الذي كان رفيقه في الاشتغال بالعلم في قوص، فنزلا بالقاهرة، وحضرا عند الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، وتكلما معه، فأثنى عليهما، فقال له نصير ابن الطباخ: ليس في الصعيد مثل هذين الشابين، فقال ابن عبد السلام: ولا في المدينتين ـ يعني مصر، والقاهرة ـ. أخذ صاحب الترجمة عن ابن عبد السلام هذا. ثم رجع إلى قوص فدرس بها بالمدرسة الأفرمية، وأخذ عنه فيها جماعة، وتخرجوا به. وانتهت رئاسة المذهب الشافعي بقوص. قال الإسنوي: «كان إمامًا، فقيهًا، ورعًا». وقال ابن الملقن: «كان فقيهًا، ورعًا، مكاشفًا».

له مصنفات منها كتاب له في أصول الفقه، وصفه ابن الملقن والإسنوي بأنه مختصر. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بقوص في شهر رمضان[2].

حلولو (815 ـ 898 هـ)

أحمد بن عبد الرحمٰن بن موسى بن عبد الحق أبو العباس اليزليتني (أو الزليطني) القيرواني: فقيه مالكي أصولي، قاض، من أهل القيروان (بتونس)، يعرف بحلولو القروي. أخذ عن جماعة من العلماء منهم الشيخ أبو القاسم بن أحمد البُرزُلي. استقر بتونس. ثم ولي قضاء طرابلس الغرب (مدينة بليبيا) سنتين، ثم عزل

---

(1) في معجم البلدان: 2: 56: «دِشْنى ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ونون مفتوحة مقصورة ـ: بلد بصعيد مصر بشرقي النيل». ـ وفي طبقات الإسنوي: «دَشنا ـ بدال مهملة مفتوحة وشين معجمة ساكنة بعدها نون ـ: بلدة من صعيد مصر الأعلى» ـ وبهذا الضبط الذي أورده الإسنوي ضبط في القاموس أيضًا، (انظر مادة دشن منه) ـ وفي هدية العارفين مثل ما في معجم البلدان. ومعنى دشنى بلغة القبط المبقلة (معجم البلدان/ ص سا).

(2) العقد المذهب/ 367 ـ 368 ـ الأعلام/ 1/ 147 ـ طبقات الإسنوي/ ص 181 ـ هدية العارفين/ 1/ 98.

عنه، فرجع إلى تونس، فأنعم عليه فيها بمشيخة مدارس، أعظمها المنسوبة للقائد تنبك، عوضًا عن إبراهيم. وصفه مخلوف بقوله: «الإمام، العمدة، المحقق، المؤلف، الفقيه الأصولي، أحد الأعلام الحافظين للمذهب».

وكان السلطان أبو فارس الحمصي يأتيه يزوره، ويعطيه المال الكثير، فيصرفه على الفقراء.

له مؤلفات، منها في أصول الفقه «شرح التنقيح ـ للإمام القرافي»، وكتاب التنقيح هذا اسمه العلمي «تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول» وهو كتاب سبق الحديث عنه في ترجمة الإمام القرافي (أحمد بن إدريس). ومنها «شرح الإشارات ـ للقاضي أبي الوليد الباجي» و«كتاب الإشارات» هذا كتاب في أصول الفقه المالكي، وَسوف نتحدث عنه ـ إن شاء الله تعالى ـ في ترجمة القاضي أبي الوليد (سليمان بن خلف). ومنها شرحان له على «جمع الجوامع ـ للإمام تاج الدين السبكي» وقد سمى أحد هذين الشرحين «الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع» وهو مطبوع بفاس. وهذان الشرحان كبير وصغير، ولم أدرِ هل هذا المطبوع هو الصغير منهما أو هو الكبير. وقد ذكر البدر القرافي في كتابه «توشيح الديباج» أنه وقف على الصغير منهما.

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ بتونس.

وقد اعتمد الشيخ عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي في كتابه «نشر البنود» في الأصول على شرح صاحب الترجمة هذا «الضياء اللامع»[1].

العراقي (762 ـ 826 هـ)

أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن أبي بكر أبو زرعة ولي الدين العراقي الكردي الأصل المهراني، القاهري: محدث، أصولي، فقيه، من أئمة الشافعية، قاضي القضاة بالديار المصرية. ولد سحر ليلة الاثنين ثالث ذي الحجة بالقاهرة في بيت أسرة عريقة في العلم. فلما بلغ الثالثة من عمره (أي في سنة

(1) الأعلام/ 1/ 147 ـ توشيح الديباج/ ص 52 ـ شجرة النور/ ص 259 ـ الفكر السامي/ 3/ 309 ـ هدية العارفين/ 1/ 136 ـ كشف الظنون/ 1/ 596 ـ نشر البنود/ 1/ 9 ـ وفيه: وأشير بحلولو لأبي العباس أحمد الشهير بحلولو القروي المالكي شارح «جمع الجوامع» الشرح المسمى «الضياء اللامع».

765 هـ) رحل به أبوه: الحافظ العراقي إلى الشام، فأحضره على جماعة من علماءه البارعين المتقنين، وصلحاءه المتقين ليسمع منهم. ثم واصل أبوه الرحلة ـ بعدما أخذ إجازات عدد من هؤلاء العلماء الشاميين لولده (صاحب الترجمة) ـ فاتجه إلى بيت المقدس، وأحضر صاحب الترجمة على بعض علمائه. ثم رجعا إلى القاهرة، فأكب صاحب الترجمة على حفظ القرآن العظيم، فحفظه، وحفظ عددًا من المتون العلمية، ثم طلب العلم بنفسه، واجتهد في استيفاء شيوخ الديار المصرية، فأخذ عن كل من لقيه، منهم طائفة من العلماء المتمكنين المبرزين، منهم والده الحافظ العراقي، وشهاب الدين ابن النقيب، وجمال الدين الإسنوي، وفي سنة ثمان وستين وسبعمائة (768 هـ) رحل صاحب الترجمة صحبة أبيه وشيخه ابن النقيب إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، فنزلوا بالمدينة المنورة أولاً، وسمع بها صاحب الترجمة من بدر الدين ابن فرحون، وأقاموا بها مدة، ثم واصلوا السير إلى مكة المكرمة، فسمع بها ـ أيضًا ـ من جماعة من علمائها. ثم رجعوا إلى القاهرة، وجد في الطلب والاشتغال.

وفي سنة ثمانين وسبعمائة (780 هـ) ارتحل مرة أخرى إلى الشام، وأخذ عن جماعة من علماء دمشق. ثم رجع إلى القاهرة، فاشتغل فيها بالتدريس، فظهرت براعته فيه، وبهر الطلبة، والحاضرين، وكان من بينهم والده، فأنشد والده يقول:

دروس أحمد خير من دروس أبه وذاك عند أبيه منتهى أربه

والمدارس ودور العلم التي درس بها صاحب الترجمة هي: المدرسة البِيبَرْسية، والمدرسة القانبيهية، والقراسنقرية، وجامع ابن طولون، والمدرسة الجمالية، والمدرسة الفاضلية، ومسجد دار علم، ودار الحديث الكاملية، وتعرف ـ أيضًا ـ بالمدرسة الكاملية، وكانت هذه المدرسة من جملة الجهات التي يقوم بها الحافظ زين الدين العراقي والد صاحب الترجمة، وعند توليه القضاء بالمدينة المنورة، عهد بها مع جميع مناصبه الأخرى إلى ولده الحافظ ولي الدين العراقي (صاحب الترجمة)، ولكن سرعان ما وثب عليه سراج الدين عمر ابن الملقن ـ وهو من شيوخ صاحب الترجمة ـ وانتزعها منه (أي من صاحب الترجمة)، وتدخل صاحب الترجمة لمعارضته، فتدخل شيخاه: برهان الدين إبراهيم الأبناسي، وسراج الدين البلقيني لصالح ابن الملقن، فسكنت الأمور. وقد تخرج على يد صاحب الترجمة جماعة من العلماء، والأئمة.

وتولى صاحب الترجمة منصب القضاء ـ كذلك ـ، ففي سنة نيف وتسعين وسبعمائة ناب عن عماد الدين أحمد بن عيسى الكركي، واستمر في هذه النيابة نحو عشرين سنة، ثم ترفع عن ذلك، وفرغ نفسه للإفتاء، والتدريس، والتصنيف. ثم أسند إليه قضاء مَنُوف، وَعملها، وغير ذلك. ثم تولى منصب قضاء القضاة بالديار المصرية سنة أربع وعشرين وثمانمائة (824 هـ) بعد وفاة قاضي القضاة جلال الدين البلقيني بأربعة أيام، وسار فيه سيرة حسنة، إذ اشترط على السلطان ططر الذي اختاره، ورشحه لهذا المنصب أنه لا يقبل شفاعة أي أمير في أي حكم، فسار في القضاء بعفة، ونزاهة، وصرامة، حتى تعصب عليه بعض أهل الدولة لعدالته، فعزل نفسه مختارًا في سلطنة الملك الظاهر ططر، فلما علم بذلك، استعطفه، وأعاده إلى منصبه، حتى إذا مات الظاهر ططر، بايع صاحب الترجمة لولده الصالح محمد بالسلطنة قبل انفصال السنة، ثم بايع بعده للأشرف برسباي ـ بعد خلع الصالح محمد المذكور ـ في ثامن عشر ربيع الأول سنة خمس وعشرين وثمانمائة (825 هـ)، واستمر في القضاء، حتى خولف في أمر، فمنع نوابه من الحكم، في شوال سنة خمس وعشرين وثمانمائة (825 هـ) فلما بلغ الأشرف برسباي ذلك استرضاه، ووافقه على الأمر الذي كان غضب بسببه، وهو الأمر الذي كان ـ فيما بعد ـ سببًا في الممالأة عليه لصرفه وطرده من منصبه، فصرف منه في سادس ذي الحجة من هذه السنة (825 هـ) لإقامته العدل، وعدم محاباته لأحد فيه، وتصميمه في أمور لا يحتملها أهل الدولة، حتى شق على كثيرين، وتمالؤوا عليه. فصرف، كما مر ذكره. وكانت مدة ولايته قضاء القضاة ثلاثة عشر شهرًا وواحدًا وعشرين يومًا.

وكان من أبرز الذين ساعدوا على صرفه، وأكثرهم تعصبًا عليه، وعداوة له، قصروه أميرخور، وابن الكويز كاتب السر، والعلاء ابن مغلي قاضي الحنابلة، فقد جمعتهم مصالح متنوعة، ومطامع شخصية، فدفعتهم لذلك، وكان الله تعالى لهم بالمرصاد، فنكل بهم، وأظهر فيهم نقمته، جزاء لما اقترفوه.

وتكدرت معيشة صاحب الترجمة بعد عزله، وتألمت الخواطر الصافية لعزله، فلزم طريقته المثلى في الانجماع على تعليم العلم، وإفادته، وتصنيفه، وإسماعه، إلى أن توفي.

وقد أثنى عليه جمع من العلماء، ووصفوه بالأخلاق الفاضلة، والأمانة، وغزارة العلم، وحدة الفكر قال السخاوي: «اشتهر بفضله، وبهر عقله، مع حسن خلقه وخلقه، ونور خطه، ومتين ضبطه، وشرف نفسه، وتواضعه، وشدة انجماعه،

وصيانته، وديانته، وأمانته، وعفته، وطيب نغمته، وضيق حاله، وكثرة عياله». ووصفه تقي الدين ابن فهد، فقال: «واشتهر بالفضل، مع الدين المتين، والانجماع، وحسن الخلق والخُلق، قلّ أن ترى العيون مثله».

وقال ابن العماد: «حافظ العصر شيخ الإسلام ابن شيخ الإسلام، الإمام ابن الإمام».

وقال الشوكاني: «تدرب بوالده في الحديث، وفنونه، وكذا في غيره من فقه، وأصول، وعربية، ومعان، وبيان، وبرع في جميع ذلك كله، وشارك في غيرها من الفضائل، وأذن له غير واحد من شيوخه بالإفتاء، والتدريس، واستمر يترقى لمزيد ذكائه، حتى ساد، وأبدأ، وأعاد وظهرت نجابته، ونباهته، واشتهر فضله».

له مصنفات، منها في أصول الفقه «التحرير لما في منهاج الأصول من المنقول والمعقول» وهذا الكتاب يتضمن نكتًا على «منهاج الوصول إلى علم الأصول ـ للقاضي البيضاوي». ومنها «شرح النجم الوهاج في نظم المنهاج» وهو شرح على نظم لوالده نظم فيه «منهاج الوصول» المذكور. ومنها شرحه على جمع الجوامع، الذي سماه «الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع» قال حاجي خليفة: «أوله: أما بعد حمد الله الخ. وهو شرح ممزوج، بالصاد، والشين». ومعنى قوله: بالصاد، والشين أنه يضع حرف الصاد هكذا «ص» قدام كلام مؤلف المتن (النص الأصلي)، ويضع حرف الشين هكذا «ش» قدام كلام الشارح، ليفرق بين كلام مصنف المتن، وبين كلام شارحه، وهي الطريقة نفسها التي يتبعها الزركشي في شرح هذا الكتاب نفسه (جمع الجوامع)، وهو الشرح الذي اختصر منه صاحب الترجمة شرحه هذا، فاتبعه في الكلام والمنهج.

ويعد شرح صاحب الترجمة «الغيث الهامع» هذا من المؤلفات التي ينتفع بها، ويكثر النقل منها، ويرد ذكر صاحب الترجمة في كتب أصول الفقه تارة بكنيته: أبي زرعة العراقي، وتارة بلقبه: ولي الدين العراقي.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ قبل إكماله سنة من صرفه عن القضاء، مبطونًا، شهيدًا، آخر يوم الخامس سابع عشر شعبان. وصلي عليه صباح يوم الجمعة بالجامع الأزهر، ودفن إلى جانب والده بتربة طشتمر من الصحراء ظاهر القاهرة ـ رحمه الله تعالى ـ وبرء ضريحه وغفر لنا وله، وجزاه عن جهاده خيرًا[1].

(1) البدر الطالع/ 1/ 51 ـ 52 ـ 53 ـ شذرات الذهب/ 7/ 173 ـ 174 ـ مقدمة صالح مهدي=

الدهلوي (1114 ـ 1176 هـ)

أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي ـ نسبة إلى الفاروق (عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه)[1] الدهلوي، الهندي، أبو عبد العزيز الملقب بشاه ولي الله: محدث، من فقهاء الحنفية من أهل دهلي بالهند. ولد في شوال. حفظ القرآن، وهو ابن سبع سنين. وفرغ من تحصيل العلوم الرسمية حين كان عمره خمس عشرة سنة. رحل إلى الحجاز سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف (1143 هـ). وعاد إلى الهند سنة خمس وأربعين ومائة وألف (1145 هـ). قال عبد الحي الكتاني في كتابه «فهرس الفهارس»: «كان هذا الرجل من أفراد المتأخرين علمًا، وعملاً، وشهرة، أحيا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتهما، وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار، والمترجم ـ والله ـ جدير بكل إكبار، واعتبار».

وقال أيضًا: «قال الأمير صديق حسن في «الحطة» ـ في حق المترجم وبنيه ـ: «عاد بهم علم الحديث غضًا طريًا، بعدما كان شيئًا فريًا، تشهد بذلك كتبهم، وفتاويهم، ونطقت به زبرهم، ووصاياهم، ومن كان يرتاب في ذلك، فليرجع إلى ما هنالك. فعلى الهند وأهلها شكرهم، ما دامت الهند، وأهلها».

ويلاحظ أن في كلام المترجم له أفكارًا وعقائد غريبة ينسبها لنفسه، مع أنه من أهل الحديث، ويبني عليها آراءه، وأحكامه، من ذلك إيمانه بما يسمى «بالروحانية» ـ ويُقصَدُ بها الانتفاع بتأثير الأرواح التي مات أصحابها في الأحياء، بحيث يمكن أن تأتي روح ميت صالح فتعلم شخصًا ما، أو تحدثه بكلام ما، عن طريق الإلهام ـ. فلتتأمل هذا النص: قال عبد الحي الكتاني: «وقال (يعني المترجم له) في كتابه «التفهيمات» ـ لما تكلم على المجدد ـ: وأقرب الناس إلى المجددية المحدثون القدامى، كالبخاري، ومسلم، وأشباههما، ولما تمت بي دورة الحكمة ألبسني الله خلعة المجددية، فعلمت علم الجمع بين المختلفات، وعلمت أن الرأي في الشريعة تحريف، وأشار إليّ رسول الله ﷺ إشارة روحانية أن مراد الحق منك أن يجمع بك شمل الأمة المحمدية».

= عباس لكتاب «الذيل على العبر» لصاحب الترجمة/ 1/ 7 إلى 32 ـ الأعلام/ 1/ 148 ـ كشف الظنون/ 1/ 595/ ج 2/ 1880. ـ فهرس الفهارس/ 2/ 1118 ـ 1119.

(1) وبهذا يكون صاحب الترجمة ابن عم محدث آخر، وهو الإمام الخطابي (حمد، ويقال: أحمد بن محمد بن إبراهيم: المتوفى 388 هـ)، المنسوب إلى زيد بن الخطاب: أخي عمر بن الخطاب، والخطابي أفغاني من أهل كابل.

ولا يخفى أن أخذ الآراء والأفكار وتفسير الظواهر والأحداث والأحوال من أرواح من ماتوا، والاتصال بها بأي وجه من الوجوه أمر يعده أهل السنة غريبًا، إذ أصول وقواعد العقيدة الإسلامية لا تقبله، بل سيعتبرونه انحرافًا عن العقيدة الصحيحة، وإدخالاً لنظريات فاسدة في عقائد المسلمين، وهذا هو الحق.

ومن شيوخ صاحب الترجمة محمد وفد الله بن محمد بن سليمان الروداني السوسي المغربي[1]، والظاهر أن هذا الشيخ الذي يسكن بمكة أخذ عنه صاحب الترجمة بمكة لما ارتحل إلى الحجاز.

ولصاحب الترجمة مؤلفات قال عنها الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي: «تصانيفه كلها تدل على أنه كان من أجلّاء النبلاء، وكبار العلماء، موفقًا من الحق بالرشد والإنصاف متجنبًا التعصب، والاعتساف، ماهرًا في العلوم الدينية متبحرًا في العلوم الحديثة».

وقد كتب مؤلفاته بعضها بالعربية، وبعضها بالفارسية، وهو أول من ترجم القرآن إلى الفارسية ومن مؤلفاته «عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد» ومن عنوان هذا الكتاب يفهم أنه يتضمن طرفًا مما يبحثه علماء أصول الفقه في مباحثهم المتعلقة بعلم أصول الفقه، وهو التقليد، والاجتهاد، ومن مؤلفاته ـ كذلك ـ «الإنصاف في أسباب

---

(1) وإذا كان أهل الهند يتصل سندهم العلمي بأهل سوس بأخذ الشيخ الدهلوي (صاحب الترجمة) عن هذا الشيخ السوسي الأصول، فإن أهل سوس كذلك يرتبطون بأهل الهند من الوجه الآخر، وهو الأخذ عنهم عن طريق الفقيه أحمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الجشتمي ـ بضم الجيم وكسرها وسكون الشين المعجمة وكسر التاء ـ السوسي (المتوفى 1327 هـ) الذي يروي عن الشيخ عبد الغني الدهلوي (المتوفى 1296 هـ)، وأهل سوس ـ فقهاؤهم وعلماؤهم ـ أغلبهم له اتصال بالرواية والأخذ عن الفقيه الجشتمي المذكور، ولا تزال سلسلة الرواية والأخذ من هذا الطريق الجشتمي مستمرة، بل أغلب من ينسب إلى العلم في هذا القطر (سوس) يتصل بهذه الطريقة وهذه السلسلة. وهذا الإسناد، في وقتنا هذا.
وبالنسبة لعبد ربه: جامع هذا الكتاب، فإنني أتصل بهذه السلسلة وهذا الإسناد عن طريق عدة شيوخ، أقربهم اتصالاً بالفقيه الجشتمي هو الفقيه الصوفي العالم إدريس التوزويني ـ بكسر التاء المثناة الفوقية وفتح الواو مع التشديد وضم الزاي، وبعدها واو وياء ساكنان ثم نون ـ الذي يروي عن الفقيه أحمد بن عبد الله الأقاريضي الذي يروي عن الفقيه الجشتمي. وأغلب أهل سوس يتصلون بهذا الإسناد عن طريق شيخ الجماعة الذي انتهت إليه الرئاسة العلمية بهذه الناحية الفقيه الصوفي محمد حبيب الله التنالتي، عن الجشتمي. وبخصوص أخذ الجشتمي عن الدهلوي انظر فهرس الفهارس/ 2/ 762. رحم الله تعالى هؤلاء الشيوخ أجمعين.

الخلاف»، ومنها «حجة الله البالغة» الذي يتحدث فيه صاحب الترجمة في جزء منه عن تشريع العبادات من جهة مقاصده وأسراره.

وقد ذكر في خطبة هذا الكتاب سبب تأليفه إياه، فقال: «وبينا أنا جالس ذات يوم بعد صلاة العصر، متوجهًا إلى الله تعالى، إذ ظهرت روح النبي ﷺ، وغشيتني من فوق بشيء خيّل إلي أنه ثوب ألقي عليّ، ونفث في روعي في تلك الحالة أنه إشارة إلى نوع بيان للدين، ووجدت عند ذلك في صدري نورًا لم يزل ينفسح كل حين، ثم ألهمني ربي بعد زمان مما كتبه عليّ بالقلم العلي أن أنتهض يومًا ما لهذا الأمر الجلي، وأنه أشرقت الأرض بنور ربها، وانعكست الأضواء عند مغربها، وأن الشريعة المصطفوية أشرقت في هذا الزمان على أن تبرز في قمص سابغة من البرهان. ثم رأيت الإمامين: الحسن والحسين في منام رضي الله عنهما، وأنا ـ يومئذ ـ بمكة، كأنهما أعطياني قلمًا، وقالا: هذا قلم جدنا رسول الله ﷺ».

هذا ما ذكره صاحب الترجمة سببًا في تأليف كتابه هذا، ومن كلامه هذا يفهم المنهج الذي سيكون عليه سيره في هذا الكتاب، وهو التفسير الصوفي للشعائر، وهو تعليل العبادات بأسرار وحكم، وجعل ذلك غاية منها، وهو ـ في واقع الأمر ـ ما تجده في هذا الكتاب، إذ ورد فيه جعل حكم وأسرار أصولاً من أجلها شرعت تلك العبادات. وهذا نظير ما يبحثه علماء مقاصد الشريعة، لكن هؤلاء ينظرون من زاوية المقاصد العامة التي تنطوي تحتها شعائر الشريعة كلها، وأولئك ينظرون من زاوية المقاصد الخاصة التي يسمونها بالأسرار والحكم. وكلها تخمينات وظنون.

وكل هذه الكتب المذكورة لصاحب الترجمة مطبوعة[1].

الجاوي (... ـ ...)

أحمد بن عبد اللطيف الخطيب بن عبد الله، أبو عبد الكريم المنكابوجاوي: فقيه شافعي، من أهل الهند استقر بمكة المكرمة، ودرس فيها بالمسجد الحرام. له كتاب في أصول الفقه هو حاشية على شرح الشيخ محمد بن أحمد المحلي على «الورقات ـ في أصول الفقه» لإمام الحرمين، وقد سمى حاشيته تلك «حاشية النفحات

(1) فهرس الفهارس/ 1/ 178 ـ ج 2/ 1119 ـ 1120 ـ الأعلام/ 1/ 149 ـ هدية العارفين/ 1/ 177 ـ حجة الله البالغة/ 1/ 6.

على شرح الورقات»، وقد أتى فيها مؤلفها صاحب الترجمة بأبحاث مفيدة، ومسائل مهمة، وقال في وصفها: «حاشية فريدة في بابها، فائقة في الحس على أترابها تبدي إليك مقاصدها على أطراف الثمام، وتدني قطوفها إلى أفواه الأفهام».

وقال في آخرها: «قد تم تسويد هذه الحاشية المباركة في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان من سنة ألف وثلاثمائة وست (1306 هـ) من هجرة سيد الإنس والجان»[1].

ابن عميرة (582 ـ 658[2] هـ)

أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن عُمَيْرة المخزومي أبو مطرف يعرف بجده: قاض، أديب، من فقهاء المالكية، ومن أجلاء المغرب وفحول كتابه. ولد في جزيرة شقر (شرقي الأندلس) أو شقوره، أو أصله منها، وولد في بلنسية (بالأندلس) في شهر رمضان. ونشأ في بلنسية، وسكنها، وكتب عن ولاتها، وانتقل إلى غرناطة. وأخذ عن جماعة من العلماء، منهم الشلوبين.

ووَلِيَ القضاء في أربولة وشاطبة بالأندلس، وسلا ثم مكناسة بالمغرب، ثم قسنطينة بالجزائر، استوطن بجاية مدة طويلة، وأقرأ بها، ودرس، ثم توجه إلى تونس، وتولى بها قضاء قابس، وغيرها، ثم صار من أعيان الدولة التونسية، ثم مال إلى صحبة الزهاد، والصالحين. وصفه القرافي في كتابه «توشيح الديباج» فقال: «الفقيه العالم المتقن المتفن علم العلماء، وتاج الأدباء، له علم بالفقه، وأصوله، وحديث حسن في منقوله، ومعقوله، وله أدب هو فيه فريد دهره، وسابق أهل عصره».

وقال ابن فرحون في كتابه «الديباج» عنه: «كان شديد العناية بشأن الرواية، ثم تفنن في العلوم، ونظر في المعقولات وأصول الفقه، ومال إلى الأدب، فبرع فيه».

وقال السيوطي في كتابه «بغية الوعاة»: «كان إمامًا، عالمًا بالفقه، مالكيًا، عالمًا بالمعقولات والنحو، واللغة، والأدب، والطب، متبحرًا في التاريخ والأخبار، راوية مكثرًا، ثبتًا، حجة، غزير المحاسن، ناظمًا، ناثرًا، ثانيَ بديع الزمان».

---

(1) ص 3 ـ 180.

(2) في تاريخ وفاته اختلاف تردد فيه بين 56 و58.

وقال مخلوف في «شجرة النور»: «الإمام، قدوة الفقهاء النبهاء المتفنن في العلوم الحامل لواء المنثور والمنظوم، الشديد العناية بشأن الرواية، الكثير السماع للحديث، والأخذ له عن أهله».

أخذ عنه العلم جماعة، منهم ابنه أبو القاسم، وابن الآبار، وأبو جعفر ابن الزبير، وأبو إسحٰق التلمساني.

وله (أي صاحب الترجمة) مصنفات، منها تأليف يتضمن ردًا على ما أورده الإمام فخر الدين الرازي في كتابه «المعالم في أصول الفقه» وتعقبه عليه فيه.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بتونس في ذي الحجة[1].

الغزي (770 ـ 822 هـ)

أحمد بن عبد الله بن بدر بن مفرج بن يزيد بن عثمان بن جابر، أبو نعيم، شهاب الدين العامري، الغزي، ثم الدمشقي: فقيه شافعي. ولد بغزة[2] (مدينة بفلسطين) ونشأ بها، وحفظ القرآن بها، وأخذ عن قاضيها: علاء الدين علي بن خلف، وسمع عليه الصحيح، ثم تحول إلى دمشق بعد سنة ثمانين وسبعمائة (780 هـ)، فأخذ بها عن جماعة من العلماء، ورحل إلى القدس، وأخذ بها عن تقي الدين القلقشندي. واستقر بدمشق. وبرع في الفقه، وأصوله، وشارك في غيرهما، مع مذاكرة حسنة في الحديث، ومتعلقاته، وجلس في الجامع يشغل الناس، في حياة مشايخه، ودرس، وأفتى، وأعاد. وفي سنة ثلاث وثمانمائة (803 هـ) في ربيع الأخير منها هجم الطاغية تيمورلنك على دمشق بجيوشه، فدخلوها، وفعلوا فيها من الفجور، وسفك الدماء، وانتهاك الحرمات ما تقشعر منه الجلود، وترتعد منه الأبدان[3]، وفي هذه الفتنة أصيب صاحب الترجمة في ماله، وكتبه. وناب في القضاء عن شمس الدين الأحنائي. وعين قاضيًا مستقلاً فلم يتيسر له البقاء والاستمرار. وحج من دمشق غير

---

(1) شجرة النور/ ص 195 ـ الديباج المذهب/ ص 114 ـ وفيه من شعره:

بايعوني مودة هي عندي كالمصراة بيعها بالخداع

فسأقضي بردها ثم أقضي معَها من ندامتي ألف صاع

توشيح الديباج/ ص 71 ـ 72 ـ بغية الوعاة/ 1/ 319.

(2) غزة ـ بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتحه ـ مدينة في أقصى الشام من ناحية مصر. (معجم البلدان: 4: 202).

(3) ثم ارتحل عنها في شعبان من نفس السنة.

مرة. وولي إفتاء دار العدل. ثم تحول في آخر عمره إلى مكة، وجاور بها، إلى أن مات بها. وكانت مدة جواره بها ثلاث سنين متفرقة.

وصفه ابن العماد فقال: «كان يرجع إلى دين وعفة من صغره، وعلو همة، ومروءة، ومساعدة لمن يقصده، مع عجلة فيه، وحسن عقيدة، وسلامة باطن».

وقال فيه الشوكاني: «اشتهر برئاسة الفتوى بدمشق، فلم يبق في آخر عمره من يقاربه».

له مصنفات، منها «شرح جمع الجوامع ـ في أصول الفقه ـ لتاج الدين السبكي».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بمكة، مبطونًا، في ظهر يوم الخميس سادس شوال، وصليّ عليه عند باب الكعبة، ودفن في المعلاة[1].

البعلي (1108 ـ 1189 هـ)

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن مصطفى البعلي: فقيه حنبلي رياضي، عالم بالفرائض. أصله من حلب (مدينة بسورية)، ومولده ونشأته ودراسته في دمشق. لازم عبد القادر التغلبي، وأبا المواهب، وأخذ عنهما الفقه، والأصول، والفرائض وغيرها. انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي بالشام، وتولى إفتاء الحنابلة بدمشق سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف (1182 هـ)، وكان يأكل من كسب يده من حياكة «الألدجة». وحج، ودرس بالمدينة المنورة، وانتفع به خلق. اشتهر ببعلبك، ونسب إليها.

له مصنفات، منها «الذخر الحرير في مختصر التحرير ـ في أصول الفقه» ولعل كتاب «التحرير» الذي اختصره في كتابه هذا هو «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» للإمام علي بن سليمان الحنبلي المعروف بالمرداوي. ويوجد كتاب آخر في أصول الفقه مشهور سمي بهذا الاسم، وهو «التحرير في أصول الفقه» للعلامة محمد بن عبد الواحد الحنفي، الشهير بابن همام الإسكندري.

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ بدمشق[2].

---

(1) البدر الطالع/ 1/ 53 ـ شذرات الذهب/ 7/ 153 ـ 154 ـ الأعلام/ 1/ 159 ـ هدية العارفين/ 1/ 122.

(2) رفع النقاب/ ص 361 ـ 362 ـ الأعلام/ 1/ 162 ـ هدية العارفين/ 1/ 178 ـ 179.

ومن المفيد أن يعلم أن البعلي الذي يذكر في بعض المراجع الأصولية، وينقل عنه فيها هو علي بن محمد أبو الحسين البعلي الحنبلي المعروف بابن اللحام[1]، وليس صاحب الترجمة.

صدر الشريعة الأكبر (. . . ـ في حدود 630 هـ)

أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد شمس الدين المحبوبي، البخاري، الحنفي، صدر الشريعة الأكبر، (أو الأول): فقيه حنفي. قال محمد عبد الحي اللكنوي في كتابه «الفوائد البهية»: «أخذ (يعني صاحب الترجمة) عن أبيه جمال الدين عبيد الله عن محمد بن أبي بكر صاحب «شرعة الإسلام» عن عماد الدين عمر بن أبي بكر بن محمد الزرنجري عن شمس الأئمة بكر بن محمد الزرنجري عن السرخسي عن الحلواني. وصار من كبار العلماء، وله قدرة كاملة في الأصول والفروع».

قال إسماعيل باشا في «هدية العارفين»: «له من الكتب «تلقيح العقول في فروق النقول والأصول».

تفقه عليه ابنه محمود[2].

ابن التركماني (681 ـ 744 هـ)

أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني، أبو العباس، تاج الدين، المعروف بابن التركماني: قاض من علماء الحنفية، من أهل القاهرة، أصله من ماردين[3] (مدينة بالعراق). ولد في القاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذي الحجة، واشتغل بأنواع العلوم، فسمع من الدمياطي، وابن الصواف، وغيرهما، وتفقه على أبيه، وأخيه علاء الدين القاضي. وحدث ودرس، وأفتى، وصنف، وناب في الحكم[4]، وكان موصوفًا بالمروءة، وحسن المعاشرة. وكتب الخط الحسن. قال ابن حجر في «الدرر الكامنة»: «قال جمال الدين المسلاتي: كتبت عنه من فوائده. وعدَّ له سبعة عشر تصنيفًا في الفقه والأصول والعربية والعروض

(1) المتوفى سنة 803 هـ.

(2) الفوائد البهية/ ص 25 ـ هدية العارفين/ 1/ 95.

(3) ماردين ـ بكسر الراء والدال ـ قلعة مشهورة على قنة جبل الجزيرة مشرفة على دنيسر، ودارا، ونصيبين، وذلك الفضاء الواسع (معجم البلدان/ 5/ 93).

(4) عن قاضي القضاة.

والمنطق والهيئة، وله كلام على أحاديث «الهداية»، وغالبها (يعني هذه المصنفات) لم يكمل، والكثير منها ينسب لأخيه. وله نظم وسط».

له من مصنفاته في أصول الفقه «تعليقة على المحصول ـ للإمام فخر الدين الرازي» هذا ما ذكره الزركلي في «الأعلام» وإسماعيل باشا في «هدية العارفين»، والذي ذكره ابن حجر في «الدرر الكامنة»، والسيوطي في «بغية الوعاة» هو «تعليقة على المحصل ـ للرازي» أيضًا، وهذا «المحصل» كتاب في علم الكلام، اسمه العلمي «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين»، اختصره أخو صاحب الترجمة علي بن عثمان علاء الدين المارديني.

وقد ترجم الذهبي لصاحب الترجمة في كتابه «معجم الشيوخ»، ولم يذكر مصنفاته، وإنما قال: «قدم علينا سنة ست وعشرين (أي 726 هـ) بولده محمد، فأسمعه من أبي طالب، وجماعة. جالسته، فرأيته ذا وقار، ورئاسة، وفضائل، قد نيف على الأربعين، فحدثني، قال: ذهبنا إلى شهاب الدين الأَبَرْقُوهي، لنلبس منه الخرقة عن السهروردي، فوجدناه في مرض شديد، فقمنا، وذهبنا، فنفذ من ردنا، وقال: ما تطلبونه تنالونه ـ إن شاء الله ـ، وأنا فما أموت في مرضي، فأنكر باطني هذا منه، فاستدرك، وقال: لأن النبي ﷺ وعدني أنني أموت بمكة. فلما كان بعد مدة جاء إلى مدرستنا اتفاقًا، فرحب به الوالد، فقال: لا تتكلفوا، قلنا: قد هيأنا طعامًا لنا. ثم بعث أبي رجلاً يشتري طاقيات، فقال: إلى أين يذهب هذا؟، قلنا: يا سيدي، يحضر طاقيات لتلبسنا، فقال: اللهم اجعلنا ممن يلبس لنبيك. فألبسنا الخرقة، وسمعنا منه شيئًا، وسار من يومه إلى الحج، فحضره أجله بمكة».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في أوائل جمادى الأولى[1].

الجصاص[2] (305 ـ 370 هـ)

أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص: فقيه أصولي، مفسر، من أئمة الحنفية، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه، يصفه بعض المؤرخين وغيرهم بأنه من المعتزلة. ولد في الري (مدينة بإيران)، وأقام بها إلى سنة خمس

(1) الدرر الكامنة/ 1/ 117 ـ 118 ـ معجم الشيوخ/ 1/ 46 ـ شذرات الذهب/ 6/ 140 بغية الوعاة/ 1/ 334 ـ هدية العارفين/ 1/ 109 ـ كشف الظنون/ 2/ 1640.

(2) بفتح الجيم وتشديد الصاد المهملة في آخره صاد أخرى ـ نسبة إلى عمل الجص (الفوائد البهية/ ص 28).

وعشرين وثلاثمائة (325 هـ)، فارتحل إلى بغداد، وعمره ـ آنذاك ـ عشرون سنة، وفي بغداد أخذ عن جماعة من علمائه، وعلى رأسهم الشيخ أبو الحسن الكرخي الحنفي، وهو شيخه الذي انتفع به، وتخرج على يديه، واستمر صاحب الترجمة مشتغلاً بالعلم ببغداد إلى أن حدثت به (أي بغداد) مجاعة[1] وغلاء شديد، فارتحل بسبب ذلك إلى الأهواز (بلدة شرق شمال البصرة بالعراق)، ثم ما لبثت تلك المجاعة وذلك الغلاء اللذان ببغداد أن زالا، فرجع صاحب الترجمة إلى بغداد، ثم خرج إلى نيسابور مع الحاكم النيسابوري، وكان خروجه برأي ومشورة شيخه الكرخي. فلما مات الكرخي شيخه سنة أربعين وثلاثمائة (340 هـ) رجع إلى بغداد سنة (344 هـ) وأخذ مكان شيخه، وتولى التدريس في مجلسه، وكان الذي تولى التدريس مكان الكرخي حين فلج، وقبل مجيء صاحب الترجمة هو الشيخ الإمام أحمد بن محمد أبو علي الشاشي، فلما جاء صاحب الترجمة أخذ مكان شيخه الكرخي، ودرّس به، كما سبق ذكره، واستمر في عمله في التدريس، والتصنيف، والإفتاء، ويعد من المجتهدين. انتفع به خلق، وتخرج على يده جماعة من العلماء، منهم محمد بن موسى الخوارزمي، وأبو عبد الله الجرجاني، وأبو جعفر النسفي، وأبو الحسين الزعفراني، ومحمد بن أحمد بن الطيب الكماري، وأبو جعفر الأستروشني.

وقد أجمعت المصادر التي ذكرت صاحب الترجمة، وأوردت ترجمته بأنه كان على درجة عالية من التقوى، والورع، والزهد، وكانت حاله تزيد على حال الرهبان، من كثرة التقشف.

وقد عرض عليه منصب قضاء القضاة مرتين، فأبى، وقد طلبه لذلك الخليفة المطيع نفسه، فلم يقبل، وامتنع.

له تصانيف نافعة، منها كتابه «أصول الفقه»، وقد ذكر الدكتور عجيل جاسم النشمي في دراسة له عن صاحب الترجمة سماها «الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص: الأصولي الفقيه المفسر» هذا الكتاب، وتحدث عنه، فقال: إن كتاب «أصول الفقه» للجصاص والذي يسمى ـ أيضًا ـ «الفصول» هو آخر ما كتبه قبل «أحكام

(1) أظن أن هذه المجاعة هي المجاعة التي وقعت ببغداد سنة ثلاثين وثلاثمائة (330 هـ) (انظر شذرات الذهب/ 2/ 324 ـ البداية والنهاية/ 11/ 170) ـ وفيه أن هذه المجاعة كانت شديدة حتى أكل الناس الجيف.

القرآن» بل نستطيع أن نعتبرهما كتابًا واحدًا، لأن الجصاص اعتبر «أصول الفقه» مقدمة «لأحكام القرآن».

ثم قال: «ثم إننا نرجح أن سنة تأليف الكتاب (يعني «أصول الفقه») بعد وفاة شيخه الكرخي (أي بعد سنة أربعين وثلاثمائة)، وذلك من إشاراته المتكررة التي كان يذكر فيها رأي شيخه، فيقول: وقد كان شيخنا ـ رحمه الله ـ يقول (. . .) ويؤيد هذا الترجيح عبارات أخرى وردت في «أصول الفقه»، كقوله (أي الجصاص): والذي أحفظه عن شيخنا ـ أو الذي حصلناه عن شيخنا ـ أو ـ والذي سمعنه من شيخنا ـ. الخ.

وعليه، فإن تأليفه جاء آخر مؤلفات الجصاص (صاحب الترجمة) بعد أن توج على كرسي الحنفية بعد شيخه، وبعد أن قارب على إنهاء رحلة عمره العلمية سنة سبعين وثلاثمائة، فجاء كتابه «أصول الفقه» خلاصة مرانه، وتجاربه العلمية، ورحلاته، وتأليفه للشروح والمختصرات، فكان درة في مفرق أصول فقه الحنفية، و[جاء] بما لم يسبق بمثله، فلما طبقه على أحكام القرآن صار جوهرة على رأس أصول فقه الحنفية».

ثم تحدث صاحب الدراسة المذكورة عن منهج صاحب الترجمة في كتابه هذا «أصول الفقه» فقال: «وقد اتبع الإمام الجصاص طريقة الحنفية، بل نعتبر الجصاص أول من أصل لمذهب الحنفية على هذه الطريقة الذي وصلنا كتابه متكاملاً، لم يسبق إلا بمحاولات، كرسالة الكرخي. وبعضهم أشار إلى كتاب «مآخذ الشرائع»، وما وصلنا منها لا يشكل إلا آراء، وأقوالاً متفرقة مبثوثة في بطون الكتب.

وطريقته في هذا الكتاب أن يذكر المسألة، ثم يذكر رأيه ـ إن كان له رأي ـ، ثم يبين أن هذا رأي أصحابه، ويستدل عليه بفروعهم الفقهية ليثبت أصل كلامه في المسألة، وإن خالف رأيه رأي أصحابه استدل ـ أيضًا ـ لرأيه من فروعهم الفقهية، كما فعل ذلك في باب الأمر المطلق هل يدل على الفور، أو هل على التراخي؟.

ثم إن الإمام الجصاص يتبع في حجاجه مع الخصوم طريقة الاعتراض ورده المتداولة في عصره وما بعده، فيأتي بالاعتراض «بقيل» ورده بـ «يقال له»، أو «قلنا». وكثيرًا ما يفترض الجصاص الاعتراض، ويجيب عنه زيادة في تقرير مذهبه وتأكيده.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الأحد سابع ذي الحجة. وصلى عليه أبو بكر الخوارزمي تلميذه[1].

ويرد ذكر صاحب الترجمة في كتب الأصول باسم أبي بكر الرازي، وأبي بكر الجصاص، وأبي بكر الرازي من المعتزلة.

الخطيب البغدادي (392 ـ 463 هـ)

أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر الخطيب البغدادي: محدث حافظ، أحد الأئمة الأعلام، الموصوف بأنه في الرواية بحر زاخر، وفي المعرفة والدراية روض زاهر، وبدر باهر. ولد في «غزية» ـ بصيغة التصغير ـ منتصف الطريق بين الكوفة ومكة ـ في جمادى الآخرة. نشأ ببغداد، وأخذ بها عن علمائها، وسمع منهم، وكان أول سماعه في سنة ثلاث وأربعمائة (403 هـ)، وتفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وأبي الحسن المحاملي وغيرهما، وروى عن أبي عمر بن مهدي، وابن الصلت الأهوازي، وطبقتهما. ورحل إلى مكة، وسمع بها على القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، كما رحل إلى البصرة، ونيسابور، وأصبهان، وهمذان، والشام، والحجاز، والدينور، والكوفة، وسمع بها، وكان قد استفاد من الشيخ أبي إسحٰق الشيرازي، وابن الصباغ، وكان سريع القراءة، قرأ صحيح البخاري على كريمة بنت أحمد المروزية في خمسة أيام، وسمعه من إسماعيل بن أحمد الضرير في ثلاث مجالس. وسمي بالخطيب لأنه كان يخطب بدرب ريحان، ببغداد. وكان حنبليًا، ثم تحول شافعيًا، وصار يتكلم في أصحاب أحمد، ويقدح فيهم، ما أمكنه. وله دسائس عجيبة في ذمهم. ثم شرع ابن الجوزي ينتصر لأصحاب أحمد، ويذكر مثالب صاحب الترجمة، ودسائسه، بما يطول ذكره. وكان يقرأ في كل يوم وليلة ختمة.

هذا ما يتعلق ببعض المعلومات العامة حول صاحب الترجمة، وأما ما يتعلق بسيرة حياته، فإنه بعدما رجع من رحلته العلمية تلك إلى بغداد حظي عند رئيس الرؤساء ابن مسلمة (وزير القائم العباسي)[2] وعرف قدره، فاستقر في بغداد إلى أن حدثت به (أي بغداد) فتنة أرسلان التركي المعروف بالبساسيري[3]، وهو رافضي

---

(1) د. عجيل جاسم النشمي/ الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص/ ص 36 إلى ص 99 ـ وقد أحال فيه على نحو ثلاثين مرجعًا من مراجع التراجم والتاريخ.

(2) قتله البساسيري سنة ؛450 هـ). (3) قتل بعد قلاقل وفتن عظيمة سنة (451 هـ).

خبيث يدعو إلى طاعة الفاطميين، وذلك في سنة خمسين وأربعمائة (450 هـ) فخرج (أي صاحب الترجمة) منها، وأقام بدمشق بالمآذنة الشرقية من جامعها، وكان يقرأ على الناس الحديث، وكان جهوري الصوت، يسمع صوته من أرجاء الجامع كلها، فاتفق أنه قرأ على الناس يومًا فضائل العباس، فثار عليه الروافض، من أتباع الفاطميين، فأرادوا قتله، فتشفع بالشريف الزينبي، فأجاره، فخرج إلى مدينة صور، وأقام بها، وكتب شيئًا كثيرًا من مصنفات أبي عبد الله الصوري بخطه، كان يستعيرها من زوجته، وأقام ـ أيضًا ـ بطرابلس، وحلب، ولم يزل مقيمًا بالشام إلى سنة اثنتين وستين وأربعمائة (462 هـ) فرجع إلى بغداد، عن طريق الساحل، فتلقاه أهل بغداد، وأكرموه، وجلس بجامع المنصور، يسمع، ويملي، ويحدث بتاريخه، ولم يزل على هذا الحال إلى أن توفي.

أثنى عليه العلماء، ووصفوه بالغزارة العلمية، وكثرة الرواية، والحفظ الواسع.

قال ابن العماد: «قال ابن ماكولا: كان أحد الأعيان، ممن شاهدناه، معرفة، وحفظًا وإثباتًا، وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ، وتفننًا في علله، وأسانيده، وعلمًا بصحيحه، وغريبه، وفرده، ومنكره. قال: ولم يكن للبغداديين بعْد الدارقطني مثله».

وقال ابن السمعاني: كان مهيبًا، وقورًا، ثقة، متحريًا، حجة، حسن الخط، كثير الضبط، فصيحًا ختم به الحفاظ.

ومن الأحداث التي بينت قوة اطلاعه، وسعة روايته ما ذكره ابن كثير حين قال: «ولما ادعى اليهود الخيابرة[1] أن معهم كتابًا نبويًا، فيه إسقاط الجزية عنهم، أوقف ابن مسلمة الخطيبَ على هذا الكتاب، فقال: هذا كذب، فقال له: وما الدليل على كذبه؟ فقال: لأن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، ولم يكن أسلم يوم خيبر، وقد كانت خيبر في سنة سبع (7 هـ) من الهجرة، وإنما أسلم يوم الفتح. وفيه شهادة سعد بن معاذ، وقد مات قبل خيبر عام الخندق سنة خمس، وأعجب الناس ذلك».

له مصنفات شهيرة، سارت بها الركبان، وانتشرت في الأصقاع والبلدان. منها كتابه «الفقيه والمتفقه» الذي أودع فيه مؤلفه (صاحب الترجمة) آراءه الأصولية، والأركان التي تظهر اتجاهه العام فيما يخص علم أصول الفقه بشكل ما، وهذا الكتاب

(1) أهل خيبر.

(الفقيه والمتفقه) شبيه بكتاب «جامع بيان العلم وفضله ـ للحافظ يوسف بن عبد البر»، إذ محتواهما من حيث النصوص يكاد يكون واحدًا، وكذلك اتجاه مؤلفيهما المذهبي، فإنه واحد بوجه عام، فقد اتفقا ـ وإن لم يكن ذلك مقصودًا منهما ـ على نقض ما يسري عليه الإمام ابن حزم الظاهري في كتابه «الأحكام في أصول الأحكام»، ورد ما يستدل به من الأدلة على نقض أسس القياس، والعلة، ومسائل من الإجماع، وما شابه ذلك من الأدلة التي ينكرها الظاهرية، ولا يرون أنها حجج شرعية.

ويسلك ابن حزم ـ أيضًا ـ نفس المسلك الذي يسلكه هؤلاء. وهكذا ما يستدل به هذا الطرف، يرده الطرف الآخر، ويفرغه من أي صفة حجية في موضوع النقاش بطريق تفسيره بوجه آخر يوافق مذهبه، أو تضعيف روايته، أو رده بالكلية، ولا أقصد أن هذه الردود موضوعة قصد الرد ما يأتي به شخص بعينه مخالف، ولكن المقصود هو أن الصراع الفكري والمذهبي هو ما يستنتج من قراءة ما كتبه ابن حزم في «الأحكام» المذكور، وبين ما كتبه صاحب الترجمة وابن عبد البر في كتابيهما المذكورين من جهة ما تبنى الأحكام عليه من أصول. إلا أن ابن حزم أدق نظرًا، وأكثر ذكاء، كما سنبينه في ترجمته ـ إن شاء الله تعالى.

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ ضحى يوم الاثنين سابع ذي الحجة، في حجرة كان يسكنها بدرب السلسلة جوار المدرسة النظامية، واحتفل الناس بجنازته، وكان فيمن حمل نعشه الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي[1]، ودفن بجانب بشر الحافي في قبر كان أبو بكر بن أزهر الصوفي قد أعده لنفسه، وكان يبيت فيه في الأسبوع مرة، ويقرأ فيه القرآن كله. وكان الخطيب قد أوصى أن يدفن إلى جانب بشر الحافي، فسأل المحدثون ابن أزهر أن يوثرهم بقبره للخطيب، فامتنع، فألحّ عليه الشيخ أبو سعيد الصوفي، فسمح، فدفن فيه الخطيب (صاحب الترجمة)، وكان قد شرب ماء زمزم ليدفن بجانب بشر الحافي، وأن يحدث بتاريخه في جامع بغداد، وأن يملي بجامع المنصور وأن يملك ألف دينار، وقد استجاب الله تعالى له ذلك كله.

وعندما احتضر كان عنده من المال قريب من مائتي دينار، فأوصى بها لأهل الحديث، والفقراء وسأل السلطان أن يمضي ذلك، فإنه لا يترك وارثًا، فأجيب إلى

(1) كان الشيخ أبو إسحٰق هذا يراجع صاحب الترجمة عن الأحاديث التي يودعها في كتبه، ويعمل بقوله فانتفع به كثيرًا.

ذلك، وأوصى ـ كذلك ـ أن يتصدق بثيابه. ووقف كتبه على المسلمين. رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وإيانا، وغفر لنا، وله، ولسائر المسلمين[1].

ومن آرائه الأصولية أن الإجماع يجوز أن يكون ناسخًا، ومثله بحديث الوادي الذي في الصحيح، حين نام رسول الله ﷺ وأصحابه، فما أيقظهم إلا حر الشمس، وفي آخر هذا الحديث قال رسول الله ﷺ: «فإذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها حين يذكرها من الغد للوقت».

قال الخطيب (صاحب الترجمة): والأمر بإعادة الصلاة المنسية بعد قضائها حال الذكر من غد ذلك الوقت منسوخ، لإجماع المسلمين على أن ذلك غير واجب، ولا مستحب[2].

ابن برهان[3] (479 ـ 518 هـ)

أحمد بن علي بن برهان، أبو الفتح، ويعرف بابن الحمامي: أصولي ماهر، من فقهاء الشافعية.

وُلِدَ ببغداد، في شهر شوال. ونشأ به، ودرس به على جماعة من العلماء، منهم حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، وأبو بكر الشاشي محمد بن أحمد، وإلكيا الهراسي. وكان من قبل قد تفقه في مذهب الحنابلة على أبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي، وبرع فيه، ثم نقم عليه أصحابه الحنابلة أشياء، فحمله ذلك على الانتقال إلى مذهب الشافعي، فاشتغل على هؤلاء الأئمة الشافعيين المذكورين أولاً، وبرع في المذهب الشافعي، وساد، ويعد من المحدثين، ورجح في حفظ المذهب الشافعي والبراعة فيه على شيخه أبي بكر الشاشي. قال ابن العماد «وكان ذكيًا، يضرب به المثل في حل الإشكال. قال المبارك بن كامل: كان خارق الذكاء، لا يكاد يسمع

(1) البداية والنهاية/ 11/ 91 ـ 92 ـ وفيه شذرات من شعر جميل لصاحب الترجمة ـ طبقات الإسنوي 671 ـ 68 ـ وفيه أن الآذان يزاد فيه بدمشق (حي على خير العمل) وقت مقام صاحب الترجمة بها. وهذه الزيادة مذهب الفاطميين، وهي في الأصل مذهب ابن عمر ـ العقد المذهب/ ص 95 ـ شذرات الذهب/ 3/ 311 ـ 312 الأعلام/ 1/ 172.

(2) الفقيه والمتفقه/ 1/ 126 ـ الشوكاني/ إرشاد الفحول/ ص 193.

(3) بفتح الباء (طبقات الإسنوي/ ص 69 ـ شذرات الذهب/ 4/ 61) ـ من المفيد أن نشير إلى أن ابن برهان ـ بفتح الباء ـ أيضًا ـ النحوي اسمه عبد الواحد بن علي بن عمر (توفي 456 هـ). ويلاحظ أنه هو ـ أيضًا ـ انتقل من مذهب فقهي إلى آخر، فقد انتقل (أعني هذا النحوي) من المذهب الحنبلي إلى الحنفي (ن ظ: بغية الوعاة/ 2/ 120).

شيئًا إلا حفظه، ولم يزل يبالغ في الطلب، والتحقيق، وحل المشكلات، حتى صار يضرب به المثل في تبحره في الأصول، والفروع، وصار علمًا من أعلام الدين. قصده الطلاب من البلاد، حتى صار جميع نهاره، وقطعة من ليله يستوعب في الإشغال وإلقاء الدروس».

وقال ابن الملقن: «كان يشتغل من وقت السحر إلى العشاء الآخرة، وازدحم الناس عليه».

وقال الإسنوي: «درس بالنظامية شهرًا واحدًا، ثم عزل، ثم تولاها يومًا واحدًا، ثم عزل - أيضًا -» له مصنفات في أصول الفقه، وهي «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، وغيرها ويبدو من حال صاحب الترجمة أنه متخصص في أصول الفقه، وهو ما يدل عليه قول ابن العماد فيه حين قال: «وبرع في المذهب (يعني فقه المذهب الشافعي) والأصول، وهو الغالب عليه، وله فيه التصانيف الشهيرة».

وبهذا يعلم أن صاحب الترجمة هو أول متخصص في علم أصول الفقه الإسلامي في التاريخ.

ويلاحظ أن أسماء هذه الكتب الأصولية التي لصاحب الترجمة توافق أسماء لكتب في الفقه الشافعي ألفها الغزالي، ويبدو أن صاحب الترجمة أخذ هذه الأسماء من كتب شيخه الغزالي تلك[1].

وقد أجمعت المصادر الأصولية المعتبرة على ذكر آراء صاحب الترجمة الأصولية على اختلاف المذاهب الفقهية والعقدية التي عليها مؤلفوها.

وذلك يدل على إمامته المعترف بها في علم أصول الفقه.

ومن آرائه التي تظهر أنه ذهب إليها لتعمقه في علم أصول الفقه، واطلاعه الواسع على خباياه: أن العامي لا يلزمه التقيد بمذهب فقهي معين.

توفي - رحمه الله تعالى - ببغداد، في شهر ربيع الأول، وقيل: في جمادى الأولى[2].

---

(1) وذكر الزركلي في «الأعلام»: 4: 255: أن الغزالي نفسه أخذ أسماء كتبه المذكورة من أسماء كتب لأبي الحسن الواحدي (علي بن أحمد بن محمد، المتوفى 468 هـ).

(2) شذرات الذهب/ 4/ 61 - البداية والنهاية/ 12/ 173 - طبقات الإسنوي/ ص 69 - العقد المذهب/ ص 284 - طبقات المصنف/ ص 252.

ابن الساعاتي (. . . ـ 964 هـ)

أحمد بن علي بن تغلب (أو ثعلب) مظفر الدين، ابن الساعاتي: أصولي، من فقهاء الحنفية. ولد في بعلبك، وانتقل مع أبيه إلى بغداد، فنشأ بها في المدرسة المستنصرية، واشتغل بالعلم، فأخذ عن تاج الدين علي بن سنجر عن ظهير الدين محمد البخاري صاحب «الفتاوي الظهيرية» عن الحسن قاضيخان عن الحسن بن علي المرغيناني عن البرهان عبد العزيز بن عمر بن مازه عن السرخسي عن الحلواني. تولى التدريس للطائفة الحنفية بالمستنصرية.

قال اليافعي: «كان ممن يضرب به المثل في الذكاء، والفصاحة، وحسن الخط».

وقال محمد عبد الحي اللكنوي: «بلغ رتبة الكمال، وصار إمام العصر في العلوم الشرعية، ثقة، حافظًا، متقنًا في فروع الفقه، وأصوله، أقرّ له شيوخ زمانه بأنه فارس جواد في ميدانه، حتى أن شمس الدين الأصفهاني الشافعي، شارح «المحصول» كان يفضله على ابن الحاجب، ويقول: هو أذكى منه».

ومن تلاميذه: ركن الدين السمرقندي، وناصر الدين محمد. وكانت له (أي لصاحب الترجمة) بنت مسماة فاطمة تفقهت عليه، وأخذت عنه «مجمع البحرين وملتقى النهرين» من تآليفه، وهو في فروع فقه الحنفية، وكانت تكتب تعليقًا حسنًا. وكان أبوه (أي أبو صاحب الترجمة) ساعاتيًا (صانع الساعات) وهو الذي عمل الساعات المشهورة على باب المستنصر ببغداد، وكان مشتهرًا بالهيأة والنجوم وعمل الساعات.

ألّف صاحب الترجمة مؤلفات في الفقه، وأصوله، والأدب، مفيدة، ومنها في أصول الفقه كتابه «نهاية الوصول إلى علم الأصول»، ومنها «بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام» وهو كتاب جمع فيه مؤلفه ـ كما يدل عليه عنوانه ـ زبدة ما في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام ـ للإمام سيف الدين الآمدي (علي بن أبي علي)، وزبدة ما في كتاب «كنز الوصول» للإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي.

وقد ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» كتاب صاحب الترجمة هذا، وقال عنه: «هو مختصر لطيف»، أوله «الخير دأبك يا واجب الوجود».

ويرى مؤرّخوا التشريع الإسلامي بأن كتاب صاحب الترجمة هذا هو أول كتاب جمعت فيه طريقة الفقهاء (الحنفية) وطريقة المتكلمين (الشافعية والمالكية والحنابلة)،

ولذلك فإن هذا الكتاب يعد ظهور على هذه الطريقة لظهور نمط جديد في التأليف والتصنيف في علم أصول الفقه، وتحولاً منهجيًا في البحث الأصولي، وبذلك فإن صاحب الترجمة قد نال شرف إحداث هذه الطريقة المحمودة في التأليف الأصولي. وقد اعتنى بهذا الكتاب وشرحه كلا أهل المذهبين، فشرحه من الشافعية شمس الدين محمود بن عبد الرحمٰن الأصفهاني، وغيره، كما شرحه من الحنفية ابن أمير الحاج موسى بن محمد التبريزي، وغيره.

وقد تبعت جماعة من المؤلفين الأصوليين هذه الطريقة التي ابتدعها صاحب الترجمة في كتابه هذا. وسنشير ـ إن شاء الله تعالى ـ في تراجم من سيأتي من أهل هذه الطريقة إلى ذلك[1].

ابن الفصيح (680 ـ 755 هـ)

أحمد بن علي بن أحمد، الهمذاني، ثم الكوفي، ثم البغدادي، ثم الدمشقي، أبو طالب، فخر الدين، الشهير بابن الفصيح: فقيه حنفي عالم بالأصول، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه. أصله من الكوفة، انتقل إلى بغداد، وسمع بها من ابن الدواليبي، وصالح بن عبد الله الصباغ، وغيرهما، وأخذ عن الحسن السغناقي، صاحب «النهاية»، وأجاز له إسماعيل الطبال، وتقدم في العربية، والقراءات، والفرائض، وغيرها، ثم جلس للتدريس في بغداد، فدرس بها بمشهد أبي حنيفة، وكان له صيت ببلاد العراق، ثم قدم دمشق، فأكرمه الطنبغا: نائب الشام، فتصدر للتدريس والإفتاء بها (أي بدمشق)، فدرس بها في مدرسة القصاعين، وأعاد بالمدرسة الريحانية. ولم يزل مقيمًا بدمشق على حاله من التدريس، والإفتاء، إلى أن توفي بها. قال محمد عبد الحي اللكنوي في وصفه: «كان إمامًا، علامة، جامعًا للعلوم العقلية، والنقلية».

وقال ابن حجر: «شغل الناس، وكان كثير التودد، لطيف المحاضرة»، وقال ـ أيضًا ـ: «قال الكمال جعفر: كان كثير الإحسان بنفسه، وماله»، وقال ـ أيضًا ـ: «قال شيخنا العراقي: كان من فقهاء الحنفية» من تلاميذه المتفقهين عليه عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي.

---

(1) الفوائد البهية/ ص 26 ـ الأعلام/ 1/ 175 ـ كشف الظنون/ 1/ 235 ـ 236.

له (أي لصاحب الترجمة) مؤلفات بالنظم، والنثر، ومنها «نظم المنار ـ للإمام عبد الله بن أحمد النسفي»، ذكر الزركلي أنه (أي هذا النظم) تقع في ثلاثة أبيات وتسع مائة بيت، وقال: إنه يوجد بالمكتبة العربية بدمشق.

وله شعر، ومنه:

العين أظلم نورها والوصل منك ينيرها

ومنه:

ما العلم إلا في الكتاب وفي أحاديث الرسول
وسواهما عند المحققين خرافات الفضول

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر شعبان[1].

ابن حجر العسقلاني (773 ـ 852 هـ)

أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، أبو الفضل، شهاب الدين، الكناني، العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، والدار، الشهير بابن حجر ـ وهو لقب لبعض أجداده[2] ـ: شيخ الإسلام، علم الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث، حافظ العصر، المنفرد بمعرفة الحديث، وعلله، في الأزمنة المتأخرة. ولد في ثاني عشر شعبان بالقاهرة، ومات والده، وهو صغير، فنشأ يتيمًا في كفالة الزكي الخروبي، وهو وصي والده عليه، فحفظ القرآن، وهو ابن سبع سنين، ثم عمل في التجارة، ومال إلى الأدب، وولع به، فبلغ فيه الغاية، وقال الشعر الكثير المليح، ثم اشتغل بطلب العلم، فحفظ متونًا في فنون علمية متنوعة، وبحث ذلك الذي حفظه على الشيوخ، وتفقه بالبلقيني، والبرماوي، وابن الملقن، وعز الدين بن جماعة، وعليه أخذ غالب العلوم الآلية، والأصولية، «كالمنهاج»، و «جمع الجوامع» وغير ذلك.

ثم حببّ الله إليه الحديث، وعلمه، فأقبل عليه بالكلية، وطلبه ابتداء من سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة (792 هـ) فعكف على الحافظ العراقي زين الدين

(1) الدرر الكامنة/ 1/ 121 ـ 122 ـ الفوائد البهية/ ص 26 ـ الأعلام/ 1/ 175.
(2) وفي «شذرات الذهب»: 7: 270: «ابن حجر ـ نسبة إلى آل حجر ـ قوم تسكن الجنوب الآخر على بلاد الجريد، وأرضهم قابس».

عبد الرحيم، ولازمه، وحمل عنه جملة نافعة من علم الحديث، سندًا، ومتنًا، وعِللاً، واصطلاحًا. وارتحل إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، ومكة، وما بين هذه النواحي، وأكثر جدًا من المسموع، والشيوخ، رجالاً ونساء، وسمع العالي، والنازل، واجتمع له من ذلك ما لم يجتمع لغيره، وأدرك من الشيوخ جملة، كل واحد منهم رأس في فنه الذي اشتهر به، فالتنوخي رأس في القراءات، والعراقي في الحديث، والبلقيني في سعة الحفظ، وكثرة الإطلاع، وابن الملقن في كثرة التصانيف، ومجد الدين الفيروزابادي في حفظ اللغة، وعز الدين ابن جماعة في تفننه في علوم كثيرة، بحيث كان يقول: أنا أقرأ في خمسة عشر علمًا، لا يعرف علماء عصري أسماءها.

وبعد أن جمع من العلوم والمعارف ما جعله وصيره قدوة الأمة، وعلامة العلماء، وحجة الأعلام، جلس للتدريس، والإملاء، فأملى «بخانقاه بيبرس» نحوًا من عشرين سنة، وانتفع به الطلبة، وحضروا دروسه، وقرأ عليه غالب علماء مصر، ورحل الناس إليه من الأقطار.

وكان مصممًا على أن لا يلي القضاء، ثم قدر أن المؤيد ولاه الحكم في بعض القضايا. ثم عرض عليه الاستقلال به، وألزم من أحبائه بقبوله، فقبله، واستقر فيه[1] في سابع محرم من سنة سبع وعشرين وثمانمائة (827 هـ)، بعد أن كان عرض عليه قبل ذلك، وهو يأبى. وقد ندم على قبوله منصب القضاء، وتزايد ندمه لعدم فرق أرباب الدولة بين العلماء، وغيرهم، ومبالغتهم في اللوم على من رد مطالبهم، وإن لم تكن على وفق الحق، واحتياجه (أي القاضي) لمداراة كبيرهم، وصغيرهم، بحيث لا يمكنه مع ذلك القيام بما يرومونه. وقد صرح صاحب الترجمة بأنه جنى على نفسه، ولذلك لم يلبث أن عزل، وصرف. ولما عزل، وتولى مكانه شمس الدين القاياتي انتقل إلى دار الحديث الكاملية ـ بين القصرين ـ، واستمر بها مدرسًا، ثم أعيد إلى منصبه السابق، وهو قضاء القضاة، ثم لا يزال يباشره، ويصرف، مرارًا كثيرة، إلى أن عزل نفسه، وأقلع عن هذا المنصب، وزهد فيه زهدًا كثيرًا، لكثرة ما توالى عليه من المحن والأنكاد بسببه، وصرح بأنه لم تبق في بدنه شعرة تقبل اسمه. وكان اعتزاله إياه في خامس عشر من جمادى الآخرة من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (852 هـ)،

(1) يعني في قضاء القضاة.

وفيها توفي. وقد لزم بيته في أيامه الآخرة التي تلت تركه القضاء، فاشتغل فيه بالتعليم، والتصنيف. حتى توفي.

وقد درس بمواطن متعددة غير ما ذكرناه، فاشتهر ذكره، وبعد صيته، وارتحل إليه العلماء، وتبجح الأعيان بلقائه، والأخذ عنه، وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة، وألحق الأصاغر بالأكابر، وامتدحه الكبار، وتبجح فحول الشعراء بمطارحته. واستمر على طريقته إلى أن توفي.

له مصنفات كثيرة جدًا، وقد ألفها في موضوعات شتى: في الحديث، وعلومه، ورجاله، والمعاجم، والتراجم، وتخريج الشيوخ، والأطراف، والطرق، والشروح، والفقه، وأصوله، والعروض والأدب. ونقل عنه أنه قال: لست راضيًا عن شيء من مصنفاتي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى «شرح البخاري»، و«مقدمته» و«المشتبه» و«التهذيب»، و«لسان الميزان». وقد تهادت الملوك تصانيفه بسؤال علمائهم لهم في ذلك، حتى ورد في سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة (833 هـ) كتاب من شاه رخ بن تيمور ملك الشرق يستدعي السلطان الأشرف برسباي هدايا، من جملتها «فتح الباري»، فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله. ثم أعاد الطلب في سنة تسع وثلاثين وثمانمائة (839 هـ)، ولم يتفق أن الكتاب قد كمل، فأرسل إليه ـ أيضًا ـ قطعة أخرى. ثم في زمان الظاهر جقمق جهزت له نسخة كاملة، وكذا وقع لسلطان الغرب أبي فارس عبد العزيز الحفصي، فإنه أرسل يستدعيه، فجهز له ما كمل من الكتاب، وكان يجهز لكتبة الشرح، ولجماعة مجلس الإملاء ذهبًا. هذا، ومصنفه حي ـ رحمه الله تعالى ـ.

ولما كمل شرح البخاري «فتح الباري» المذكور، تصنيفًا، وقراءة، عمل مصنفه (صاحب الترجمة) وليمة عظيمة بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة في يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة (842 هـ)، وقرىء المجلس الأخير هنالك، وجلس صاحب الترجمة على الكرسي، وكان يومًا مشهودًا، لم يعهد أهل ذلك الزمان مثله، بمحضر من العلماء، والقضاة، والرؤساء، والفضلاء، وقال الشعراء في ذلك، فأكثروا، وفرق عليهم الذهب، وكانت مصاريف تلك الوليمة نحو خمسمائة دينار. ووقعت في ذلك مطارحات أدبية مستظرفة.

وأما في ميدان أصول الفقه، فإن لصاحب الترجمة فيه مؤلفًا أو مؤلفات، كما سبق نقله. ومن نظر في كتابه المذكور «فتح الباري» بإمعان، واهتم بطرق بحوثه،

ومسالكه في تحرير الكلام فيه، سيدري أن صاحب الترجمة ذو سعة في علم أصول الفقه، لاستحضاره مسائله، وقواعده، في المواطن التي يستدعى حالها أن تذكر فيه، وتورد، ليستنار بها في الموضوع الذي فيه البحث، بلغة عالم خبير بحقائق ما يورده، وخبايا ما يذكره.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ ليلة السبت ثامن عشر ذي الحجة. وكانت جنازته مشهودة، حضرها من الشيوخ كثيرون جدًا، كثرة لم يعهد لها مثيل في أي جنازة هناك، وشهدها أمير المؤمنين والسلطان، فمن دونهما، وقدم الخليفة للصلاة عليه، ودفن تجاه تربة الديلمي بالقرافة، وتزاحم الأمراء، والكبراء على حمل نعشه.

وقد وصف ـ رحمه الله تعالى ـ بأنه كان صبيح الوجه، أقرب إلى القصر، ذا لحية بيضاء، نحيف الجسم، فصيح اللسان، شجي الصوت، جيد الذكاء، عظيم الحذق، راوية للشعر، وأيام من تقدمه، ومن عاصره، هذا، مع كثرة الصوم، ولزوم العبادة، واقتفاء السلف الصالح، وأوقاته مقسمة للطلبة، مع كثرة المطالعة، والتأليف، والتصدي للإفتاء والتصنيف.

هكذا وصف هذا الإمام الجليل، رحمه الله تعالى، وغفر لنا، وله، ولسائر المسلمين، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا. آمين يا رب العالمين[1].

الشعراني (. . . ـ 907 هـ)

أحمد بن علي بن شهاب الدين، الشعراني، شهاب الدين، والد عبد الوهاب صاحب «الطبقات» وغيرها، وأول شيوخه: فقيه شافعي. اشتغل في العلم على والده، ووالده حمل العلم عن الحافظ ابن حجر، وعلم الدين البلقيني، وشرف الدين يحيىٰ المناوي. كان له باع في إنشاء الخطب، وله نظم. وأنشأ خطبة ليس فيها حرف الألف، أولها: «حمدت ربي ورب كل مخلوق بحمد عظيم، من قلب مؤمن صدوق، سبح بحمده شجر، ومدر، وغيوم، وبروق، وشمس، وقمر، وبر، وبحر، في غروب، وشروق». قال نجم الدين الغزي في كتابه «الكواكب السائرة» في وصف صاحب الترجمة: «كان فقيهًا، نحويًا، مقرئًا، وله صوت شجي في قراءة القرآن، يخشع القلب عند سماع تلاوته، بحيث صلى خلفه قاضي القضاة كمال الدين ابن

(1) البدر الطالع/ 1/ 61 إلى 64 ـ شذرات الذهب/ 7/ 270 إلى 273 ـ طبقات الحفاظ/ 525 ـ 526 الأعلام/ 1/ 178 ـ 179.

الطويل، فكاد يخر إلى الأرض من فرط الخشوع، وقال له: أنت لا يناسبك إلا إمامة جامع الأزهر. وكان ماهرًا في علم الفرائض، وعلم الفلك، وكان يعمل الدوائر ويشد المناكيب، وكان له شعر، ونثر، أمة في الإنشاء، وربما أنشأ الخطبة حال صعود المنبر وكان مع ذلك لا يخل بأمر معاشه من حرث، وحصاد، وغير ذلك، وكان له توجه صادق في قضاء حوائج الناس، ويشهد بينهم، ويحسب، ويكتب، محتسبًا في ذلك. وكان يقوم كل ليلة بثلث القرآن، أو بأكثر، قال ولده الشيخ عبد الوهاب: وقد كنت أقرأ عليه مرة في سورة «الصافات» فلما بلغت قوله تعالى: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٥٥﴾ قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾﴾ [الصافات: الآيتان 55، 56] بكى، حتى أغمي عليه، وصار يتمرغ في الأرض، كالطير المذبوح. قال: وصنف عدة مؤلفات في علم الحديث، والنحو، والأصول، والمعاني، والبيان، فنهبت مؤلفاته كلها، فلم يتغير، وقال: قد ألفناها لله، فلا علينا أن ينسبها الناس إلينا أم لا. توفي ـ رحمه الله ـ ببلدته في ناحية ساقية أبي شعرة[1]، إلى جانب قبر والده بزاويتهم[2].

المنجور (926 ـ 995 هـ)

أحمد بن علي بن عبد الرحمٰن أبو العباس المنجور: فقيه مالكي، من أهل المغرب، له علم بالأدب، أصله من مكناسة (مدينة بالمغرب)، وسكناه، ووفاته بفاس. أخذ العلم عن جماعة من أهل العلم، منهم سقين[3]، واليستيني[4]، وابن هارون، وعبد الواحد الونشريشي، وغيرهم. وأخذ عنه جماعة، منهم عيسى السكتاني، وعبد الواحد الرجراجي، والبطيوي، وغيرهم. قال عبد الحي في كتابه «فهرس الفهارس»: «قال الإفراني: انفرد عن أهل زمانه بمعرفة تاريخ الملوك، والسير، والعلماء على طبقاتهم، ومعرفة أيامهم». وفي «درة الحجال»: كان أحفظ أهل زمانه، وأعرفهم بالتاريخ، وغيره، وكانت له معرفة برجال الحديث. صارت الدنيا تصغر في عيني كلما ذكرت أكل التراب للسانه والدود لبنانه». وحلاه أبو سالم العياشي في «رحلته» بـ «حافظ المغرب من المتأخرين وإمام المحققين». وفي «طبقات

(1) وإليها ينسب، ويقال فيه: الشعراني، والشعراوي.

(2) الكواكب السائرة/ 1/ 138 ـ 139 ـ شذرات الذهب/ 8/ 34 ـ 35 ـ الأعلام/ 1/ 179.

(3) اسمه عبد الرحمٰن بن علي أبو زيد (توفي 956 هـ: ست وخمسين وتسعمائة) وسُقِّين ـ بالتصغير وتشديد القاف ـ (انظر الفكر السامي: 3: 317 ـ بتحقيق إيمان صالح شعبان).

(4) اليَسِيتني ـ بفتح الياء التحتية وكسر السِّين مع التشديد ـ نسبة إلى قبيلة بربرية. واسمه محمد بن عبد الله أبو عبد الله (توفي سنة 959 هـ: تسع وخمسين وتسعمائة) (انظر: ن م/ 3/ 316).

الحضيكي»: «كان شديدًا في اتباع السنة في أحواله كلها، حتى أن تلميذه مولاي عبد الله بن علي بن طاهر إذا سئل عن شيء يقول: اصبروا، حتى أنظر هل فعله الشيخ المنجور أم لا؟ فإنه لا يفعل إلا السنة، وقد سئل هل لبس النبي ﷺ السراويل؟ فسأل زوجته، فأخبرته بأن الشيخ يلبسه دائمًا، فرجع، وأخبر السائل بأنه ﷺ لبسه، واحتج بأنه لو لم يلبسه، ما لبسه الشيخ».

وقال مخلوف في «شجرة النور» في وصف صاحب الترجمة: «خاتمة علماء المغرب، المتبحر في كثير من العلوم، خصوصًا أصول الفقه، المحقق، الفاضل، العلامة، العمدة».

له مؤلفات، منها «شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب ـ للشيخ علي بن قاسم الزُّقاق»[1] وقواعد المذهب المراد بها هنا قواعد مذهب الإمام مالك الفقهية. وأول شرحه هذا «الحمد لله على كل حال، والشكر له سبحانه على ما أَولانا من الإفضال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه خير صحب وآل».

وبعد: فالغرض أن أضع على «المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب» شرحًا يبين العسير، ويكمل به ـ إن شاء الله ـ التقرير».

وهذا الشرح اعتمد فيه مؤلفه (صاحب الترجمة) على النقل كثيرًا من بعض المراجع المؤلفة في هذا الشأن، وخاصة «قواعد القاضي أبي عبد الله المقري».

وقد بيّن صاحب الترجمة في كتابه هذا أن قواعد الفقه على قسمين: (الأول) ما هي أصول لأُمهات مسائل الخلاف (الثاني) ما هي أصول للمسائل، فيقصد بقواعده ذكر النظائر فقط، مع الإشارة إلى الخلاف.

ويلاحظ أن صاحب الترجمة لم يذكر في آخر هذا الكتاب تاريخ انتهائه منه، بناء على هذه النسخة التي بيدي، والتي كتبت سنة إحدى وثمانين ومائتين وألف (1281). وأظن أنها بخط الفقيه الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأحدبي دفين يُوفْ تَرْكَى ـ بضم الياء التحتية وسكون الواو والفاء، وفتح التاء الفوقية وسكون الراء وفتح الكاف بعدها ألف مقصورة ـ بسوس جنوب المغرب[2].

---

(1) توفي سنة 912 هـ.

(2) فهرس الفهارس/ 2/ 566 ـ شجرة النور/ ص 287 ـ الأعلام/ 1/ 180 ـ شرح المنهج المنتخب/ خ/ الورقة 1 و4 والأخيرة.

ابن سريج (249 ـ 306 هـ)

أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس، البغدادي، الملقب بالباز الأشهب: قاض من أئمة الشافعية الكبار، ويعده البعض مجدد الدين على رأس المائة الثالثة. ولد ببغداد، وأخذ بها الفقه عن أبي القاسم الأنماطي، وعن أصحاب الشافعي، كالمزني، وغيره، وروى الحديث عن الحسن بن محمد الزعفراني، وغيره. تصدر للتدريس، وعنه أخذ فقهاء الإسلام، وانتشر المذهب الشافعي على يده في الآفاق. قال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي: «كان من عظماء الشافعية، وأئمة المسلمين، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي ـ رحمة الله عليهم ـ، حتى على المزني ـ رحمه الله تعالى ـ»، ثم قال: «قام بنصرة مذهب الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ورد على المخالفين [له]، فرد على كتب محمد بن الحسن.

وكان الشيخ أبو حامد (يعني أبا حامد الإسفرائني) يقول: نحن نجري مع أبي العباس في ظواهر الفقه دون دقائقه.

ولكون صاحب الترجمة قد نشر العلم في الآفاق تعليمًا وتصنيفًا، كان يقال: «بعث الله عمر بن عبد العزيز على رأس المائة من الهجرة، فأظهر السنة، وأمات البدعة، ومنّ الله في المائة الثانية بالإمام الشافعي، فأحيى السنة، وأخفى البدعة، ومنّ بابن سريج في المائة الثالثة فنصر السنة، وخذل البدع».

وَلِيَ قضاء شيراز.

وكان حاضر الجواب، وكان يناظر ويساجل محمد بن داود الظاهري بين يدي علي بن عيسى بن داود (وزير المقتدر العباسي والقاهر). فقال له محمد بن داود يومًا ـ وهما يتناظران ـ: أبلعني ريقي. فقال له صاحب الترجمة: أبلعتك دجلة. وقال له: أمهلني ساعة. فقال له: أمهلتك من الساعة إلى قيام الساعة، وقال له محمد بن داود ـ يومًا ـ: أُكلِّمُكَ من الرِّجلِ، فتجيبني من الرأس. فقال له صاحب الترجمة: هكذا البقر، إذا جفت أظلافها، دهنت قرونها».

له مصنفات، يروى أنها بلغت أربعمائة مصنف. قال جمال الدين الإسنوي: «وعز وجود شيء منها في هذا الوقت[1]، وعندي كتابه المسمى بـ «الودائع»، وتصنيف على «مختصر المزني».

---

(1) توفي جمال الدين الإسنوي سنة 772 هـ ـ وذكر الزركلي في «الأعلام»: 1: 185: أن كتاب صاحب الترجمة «الودائع لمنصوص الشرائع» وهو الكتاب الذي ذكره الإسنوي، وكتابه «الأقسام=

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ لخمس بقين من جمادى الأولى، ودفن بالجانب الغربي بحجرة بسويقة ابن غالب[1].

ومن آرائه الأصولية ما ينسبه إليه بعض الشافعية من أنه قال: إن الأمر والنهي ليس لهما صيغة تخصهما. قال الإمام ابن السمعاني: «ولا يصح:»[2] يعني أن هذا القول لا يصح أن صاحب الترجمة قال به.

ومنها قوله في كتاب «الودائع»: حقيقة الإجماع هو القول بالحق، ولو من واحد، فهو إجماع، وكذا إن حصل من اثنين، أو ثلاثة»[3].

ومنها قوله: إن ألفاظ العموم حقيقة في أقل ما تدل عليه، مجاز فيما عداه[4]. ومعنى هذا الكلام أن تلك الصيغ ـ إذا تجردت عن القرينة التي تدل على أنها فوق أقل ما تدل عليه ـ تنزل على أقل الجمع، وهو إما اثنان، أو ثلاثة، بناء على خلاف بينهم فيما هو أقل الجمع، وتنزل في الجنس على الواحد[5].

ومنها قوله: يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب[6].

ومنها قوله: إن فعل النبي ﷺ الذي لم يظهر فيه قصد البيان ولكنه يقع في سياق القرب، يحمل على الوجوب[7].

وغير ذلك، مما هو كثير، وهو مبثوث في كتب الأصول، بصورة واسعة.

ولصاحب الترجمة تنسب المسألة المعروفة بالسريجية، وهي: أن يقول الرجل لزوجته: كلما، أو «إن» وقع عليك طلاقي، فأنت طالق قبله ثلاثًا، ثم يقول: «أنت طالق». قال صاحب الترجمة: لا يقع شيء، للدور[8].

= والخصال» ما زالا موجودين في هذا العصر.

(1) طبقات الإسنوي/ ص 212 ـ شذرات الذهب/ 2/ 147 ـ 148 ـ البداية والنهاية/ 11/ 109 ـ وفيه: قال ابن خلكان: توفي يوم الاثنين الخامس والعشرين من ربيع الأول ـ الأعلام/ 1/ 185 ـ الفهرست/ ص 357 ـ طبقات الشيرازي/ ص 118 ـ العقد المذهب/ ص 30 ـ 31.

(2) قواطع الأدلة/ 1/ 49.

(3) الشوكاني/ إرشاد الفحول/ ص 90 نقله عن الزركشي في «البحر».

(4) أبو الوليد الباجي/ أحكام الفصول/ ص 240.

(5) الغزالي/ المستصفى/ 2/ 45 ـ التفتازاني التلويح على التوضيح/ 1/ 66.

(6) أبو الوليد الباجي/ م سا.

(7) إمام الحرمين/ البرهان/ 1/ 183.

(8) شذرات الذهب/ 2/ 148.

الرَّبَعِي[1] (725 ـ 795 هـ)

أحمد بن عمر بن علي بن هلال أبو العباس شهاب الدين الربعي ـ نسبة إلى ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان[2] ـ: فقيه مالكي، أصولي، من المفتين. ولد بالإسكندرية، فسمع بها الحديث على تقي الدين بن كرام، وغيره. وتفقّه بقاضي قضاة الإسكندرية أحمد بن محمد الشهير بابن المخلطة، وبسراج الدين عمر بن علي المراكشي، وزين الدين أبي أحمد عبد الملك بن رستم الإسكندري، وأخذ الأصول عن شمس الدين الأصبهاني، والعربية عن أثير الدين أبي حيان الأندلسي.

ورحل من الإسكندرية إلى القاهرة، فأخذ بها عن عبد الله المنوفي، وشرف الدين أبي موسى: علي الزواوي، وقاضي القضاة تقي الدين الأخنائي، وشرف الدين عيسى المغيلي.

سكن القاهرة، ثم نزل بدمشق. قال ابن فرحون: «لقيته بدمشق في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة (792 هـ)، وأخذ عنه ابني: محمد أبو اليمن. وكان من مجموع فضائله خامل الذكر كثير العزلة عن أهل المناصب ـ بل عن الناس، ما عدا خواص طلبته».

ووصفه ابن حجر بقوله: «كان ماهرًا في الفقه، والأصول، وكان مفتيًا بارعًا فاضلاً».

وقال ابن فرحون فيه: «إمام، عالم، فاضل، متفنن في علوم شتى، وكان فاضلاً في الفقه، والأصلين، والعربية، والمعاني، والبيان».

وقال مخلوف فيه: «الإمام، العالم، العامل، النظار، المتفنن في علوم شتى، العمدة، الفاضل، القدوة».

وقال ابن العماد: «كان حسن الخط، والعبارة، ماهرًا في الأصول، فاضلاً، إلا أنه عيب عليه أنه كان يرتشي على الإذن في الإفتاء، ويأذن لمن ليس بأهل. وشاع عنه أنه قال في النزع: قولوا لابن الشريشي: يلبس ثيابه، ويلاقينا إلى الدرس. فمات ابن الشريشي عقب ذلك».

---

(1) أورده الحجوي في «الفكر السامي»: 3: 293 بالربيعي. وأورده غيره بالربعي. وهو الصواب، إذ هو الموافق لقواعد اللغة العربية.

(2) هكذا نسب نفسه (انظر الأعلام/ 1/ 187).

له مصنفات، منها في أصول الفقه شرحان على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه المسمى بمختصر المنتهى.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بدمشق في شهر صفر[1].

الدولتا آبادي (. . . ـ 849 هـ)

أحمد بن عمر الدولتا آبادي شهاب الدين ابن شمس الدين الهندي: فقيه حنفي أديب بالعربية. مولده في دولت اباد، ووفاته في جونفور، كان ينعت بملك العلماء. من كتبه «شرح أصول البزدوي».

ودَوْلَتَا باذ: موضع ظاهر شيراز: قرية، أو غير ذلك تسير إليه العساكر إذا أرادوا الأهواز[2].

ابن القليوبي (. . . ـ 689 هـ)

أحمد بن عيسى بن رضوان أبو العباس كمال الدين العسقلاني المعروف بابن القليوبي: قاض، من فقهاء الشافعية. أصله من عسقلان (بفلسطين) حدث عن ابن الجميزي. تولى قضاء المحلة[3] (مدينة مشهورة بالديار المصرية). وصفه الإسنوي وابن الملقن بأنه كان دينًا صالحًا.

له مصنفات كثيرة، منها «نهج الوصول إلى علم الأصول» و «المختصر في الأصول»[4].

ابن قاسم[5] العبادي (. . . ـ 992 هـ)

أحمد بن قاسم الصباغ، العبادي، القاهري: أصولي، من فقهاء الشافعية. أخذ العلم عن ناصر الدين اللقاني: محمد بن الحسن، الذي يطلق عليه في بعض الكتب الأصولية لقب «العلامة»، وعن محقق عصره بمصر: شهاب الدين البُرُلُّسِي المعروف بعميرة، وعن قطب الدين عيسى بن محمد الصفوي نزيل الحرم الشريف المكي. وأخذ عن صاحب الترجمة محمد بن داود المقدسي.

---

(1) الديباج/ ص 139 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 137 ـ 138 ـ شجرة النور/ ص 223 ـ 224 ـ شذرات/ 6/ 338 ـ الفكر السامي/ 3/ 293 ـ الأعلام/ 1/ 187.

(2) الأعلام/ 1/ 187 ـ هدية العارفين/ 1/ 127 ـ معجم البلدان/ 2/ 486.

(3) المحلة ـ بفتح الميم ـ (معجم البلدان: 5: 63).

(4) طبقات الإسنوي/ ص 343 ـ العقد المذهب/ ص 370 ـ هدية العارفين/ 1/ 100.

(5) يرمز إليه بلفظ «سم» في بعض المراجع الأصولية والنحوية.

قال ابن العماد في صاحب الترجمة: «الإمام، العلامة، الفهامة». وقال فيه ـ أيضًا ـ: «برع، وساد، وفاق الأقران، وسارت بتحريراته الركبان، وتشنفت من فرائد فوائده الآذان».

وقال فيه نجم الدين الغزي: «الشيخ العلامة الفهامة»، وقال فيه ـ أيضًا ـ: «كان بارعًا في العربية، والبلاغة، والتفسير، والكلام».

له مصنفات شهيرة متداولة فائقة، منتفع بها، منها حاشية له على شرح جلال الدين المحلي محمد بن أحمد على «الورقات في الأصول ـ لإمام الحرمين»، وقد نبه صاحب الترجمة في خطبة كتابه هذا إلى أن هذا الذي كتبه على شرح المحلي هذا ليس حاشية وإنما هو شرح شامل لكلام المحلي وكلام إمام الحرمين، فقال: «هذا شرح لطيف، ومجموع شريف للورقات، وشرحها للعلامة الجلال المحلي ـ رحمه الله ـ يستحسنه الناظرون ويعترف بفضله المنصفون لخصته من شرحي الكبير عليهما».

وبهذا يعلم أن له شرحين على الورقات، وشرحها المذكور. وهذا الشرح الصغير مطبوع بهامش «إرشاد الفحول ـ للشوكاني».

ومن مؤلفاته ـ كذلك ـ: حاشيته على شرح جلال الدين المحلي ـ السابق ذكره ـ على «جمع الجوامع ـ لتاج الدين السبكي»، والتي سماها «الآيات البينات»، وقد اعتبرت هذه الحاشية وعاء تحقيقات سنية، وتدقيقات عميقة غالية. وفي وصفها قال عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي في كتابه «نشر البنود»: و«الآيات البينات» حاشية له (يعني صاحب الترجمة) على «المحلي»، ثلاثة أسفار، ابتداء من «مبحث العام»، والثالث من «الإجماع». وهو كتاب جمع فيه من التدقيق، والتحقيق، وكثرة الأبحاث، والانتصار لصاحب «جمع الجوامع»، وشارحه المحلي ما لا يأتي الزمان بمثله، إن الزمان بمثله لبخيل[1].

وقد جعلت هذه الحاشية مرجعًا لأصحاب الحواشي الذين جاؤوا بعد صاحب الترجمة، وخاصة الذين ألّفوا حواشيهم على «شرح المحلي على جمع الجوامع».

---

(1) يُروَى هذا البيت هكذا: هيهات أن يأتي الزمان، الخ وقائله هو الحسن بن شهاب العكبري (المتوفّى 428 هـ) قاله في رثاء شيخه ابن بطة المحدث: عبيد الله بن محمد (انظر الأعلام/ 4/ 197).

وقد وصف مسلك صاحب الترجمة في مناقشة شيخه اللقاني في المباحث التي أوردها في هذه الحاشية بأنه كان مجانبًا للإنصاف، منحرفًا عن جادة المنهج العلمي المتزن. فقد أكثر من الاعتراض عليه، وربما اعترض عليه في بعض الأحيان بما هو أوهن من نسج العنكبوت، وذلك لشدة شغفه بالاعتراض عليه، ومن تتبع ما نقله البناني، والعطار في حاشيتيهما على «شرح المحلي» المذكور، من مباحث جرى فيها النقاش، والاعتراض من صاحب الترجمة على شيخه المذكور عرف هذا.

وقد لقي صاحب الترجمة نفسه نفس المعاملة ونفس السلوك من حسن العطار، فعامل كلامه بمثل ما يعامل به صاحب الترجمة كلام شيخه المذكور، وقد اتهم حسن العطار صاحب الترجمة في خضم ذلك بأن منهجه ضعيف في البحث، لأنه ـ كما قال ـ يعتمد ـ كلما أوعزته الحجة المؤيدة لما ذهب إليه ـ على القاعدة التي تقول: «لا مشاحة في الاصطلاح».

وقد طبعت حاشية صاحب الترجمة «الآيات البينات» هذه، بالمطبعة الكبرى بالقاهرة. توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ عائدًا من الحج، ودفن بالمدينة المنورة[1].

ابن كُنْدُغْدِي[2] (757؟ ـ 807 هـ)

أحمد بن كندغدي شهاب الدين: فقيه حنفي. ولد بالقاهرة. وطلب العلم واشتغل على علماء عصره، وبرع في الفقه والأصول والعربية، وغير ذلك. وتفقه به جماعة، وصحب الأمير شيخ صفوي، ثم اختص عند الملك الظاهر برقوق، وعظم في الدولة بذلك. فلما كانت أيام الناصر فرج بعثه رسولاً إلى تيمور، فمات بحلب في شهر ربيع الأول، وقد قارب الخمسين، أو بلغها. وكان من أذكياء الناس وفضلائهم[3].

(1) الكواكب السائرة/ 3/ 124 ـ شذرات الذهب/ 8/ 206 ـ الأعلام/ 1/ 198 ـ هدية العارفين/ 1/ 149 ـ نشر البنود/ 1/ 9.

(2) بضم الكاف وسكون النون ودال مضمومة وغين معجمة ساكنة ودال مهملة مكسورة ـ لفظ تركي معناه بالعربية ـ ولد النهار. (شذرات الذهب/ 7/ 61).

(3) شذرات الذهب/ 7/ 61.

ابن مبارك السجلماسي (1090؟ ـ 1156 هـ[1])

أحمد بن مبارك بن محمد بن علي بن مبارك، أبو العباس السجلماسي، اللمطي[2]: فقيه مالكي. ولد ونشأ بسجلماسة[3]، وانتقل إلى فاس سنة عشر ومائة وألف (1110 هـ) فأخذ بها العلم عن القاضي بردلة، ومحمد بن عبد القادر الفاسي، ومحمد القسنطيني وأبي العباس أحمد المعروف بابن الحاج، وأبي الحسن علي الحريشي، وأبي عبد الله محمد بن أحمد المسناوي. وصاحب صوفيا اسمه عبد العزيز بن مسعود الدباغ، وألف في مناقبه، كتابًا سماه «الإبريز» وهو كتاب يتضمن ما يدل على أن صاحب الترجمة ذو عقل خرافي هذا إن صحت نسبة هذا الكتاب إليه، وهو الأمر الذي فيه شك، إذ قال الحجوي: «وقفت على ثبت أجاز فيه أحمد المكودي: شيخ الإفتاء بتونس، ذكر فيه تواليفه، ولم يذكر الإبريز، مؤرخ سنة 1143: ثلاث وأربعين ومائة وألف». درس صاحب الترجمة بفاس، وأخذ عنه بها جماعة، ولم يزل يترقى، حتى ادعى لنفسه الاجتهاد المطلق. قال مخلوف في وصفه: «البكري» الصديقي، الفقيه، المحدث، المفسر، العلامة، النحرير، القدوة، الفهامة، الشهير، خاتمة المحققين، والعلماء العالمين، والفضلاء البارعين».

وقال الحجوي فيه: «إمام متبحر، نظار، صرح بنفسه أنه أدرك الاجتهاد».

له مؤلّفات، منها في أصول الفقه «شرح جمع الجوامع ـ لتاج الدين السبكي»، و«إنارة الأفهام بسماع ما قيل في دلالة العام»، ومما يدخل في هذا الشأن كتابه «رد التشديد في مسألة التقليد»، اختصره تلميذه محمد بن حسن البناني، وكتابه «القول المعتبر في جملة البسملة هل هي إنشاء أو خبر»، وهذان الكتابان لا يدخل موضوعاهما في مسائل أصول الفقه بصورة جوهرية، ولكن الكلام في المراجع الأصولية يرد فيهما.

---

(1) في تاريخ وفاته خلاف تردد بين ست وخمسين ومائة وألف، وبين خمس وخمسين ومائة وألف.

(2) قال الزركلي في «الأعلام»: 1: 202: «اللمطي ـ نسبة إلى لمط (بفتحتين) من قرى سجلماسة أيام عمرانها». وفي «معجم البلدان: 5: 23: «لمطة ـ بالفتح ثم السكون، وطاء مهملة ـ: أرض لقبيلة من البربر بأقصى المغرب، من البر الأعظم، يقال للأرض وللقبيلة معًا: لمطة، وإليها تنسب الدرق اللمطية».

(3) بكسر أوله وثانيه وسكون اللام وبعد الألف سين مهملة. (معجم البلدان: 3: 192).

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ في فاس، بمرض الوباء[1].

الرفاعي (. . . ـ 1325 هـ)

أحمد بن محجوب الفيومي الرفاعي الأزهري، المصري: فقيه مالكي، من النحاة. ولد بإحدى قرى الفيوم (بصعيد مصر) ونشأ بالقاهرة، وأخذ بها العلم عن جماعة من العلماء بالأزهر، منهم محمد عليش، ومحمد الغلماوي، وإبراهيم السقا، ومصطفى المبلط، وأحمد الإسماعيلي، وأحمد منة الله المالكي، ومحمد الأشموني، والدمنهوري، ومنصور كساب القروي، وغيرهم. ثم تصدر للتدريس بعدما امتلأ وطابه من العلوم والمعارف التي أخذها عن هؤلاء الشيوخ، وغيرهم، فدرس بالأزهر، وقد وصف بأنه كان مواظبًا على قراءة الحديث، دؤوبًا على التدريس، لا يعرف الكسل، ولا الملل، وقد استمر عكوفه على التدريس في الأزهر ثلاثًا وخمسين سنة (53)، حتى انحصر ما في الأزهر من أهل العلم في تلامذته، وتلامذة تلامذته، فكل الأزهريين عيال عليه، ومن أكبر تلامذته محمد عبده، ومحمد بخيت المطيعي: مفتي الديار المصرية. ومحمد أبو الفضل الجيزاوي، وغيرهم. له مؤلفات، منها «تقريرات على جمع الجوامع في أصول الفقه ـ لتاج الدين السبكي».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر صفر بالقاهرة، وعمره نحو خمس وسبعين سنة[2].

الخلال (. . . ـ 311 هـ)

أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال البغدادي: فقيه، مفسر، عالم بالحديث، من كبار الحنابلة، وهو مؤلف علم الإمام أحمد، وجامعه، ومرتبه، قال ابن العماد فيه: «الحبر الذي أنفق عمره في جمع مذهب الإمام أحمد، وتصنيفه».

تفقه صاحب الترجمة على أبي بكر المروزي، ولازمه حتى توفي، وسمع من الحسن بن عرفة، وأقرانه، وسمع من جماعة من أصحاب الإمام أحمد ما يروونه عنه من مسائل، وكان رحالاً، واسع العلم شديد الاعتناء بالآثار، رحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل أحمد، وسماعها ممن سمعها من أحمد، وممن سمعها ممن سمعها

(1) الفكر السامي/ 3/ 343 ـ شجرة النور/ ص 352 ـ هدية العارفين/ 1/ 174 ـ الأعلام/ 1/ 201 ـ 202.

(2) شجرة النور/ ص 411 ـ الأعلام/ 1/ 202.

من أحمد، فنال منها، وسبق إلى ما لم يسبقه إليه سابق، ولم يلحقه بعده لاحق، وكان شيوخ المذهب الحنبلي يشهدون له بالفضل، والتقدم. وكان حلقته العلمية التي يدرس فيها بجامع المهدي ببغداد، ومن تلامذته أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الذي يعرف بغلام الخلال، ومحمد بن المظفر الحافظ، وغيرهما.

له مصنفات قال فيها العليمي: «له التفاسير الدائرة، والكتب السائرة، من ذلك «الجامع لعلوم أحمد» الذي لم يصنف في المذهب مثله»، وله كتاب «العلل».

توفي - رحمه الله تعالى - يوم الجمعة قبل الصلاة ليومين خلوا من شهر ربيع الآخر - وقيل: الأول - ودفن عند رجل الإمام أحمد بن حنبل بباب حرب ببغداد[1].

ومن آرائه الأصولية أن اتفاق الصحابة مع مخالفة التابعين يكون إجماعًا[2].

ومنها قوله: «لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان، ليس مع أحدهما ترجيح يقدم به، فأحد المتعارضين باطل: إما لكذب الناقل أو خطئه بوجه ما من النقليات، أو خطأ الناظر في النظريات، أو لبطلان حكمه بالنسخ[3].

ومن آرائه التي تذكر في كتب الأصول أن فعل الصلاة في المكان المغصوب حرام، لكن الصلاة صحيحة[4].

الطحاوي (239 - 321 هـ)

أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن مسلمة بن سليمان الحَجري الأزدي أبو جعفر الطحاوي: فقيه من أئمة الحنفية، محدث، يعده البعض من المجتهدين، وكان ثقة، ثبتًا، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، لم يخلف مثله. ولد في طحا[5] (قرية من قرى صعيد مصر)، ونشأ بها، وبدأ القراءة على خاله: المزني إسماعيل بن يحيى الفقيه الشافعي المعروف، وبذلك يكون صاحب الترجمة في أول أمره شافعي المذهب، وكان يكثر النظر في كتب أبي حنيفة، فقال له المزني:

---

(1) المنهج الأحمد/ 1/ 322 - 323 - 324 - شذرات الذهب/ 2/ 261 - البداية والنهاية/ 11/ 126 - طبقات الحفاظ / ص 331 - 332.

(2) شرح الكوكب المنير/ 2/ 233. (3) ن م/ 4/ 617.

(4) ن م/ 1/ 395.

(5) وفي «الفوائد البهية»: ص 32: إنه منسوب إلى طحية: «قرية بصعيد مصر» وفي معجم البلدان: 4: 22: أن صاحب الترجمة ليس من بلدة طحا، وإنما هو من قرية قريبة منها تسمى طحطوط، فكره أن يقال له طحطوطي فيظن أنه منسوب إلى الضراط.

والله لا يجيء منك شيء[1]. فغضب (أي صاحب الترجمة)، وانتقل من عنده (أي من عند المزني: خاله)، واشتغل على أبي جعفر أحمد بن أبي عمران الحنفي، ثم خرج إلى الشام (دمشق) سنة ثمان وستين ومائتين (268 هـ) فلقي بها أبا خازم عبد الحميد قاضي قضاة الشام، فأخذ عنه، وسمع الحديث من كثير من المصريين، والغرباء القادمين إلى مصر. وفي الشام اتصل صاحب الترجمة بأحمد بن طولون (أمير الديار المصرية والشامية والثغور) فحظي عنده، وصار من خاصته. وصف ابن كثير صاحب الترجمة بقوله: «صاحب المصنفات المفيدة والفوائد العزيزة، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة»، وقال محمد عبد الحي اللكنوي فيه: «إن له درجة عالية، ورتبة شامخة، وقد خالف بها صاحب المذهب (يعني أبا حنيفة) في كثير من الأصول، والفروع، ومن طالع «شرح معاني الآثار»، وغيره، من مصنفاته يجده يختار خلاف ما اختاره صاحب المذهب كثيرًا، إذا كان ما يدل عليه قويًا. فالحق أنه من المجتهدين المنتسبين الذين ينتسبون إلى إمام معين من المجتهدين، لكن لا يقلدونه لا في الفروع، ولا في الأصول، لكونهم متصفين بالاجتهاد، وإنما انتسبوا إليه لسلوكهم طريقه في الاجتهاد».

ولصاحب الترجمة مؤلفات نافعة، مهمة، ضمنها ما يراه، ويختاره من آراء أصولية، وغيرها، والتي ينقلها عنه الباحثون في العلوم الشرعية قديمًا، وحديثًا.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بالقاهرة في مستهل ذي القعدة، ودفن بالقرافة[2].

ومن آرائه التي اشتهر نقلها عنه أنه يقول كثيرًا بالنسخ، من غير ثبوته. كما قال ذلك الحافظ ابن حجر[3]، والإمام ابن حزم[4].

ابن القطان (. . . ـ 359 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن[5] البغدادي المعروف بابن القطان: فقيه، أصولي، من أئمة الشافعية. أخذ العلم عن ابن سريج، وهو آخر أصحابه وفاة.

---

(1) وكان إذا درس أو أجاب في شيء يقول؛ رحم الله خالي لو كان حيًا، لكفر عن يمينه.

(2) البداية/ 11/ 148 ـ شذرات/ 2/ 288 ـ الفوائد البهية/ 31 ـ وما بعدها/ طبقات الحفاظ/ ص 339.

(3) فتح الباري/ 7/ 609.

(4) الأحكام/ ج 4/ 483.

(5) أبو الحسين ـ بالياء ـ هكذا وردت كنيته في «البداية والنهاية» و«إرشاد الفحول» و«طبقات المصنف» وغيرها، ووردت في «طبقات الإسنوي» و«شذرات الذهب» بأبي الحسن ـ بغير ياء ـ، ويبدو أنه غلط.

ودرس ببغداد، وأخذ عنه العلم علماؤها، وكانت الرحلة إليه، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي، وتفرد به بعد أبي القاسم الداركي، له مصنفات في أصول الفقه، وفروعه، قال ابن كثير: «وكتب شيئًا كثيرًا».

ومن آرائه الأصولية: إن الإجماع السكوتي حجة، بشرط انقراض العصر، لأنه يبعد مع ذلك أن يكون السكوت لا عن رضى[1].

ومنها: أن الجواب إذا كان أعم من السؤال في ذلك الحكم الذي وقع السؤال عنه، يجب حمله على العموم[2].

توفي - رحمه الله تعالى - في جمادى الأولى[3].

أبو حامد الأسفراييني (344 - 406 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني، أبو حامد: من أئمة الشافعية، وأعلامهم، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي في زمانه. ولد في أسفرايين[4] (بالقرب من نيسابور)، وقدم بغداد، وهو صغير، سنة ثلاث، أو أربع وستين وثلاثمائة (364 هـ)، فدرس الفقه على أبي الحسن ابن المَرْزُبان[5] ولما مات ابن المرزبان سنة (366 هـ) انتقل إلى أبي القاسم الداركي. وروى الحديث عن الدراقطني، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي أحمد عبد الله بن عدي، وإبراهيم بن محمد بن عَبْدك الأسفراييني، وغيرهم. قال سليم الرازي تلميذه: إن الشيخ أبا حامد (يعني صاحب الترجمة) كان في أول أمره يحرس في بعض الدروب، ويطالع العلم في زيت الحرس، ويأكل من أجرة الحرس، وأنه أفتى، وهو ابن سبع عشرة سنة. ولم يزل تترقى به الأحوال، حتى سارت إليه رئاسة الدين، والدنيا، وعظم جاهه عند الملوك، مع الدين الوافر، والورع والزهد، والاستيعاب للأوقات بالتدريس والمناظرة، ومؤاخذة النفس على دقيق الكلام، ومحاسبتها على هفوات اللسان، وإن بادرت في وقت الإحسان. ولما جمع من العلوم ما جمع جلس للتدريس، وقد ابتدأه، وتصدر له سنة سبعين وثلاثمائة (370 هـ)، وانتفع الناس به. قال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي:

---

(1) الشوكاني/ إرشاد الفحول/ ص 84. (2) ن م/ ص 134.

(3) البداية والنهاية/ 11/ 228 - طبقات الإسنوي/ ص 329 - طبقات الفقهاء/ ص 121 - طبقات المصنف/ ص 209.

(4) ثم ضبط هذه الكلمة في ترجمة الأستاذ أبي إسحٰق الإسفراييني: إبراهيم بن محمد.

(5) بفتح الميم وسكون الراء وضم الزاي (انظر طبقات الإسنوي/ ص 364).

«انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد، وطبق الأرض بالأصحاب، وجمع مجلسه ثلاثمائة متفقه، واتفق الموافق والمخالف على تفضيله وتقدمه، في جودة الفقه، وحسن النظر، ونظافة العلم. وقال الخطيب: سمعت من يذكر أنه يحضر في مجلسه سبعمائة متفقه، وكان الناس يقولون: لو رآه الشافعي لفرح به. وقال ابن كثير: «قال الخطيب: ورأيته غير مرة، وحضرت تدريسه بمسجد عبد الله بن المبارك، في صدر قطيعة الربيع، وحدثنا عنه الأزجي، والخلال، وسمعت من يذكر أنه يحضر تدريسه سبعمائة متفقه».

وقال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي: «سألت القاضي أبا عبد الله الصيمري ـ وكان إمام أصحاب أبي حنيفة في زمانه ـ هل رأيت أنظر من أبي حامد؟، فقال: ما رأيت أنظر منه، ومن أبي الحسن الخرزي الداودي. وكان أبو الحسين البغدادي المعروف بالقدوري ـ إمام أصحاب أبي حنيفة في عصره ـ يعظمه، ويفضله على كل أحد، وحكى لي رئيس الرؤساء، وشرف الوزراء، وجمال الورى: أبو القاسم علي بن القاسم عن أبي الحسين القدوري أنه قال: الشيخ أبو حامد عندي أفقه، وانظر من الشافعي رضي الله عنهما. قال رئيس الرؤساء: فاغتظت منه من هذا القول. قال الشيخ الشيرازي ـ راوي هذه القصة ـ: هذا القول من أبي الحسين حمله عليه اعتقاده في الشيخ أبي حامد، وتعصبه على الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ، ولا يلتفت إليه، فإن أبا حامد، ومن هو أقدم منه وأعلم على بعد من تلك الطبقة، وما مثل الشافعي ومثل من بعده إلا كما قال الشاعر:

نزلوا بمكة في قبائل نوفل ونزلت بالبيداء أبعد منزل»

وقد بلغ صاحب الترجمة مبلغًا عظيمًا في نفوذ الكلمة وقوة التأثير في الناس، إلى درجة تهديده الخليفة بإزالته، وتنحيته. قال الإسنوي: «وحكى ابن الصلاح: أنه وقع بينه (أي بين صاحب الترجمة) وبين الخليفة في مسألة أفتى فيها [ما أوجب] أن كتب الشيخ له: «اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولانيها الله تعالى، وأنا أقدر أن أكتب رقعة إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث، أعزلك عن خلافتك».

وقال ابن كثير: «قال ابن خلكان: وقد اعترض عليه (أي على صاحب الترجمة) بعض الفقهاء في بعض المناظرات، فأنشأ الشيخ أبو حامد (صاحب الترجمة) يقول:

جفاء جرى جهرًا لدى الناس وانبسط وعذر أتى سرًا فأكد ما فرط

ومن ظن أن يمحو جلي جفائه خفي اعتذار فهو في أعظم الغلط»

وقد أثنى عليه العلماء، ووصفوه بغزارة العلم ودقة النظر، قال الإسنوي فيه: «شيخ الدهر بلا نزاع، ووجه العصر بغير دفاع، ذو الأصحاب الذين طبقوا الأرض، وملأت تصانيفه الطول والعرض».

له تصانيف، منها «التعليقة الكبرى في الفروع»[1]، وهو كتاب في خمسين مجلدًا، ذكر فيه خلاف العلماء، وأقوالهم، ومآخذهم، ومناظراتهم، حتى كان يقال له الشافعي. ومنها كتاب مطول في أصول الفقه. وقد انتشرت آراؤه الأصولية انتشارًا واسعًا في المراجع الأصولية[2]، ولا حاجة إلى إيرادها لتوفرها.

ولم يزل صاحب الترجمة على حاله من التدريس والإفتاء والتصنيف مدة خمس وأربعن سنة (45) إلى أن مات، وما قربت وفاته قال: لما تفقَّهنا متنا. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ ليلة السبت إحدى عشرة بقيت من شوال ودفن في داره بعدما صلي عليه في الصحراء، وكان الجمع كثيرًا، والبكاء غزيرًا. ثم نقل إلى مقبرة باب حرب سنة عشر وأربعمائة (410 هـ) رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وغفر لنا، وله، ولسائر المسلمين[3].

الجرجاني (. . . ـ 482 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس الجرجاني: قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها، ومن أعيان الأدباء في وقته. سمع من جماعات كثيرة. وتفقه بالشيخ أبي إسحٰق الشيرازي ببغداد.

له مصنفات في الفقه، والأدب. هذا هو ما ذكر له، إلا أن إسماعيل باشا ذكر له في «هدية العارفين» كتاب «المعاياة في الأصول»، وصاحب الترجمة ـ على أي حال ـ ليس بذلك الأصولي الذي ينطبق عليه مدلول لفظ الأصولي في الاصطلاح، ومن ثم لم أظفر له بأي رأي أصولي في المراجع الأصولية التي في يدي، إلا ما نقله ابن النجار في «الكوكب المنير» عن ابن العربي المعافري الفقيه المالكي من أنه سأل صاحب الترجمة بالبصرة عن المصطلحات الفقهية المعروفة وهي: السنة،

(1) وهو شرح على «مختصر المزني» (ن ظـ: هدية العارفين/ 1/ 71).
(2) ويورد في كتب الأصول بالشيخ أبي حامد.
(3) البداية/ 12/ 3 ـ 4 ـ شذرات الذهب/ 3/ 178 ـ 179 ـ طبقات الإسنوي/ ص 22 ـ 23 ـ طبقات الفقهاء/ ص 131 ـ 132 ـ صفحات من صبر العلماء/ ص 205 ـ 206.

والمستحب، والتطوع، والنفل، والمرغب فيه، ما حالها، فأجابه قائلاً: هذه ألقاب لا أصل لها، ولا نعرفها في الشرع[1].

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ راجعًا من أصبهان إلى البصرة[2].

ابن ورد (465 ـ 540 هـ)

أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن إدريس بن عبد الله التميمي، أبو القاسم، يعرف بابن ورد، من أهل المرية: فقيه مالكي. قال ابن فرحون: «قال الملاحي: كان من جلّة الفقهاء المحدثين. وقال ابن الزبير: كذلك، وزاد: أنه كان موفور الحظ من الأدب والنحو والتاريخ، متقدمًا في علوم الأصول والتفسير، حافظًا، متقنًا، انتهت إليه الرياسة في مذهب مالك، وإلى القاضي أبي بكر ابن العربي في وقتهما، لم يتقدمهما بالأندلس أحد في ذلك، بعد وفاة القاضي أبي الوليد ابن رشد.

ونقل (أي ابن الزبير) أن أبا عمر بن عات قال: حدثت أن القاضي أبا بكر ابن العربي اجتمع بابن ورد، وسهرا ليلة، وأخذا في التناظر والتذاكر، فكانا عجبًا: «يتكلم أبو بكر فيظن السامع أنه ما ترك شيئًا إلا أتى به، ثم يجيبه أبو القاسم بأبدع جواب ينسي السامع ما سمع قبله»، وكانا أعجوبتي دهرهما. وكان له مجلس يتكلم فيه على الصحيحين، ويخص الأخمسة بالتفسير. روى عن أبي علي الغساني، وأبي الحسين ابن سراج، وأبي بكر بن سابق الصقلي، وأبي محمد بن عبد الله بن فرج المعروف بابن العسال الزاهد، وغيرهم.

ووصفه مخلوف بقوله: «الفقيه، الأصولي، المفسر، الحافظ، العالم، المتفنن في كثير من العلوم». ثم قال: «روى عنه أبو جعفر بن عبيدة، وأبو إسحٰق بن عيادة، وجماعة»[3].

الغزنوي (. . . ـ 593 هـ)

أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد بن نوح الغزنوي ـ نسبة إلى غزنة[4] (بلدة

(1) ج 1/ 403 ـ 404.

(2) طبقات الإسنوي/ ص 112 ـ الأعلام/ 1/ 214 ـ هدية العارفين/ 1/ 80 ـ العقد المذهب/ ص 103.

(3) الديباج/ ص 104 ـ 105 ـ شجرة النور/ ص 134.

(4) غزنة ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي وفتح النون ـ: بلدة من أول بلاد الهند. ذكره ابن=

بالهند) جمال الدين: فقيه أصولي من أئمة الحنفية. تفقه على محمد بن يوسف بن محمد بن علي بن محمد بن علي العلوي الحسيني، ثم أخذ عن أبي بكر: صاحب «البدائع». وما زال يترقى في سلم العلم والمعرفة حتى انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي. له مصنفات، منها كتاب في أصول الفقه. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بحلب[1].

الشريشي السلاوي (581 ـ 641 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف القرشي التيمي، البكري، الصدقي، أبو العباس، تاج الدين الشريشي السلاوي: متصوف مالكي، وصف بأنه كان بارعًا في علم الكلام، وأصول الفقه، له شعر ولد بسلا (مدينة شمال المغرب بجوار عاصمته الرباط)، ونشأ بمراكش، فأخذ بها عن جماعة، وانتقل إلى فاس، فأخذ بها العلم عن أبي عبد الله محمد الكتاني، وغيره، وإلى الأندلس، وحج، وفي بغداد أخذ العلم عن أبي محمد عبد الرزاق بن محيي الدين بن الشيخ عند القادر الجيلاني، وأخذ طريق التصوف على يد أبي حفص السهروردي (عمر بن محمد)، وأخذ علم الكلام على تقي الدين المعروف بابن المقترح، وأخذ الأصول بالإسكندرية عن أبي الحسن الأبياري. وأخذ عنه العلم جماعة، منهم أبو عبد الله محمد بن إبراهيم القيسي السلاوي نزيل تونس.

قال مخلوف فيه: «كان وافر الحظ من علم البيان نحوًا وأدبًا، وشعرًا، محققًا لعلم الكلام، بارعًا في أصول الفقه، متفننًا في التصوف، وإليه انقطع، وعليه عول».

استقر صاحب الترجمة في الفيوم (بمصر) وفيها توفي ـ رحمه الله تعالى ـ رحمة واسعة[2].

ابن الحاج (. . . ـ 651 هـ)[3]

أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي أبو عمرو شهاب الدين الأزدي، المعروف

= السمعاني في الأنساب (الفوائد البهية/ ص 40) وفي معجم البلدان: 4: 201 ـ بعد ذكر هذا الضبط نفسه: هكذا يتلفظ بها العامة، والصحيح عند العلماء غزنين، ويعربونها جزنة. وهي مدينة واسعة في طرف خراسان.

(1) الفوائد البهية/ ص 40 ـ الأعلام/ 1/ 217 ـ هدية/ 1/ 98.

(2) شجرة النور الزكية/ ص 186 ـ الأعلام/ 1/ 219 ـ هدية العارفين/ 1/ 94.

(3) في تاريخ وفاته خلاف تردد فيه بين سنة سبع وأربعين وخمسمائة وبين سنة إحدى وخمسين=

بابن الحاج: فقيه مالكي من أهل إشبيلة (مدينة بالأندلس) قرأ على الشلوبين، وأمثاله. وصفه مخلوف بقوله: «كان علّامة، متفننًا، متحققًا بالعربية، حافظًا للغة».

وقال السيوطي في «بغية الوعاة»: «كان (يعني صاحب الترجمة) يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء. وقال عبد الملك: كان متحققًا بالعربية، حافظًا للغات، مقدمًا في العروض. روى عن الدباج. وقال في «البدر السافر»: برع في لسان العرب، حتى لم يبق فيه من يفوقه، أو يدانيه».

له مصنفات، منها كتاب اختصر فيه كتاب «المستصفى في أصول الفقه ـ للإمام أبي حامد الغزالي» ونقل أن اسمه «مختصر المستصفى»، ومنها كتاب شرح فيه مشكلات هذا الكتاب نفسه: المستصفى، وهو ما يسمى في كتب من ترجموا له بـ «حواش على مشكلات المستصفى».

ويلاحظ أن أهل الأندلس هم أكثر الناس اعتناء بكتاب «المستصفى» هذا، فإن أغلب من قاموا بالكلام عليه شرحًا، وتحشية، واختصارًا، هم من أهل الأندلس، ومن أشهرهم ابن رشد الحفيد الذي قام بحذف المقدمة المنطقية التي في أوله. وسيمر بنا ـ إن شاء الله تعالى ـ من هؤلاء الأندلسيين الذين وصفوا بما ذكر قوم.

ومن المعلوم أن الكتاب الذي يعتنى به في جهة ما دون الجهات الأخرى إنما يكون سببه كون ذلك الكتاب مؤلفًا على مذهب أهل تلك الجهة التي يعتنى فيها به. وهذا ما لا ينطبق هنا على كتاب المستصفى، فالمستصفى مؤلفه شافعي، وهو الإمام الغزالي ـ كما لا يخفى، والمذهب السائد في الأندلس هو المذهب المالكي منذ أن زال المذهب الأوزاعي، ثم من بعده المذهب الظاهري.

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ بإشبيلية[1].

ابن المنير[2] (620 ـ 683 هـ)

أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر بن علي، أبو العباس، ناصر الدين، المعروف بابن المنير، الجروي، الجذامي، الإسكندري: فقيه مالكي، أصولي، مفسر، نحوي، أديب، قاضي القضاة بالإسكندرية. سمع من أبيه،

= وخمسمائة.

(1) شجرة النور/ ص 184 بغية الوعاة/ 1/ 359 ـ 360 ـ هدية العارفين/ 1/ 95.

(2) بضم الميم وفتح النون وياء مثناة تحتية مشددة مكسورة. (الديباج/ ص 133).

ومن أبي بحر عبد الوهاب بن رواج بن أسلم الطوسي ـ بسماعه من السلفي، وتفقه بجماعة اختص منهم بالإمام جمال الدين أبي عمر بن عثمان بن الحاجب، الذي قال في صاحب الترجمة:

لقد سئمت حياتي اليوم لولا ... مباحث ساكن الإسكندريه
كأحمد سبطُ أحمد[1] حين يأتي ... بكل غريبة كالعبقريه
تذكرني مباحثه زمانًا ... واخوانًا لقيتهم سريه
زمانًا كان الأبياري فيه ... مدرسنا وتغبطنا البريه
مضوا فكأنهم أما منام ... وأما صبحة أضحت عشيه

وبعد أن جمع صاحب الترجمة من العلوم ما جعله في مرتبة الإمامة في فنون شتى تولى الخطابة بموطنه (الإسكندرية)، ثم انصرف عنها، ثم وليها مرة أخرى، وتصدر للتدريس، فدرس بالجامع الجيوشي، وغيره، وتخرج به جماعة، منهم ابن راشد القفصي. وولي نظر الأحباس والمساجد، وديوان النظر. ثم ولي القضاء نيابة عن القاضي ابن التنسي في سنة إحدى وخمسين وستمائة (651 هـ)، ثم ولي القضاء استقلالاً، وخطابة الإسكندرية في سنة اثنتين وخمسين وستمائة (652 هـ) ثم عزل عن ذاك، وصودر، ثم ولي، ثم عزل. أثنى عليه العلماء، ونقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه قال: الديار المصرية تفتخر برجلين في طرفيها، ابن دقيق العيد بقوص، وابن المنير بالإسكندرية. وقال ابن فرحون فيه: «كان إمامًا بارعًا، برع في الفقه، ورسخ فيه، وفي الأصلين، والعربية، وفنون شتى، وله اليد الطولى في علم النظر، وعلم البلاغة والإنشاء، وكان متبحرًا في العلوم، مدققًا فيها، وله الباع الطويل في علم التفسير، والقراءات، كان علامة الإسكندرية، وفاضلها».

وقال السيوطي فيه: «كان إمامًا في النحو والأدب والأصول، والتفسير، وله يد طولى في علم البيان والإنشاء».

وقال فيه مخلوف: «الفقيه، الأريب، الإمام الخطيب المتبحر في كثير من العلوم، العلّامة النظار، المقرىء، المحدّث، المفسّر، الفهّامة».

قال ابن العماد فيه: «برع في الفقه، والأصول، والنظر، والعربية، والبلاغة».

---

(1) قوله: «سبط أحمد» أشار به إلى جده لأمه، وهو كمال الدين الإمام أحمد بن فارس (الديباج/ ن ص).

وقال السيوطي: «وسئل عنه (أي عن صاحب الترجمة) ابن دقيق العيد، فقال: ما يقف في البحث على حد. وسأله ابن دقيق العيد عن الحجة في كون عمل أهل المدينة حجة، فقال: هل يتجه غير هذا، وتكلم كلامًا طويلاً، فلم يتكلم الشيخ معه، فلما خرج، سئل عن ترك الكلام معه، فقال: رأيت رجلاً لا يتصف منه إلا بالإساءة إليه».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في ربيع الأول، ودفن بتربة والده[1].

قلت: ذكر المترجمون لصاحب الترجمة أن له (أي لصاحب الترجمة) مؤلفات وصفت بأنها حسنة مفيدة، ولم أرهم ذكروا له مؤلفًا في أصول الفقه، غير أني رأيت الإمام الشوكاني في «إرشاد الفحول»[2] ينقل عن شرح للبرهان ينسبه لابن المنير، وَأظن أنه يقصد به صاحب الترجمة. والله أعلم.

العامري (. . . ـ 699 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن بن علي بن محمد العامري الغرناطي: قاض من المالكية. تولى القضاء بمواضع في الأندلس. من مؤلفاته «شرح المستصفى في أصول الفقه ـ للغزالي». توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بمالقة[3].

ابن البناء[4] (654 ـ 721 هـ)

أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العدوي، أبو العباس ابن البناء: فلكي من فقهاء المالكية كان أبوه بناء، ونشأ هو منصرفًا إلى العلم. ولد بمراكش، ونشأ بها، وأخذ عن جماعة من أهل العلم، منهم قاضي الجماعة بمراكش أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيىٰ المراكشي، وأبو عبد الله محمد بن البركات المشرف، وأبو العباس أحمد بن محمد المعافري المدعو ابن أبي عطاء، وغيرهم، وصحب الصوفي الزاهد أبا زيد الهزميري، وأخذ عنه، وانتفع به. وتفقه على أبي عمر الزناتي، وأخذ الأصول

(1) الديباج/ ص 132 ـ 133 ـ شجرة النور/ ص 188 ـ شذرات الذهب/ 5/ 381 ـ الفكر السامي/ 3/ 174 ـ الأعلام/ 1/ 220 ـ هدية العارفين/ 1/ 99 ـ وفيه أن المترجم له مات قتيلاً.

(2) انظر ص 183 باب النسخ ـ وص 209 في مسألة تعدد العلل مع اتحاد الحكم «باب أركان القياس».

(3) هدية العارفين/ 1/ 102.

(4) وقع الخلاف في تاريخ ولادته على ثلاثة أقوال: 654، و649 و656.

على أبي الوليد بن حجاج، وعلم السنن عن قاضي الجماعة بفاس: أبي الحجاج يوسف التجيبي المكناسي، وغيره، وحدث عن يعيش بن القديم. ثم تصدر للتدريس والتعليم، وكان يشغل من بعد صلاة الصبح إلى قرب الزوال مدة إلى أن كان سنة تسع وتسعين وستمائة (699 هـ) فخرج إلى الصلاة في يوم ريح وغبار، وتأذى بذلك، وأصابه يبس في دماغه، وكان له مدة لا يأكل ما فيه روح، فبدت منه أحوال لم يعهدوها منه، وصار يكاشف كل من دخل عليه، ويخبره بما هو عليه، فأمر الشيخ أبو زيد عبد الرحمٰن بن عبد الكريم الأغماتي أهله أن يحجبوه، فأقام سنة، ثم صح، وخرج إلى الناس، وصار يذكر فيما جرى له من ذلك عجائب، وأنه رأى صورًا علوية وجوههم مضيئة، فكلموا بعلوم لا تتعلق بمعاني القرآن بأساليب بديعة. قال: ثم هجم على جماعة في صوامع مفزعة، وذكر كلامًا طويلاً.

وكان فاضلاً، نبغ في علوم شتى، أخذ عنه العلم جماعة، منهم محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحاج، وأبو زيد عبد الرحمٰن البجائي، وأبو جعفر بن صفوان.

أثنى عليه جماعة من أهل العلم، ونقل عن الحافظ ابن رشيد أنه قال: لم أرَ عالمًا بالمغرب إلا رجلين: ابن البناء بمراكش، وابن الشاط بسبتة.

له مصنفات[1]، منها في أصول الفقه «شرح التنقيح ـ للإمام أبي العباس القرافي»، و«منتهى السول في علم الأصول».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ وهو على حاله من الاشتغال بالعلم ـ بمراكش[2].

الحراني (702 ـ 745 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، أبو العباس، شهاب الدين الحراني، ثم الدمشقي: فقيه حنبلي، عالم بالأصول. سمع من جماعة، منهم ابن الموازيني، وغيره. وطلب بنفسه، وسمع الكثير، وكتب الأجزاء، وتفقه في المذهب الحنبلي، وقرأ الأصول، وناظر، وكان من أعيان المذهب الحنبلي، فيه دين، وتقوى، ومعرفة بالفقه، أخذ عن الذهبي، ومعه.

---

(1) ترجم منها إلى الفرنسية ونشر بها كتابه «تلخيص أعمال الحساب» (الفكر السامي/ ص سا).

(2) شجرة النور/ ص 216 ـ الفكر السامي/ 3/ 279 ـ الدرر الكامنة/ 1/ 165 ـ الأعلام/ 1/ 222 ـ هدية العارفين/ 104 ـ 105 ـ البدر الطالع/ 1/ 74 ـ 75.

وهو الذي بيّض مسودّة آل تيمية في أصول الفقه.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في جمادى الآخرة بدمشق، ودفن بمقبرة الباب الصغير[1].

وكتاب «المسودة في أصول الفقه» هذا الذي بيّضه صاحب الترجمة تعاقب على تأليفه ثلاثة من أعلام آل تيمية، وهم الشيخ أبو البركات عبد السلام ابن تيمية جد شيخ الإسلام ابن تيمية المعروف والشيخ عبد الحليم والده، وشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد. وقد نشر هذا الكتاب[2] بتحقيق الأستاذ محمد محيي بن عبد الحميد. وقد أثنى في مقدمته (أي في هذا الكتاب)، ووصفه بأمرين: الأول الاستيعاب، والاستقصاء في إيراد الأقوال التي في المسألة المبحوثة مع بيان أصحابها، وقال عن ذلك: وهذا مما يدل على طول الباع وسعة الإطلاع. (الثاني) ذكر ما اصطلح علماء الأصول على تسميته «تحرير محل النزاع» فإنك ـ كما قال ـ لتقرأ هذا الكتاب في موضوع ما، فتجد الأئمة الثلاثة (يعني آل تيمية المذكورين) يذكرون المسألة بعد المسألة في نفس الموضوع. وفي كل مسألة منه يوضحون فرقًا بين قول وقول، حتى إذا تمت مسائل هذا الموضوع يكون الفرق بين الأقوال قد اتضح غاية الاتضاح، فتستطيع أن تحدد تحديدًا دقيقًا موطن اتفاق أصحاب هذه الأقوال، وموطن اختلافهم». ثم استطرد وقال: ولا شك في أنه قد كان في عزم الشيخ الإسلام أن يعيد النظر في ترتيب هذا الكتاب، وأن يضيف إليه شيئًا من البسط والاستدلال، كعادته في سائر مؤلفاته، لكن اشتغاله بالدعوة إلى الله، ووقوفه في وجه الحاسدين له الشاغبين عليه، واستماع الأمراء والسلاطين إلى أقوال الناقمين، وتعرضه للمحنة، كل ذلك حال بينه وبين ما يريد، ومع ذلك فالكتاب على حاله من خير ما أخرج للناس من كتب أصول الفقه، وسيجد الباحث فيه غناء عن مطالعة كثير من الأمهات[3].

ابن الأنصاري (660؟ ـ 749)

أحمد بن محمد بن قيس أبو العباس شهاب الدين المعروف بـ «ابن الأنصاري» وبـ «ابن الظهير»: فقيه شافعي، وصف بأنه فقيه الديار المصرية، وعالمها، وشيخ الشافعية بها، وأنه إمام في الفقه والأصلين.

(1) شذرات الذهب/ 6/ 142 ـ المنهج الأحمد/ 3/ 197.
(2) الناشر دار الكتاب العربي/ بيروت. (3) ص 7 ـ 8.

ولد ببلاد الجيزة[1] (بليدة بمصر) ثم ورد القاهرة، فنزل المدرسة الفاضلية، فأخذ العلم عن جماعة، منهم الضياء جعفر، وسمع من جماعة، فبرع في المذهب، وكان فصيحًا، إلا أنه لا يعرف النحو، فكان يلحن كثيرًا. وبعد أن جمع من العلم والمعرفة ما جمع تصدر للتدريس، والإفتاء، والاشغال بالعلم، فدرس بالمدرسة الكهارية بالقاهرة، وبالزاوية الكبيرة بجامع مصر، وهو موضع حلقة الإمام الشافعي، ثم خرج عنه لإساءة تصريفه بإيجار وقفه لبعض المتوجهين. ودرس ـ أيضًا ـ بالإسكندرية بالمدرسة الحافظية بها، ويعرف في الإسكندرية بالشافعي. ثم فوض إليه تدريس الشامية البرانية[2] والعذروية[3] بدمشق، فكره الانتقال إلى الشام، فأعطى الدرسين للشيخ زين الدين ابن المرحل، وأخذ المشهد الحسيني، واستقر به إلى أن مات. قال ابن العماد، فيه: «فقيه الديار المصرية، وعالمها. برع في المذهب. ودرس، وأفتى، وأشغل بالعلم، وشاع اسمه، وذاع صيته، وحدث بالقاهرة، والإسكندرية. قال السبكي: لم يكن بقي من الشافعية أكبر منه. وقال الزين العراقي في «ذيله»: فقيه القاهرة، كان مدار الفتيا بالقاهرة عليه، وعلى الشيخ شمس الدين ابن عدلان.

وقال الإسنوي: «كان إمامًا في الفقه والأصلين، ومات وهو شيخ الديار المصرية».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بالطاعون يوم عيد الأضحى، أو يوم عرفة، وفي يده تدريس المشهد الحسيني، والإعادة بالمدرسة الظاهرية[4].

السيرامي[5] (. . . ـ 790 هـ)

أحمد بن محمد علاء الدين السيرامي: فقيه حنفي، اشتغل في بلده بطلب العلم على جماعة، حتى برع في الفقه، والأصول، والمعاني، والبيان، فكان من كبار العلماء في المعقولات، ودرس في عدة بلاد، ثم قدم ماردين، فأقام بها مدة، ثم

(1) بكسر الجيم (معجم البلدان: 2: 200).

(2) هي المدرسة التي أنشأتها الخاتون ست الشام أخت الملك الناصر صلاح الدين ودفنت فيها سنة (916 هـ) (من تقريرات الدكتور طبارة على «نزهة الأنام» هامش ص 154).

(3) هي المدرسة المنسوبة إلى الست عذراء بنت أخي صلاح الدين يوسف بن أيوب (ن م/ ص 37).

(4) شذرات/ 6/ 159 ـ طبقات الإسنوي/ ص 59 ـ العقد/ ص 407.

(5) بالسين المهملة المكسورة بعدها تحتانية ساكنة (شذرات/ 6/ 313).

فارقها لزيارة القدس، فلزمه أهل حلب للإفادة، فوصل حلب، فقطنها، ولما أنشأ الملك الظاهر برقوق مدرسته التي بين القصرين استدعاه، فقدم في سنة ثمان وثمانين وسبعمائة (788 هـ) فولاه المدرسة المذكورة، وذلك في ثاني عشر رجب من السنة المذكورة، فاستقر فيها مدرسًا للعلم، والفقه الحنفي، فابتدأ الدراسة فيها وتكلم على قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: الآية 26]، ثم أقرأ «الهداية»[1] وغير ذلك من كتب الفقه والأصول، وأفاد الناس في علوم عديدة. وكان إليه المنتهىٰ في علم المعاني والبيان، وكان متوددًا للناس، محسنًا إلى الطلبة، قائمًا في مصالحهم، لا يلوي بسره على أحد، مع الدين المتين والعبادة الدائمة. قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»: «وكان شيخنا عز الدين ابن جماعة يقرظه، ويفرط في وصفه بالفهم والتحقيق، ويذكر أنه تلقف منه أشياء لم يجدها مع نفاستها في الكتب. ولم يزل على حاله موصوفًا بالديانة والخير والانجماع والتواضع وكثرة الأسف على نفسه، والاعتراف بالتقصير في حق ربه، إلى أن صار يعتريه الربو وضيق النفس، فمرض به إلى أن مات في ثالث جمادى الأولى - رحمه الله تعالى -»[2].

الطوخي (... - 893 هـ)

أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الطوخي شهاب الدين المصري، المعروف بابن رجب الشافعي. من مؤلفاته «نظم جمع الجوامع - في الأصول - للسبكي» و«نظم الورقات - في الأصول - لإمام الحرمين - الجويني»[3].

ابن التنيسي[4] (740 - 801 هـ)

أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عواض الزبيري الإسكندري أبو العباس، الشهير بابن التنيسي: قاض من فقهاء المالكية، ينسب إلى التنيسي، وهو جده لأمه، ويسوق له نسبًا إلى الزبير بن العوام وإلى ذلك سار فيه قول صهرهم العلامة بدر الدين الدماميني:

وأجاد فكري في بحار علومه ... سبحا لأنك من بني العوام

---

(1) وهو كتاب في فروع الفقه الحنفي ألّفه الإمام علي بن أبي بكر برهان الدين المرغيناني (المتوفى سنة 593 هـ).

(2) الدرر الكامنة/ 1/ 181 - شذرات/ 313 - 314.

(3) هدية العارفين/ 1/ 135.

(4) بفتح التاء المثناة فوق (توشيح الديباج/ ص 55).

أخذ صاحب الترجمة العلم عن جماعة من الشيوخ. وكان من الأئمة الأعلام، عارفًا بالأحكام، كثير العناية بالتجارة. تولى القضاء، ولم يكن دخل فيه إلا صيانة لماله، تولى القضاء بالإسكندرية سنة إحدى وثمانين وسبعمائة (781 هـ) وتناوب فيه هو وابن الربعي مدة، إلى أن استقر صاحب الترجمة في قضاء الديار المصرية في رابع عشر ذي القعدة سنة أربع وتسعين وسبعمائة (794 هـ)، فتحول بعياله، وأهله وأسبابه، فباشر القضاء بعفة ونزاهة وطهارة الذيل وسلامة الباطن وقلة الكلام حتى كان يقال: لم يسمع منه ذم أحد بقول ولا فعل. وكانت أيامه كالعافية، والرعية في أمان على أنفسهم وأموالهم، ولم يعرف الناس قدره حتى فقد، ولم يدخل عليه في طول ولايته خلل. وفي الجملة كان هو وابن خير قبله من محاسن الوجود. وناب عنه (أي عن صاحب الترجمة) بدر الدين الدماميني. هذا فيما يخص جانب القضاء في حياة صاحب الترجمة، وأما ما يخص جانب التدريس فإنه قد أخذ عنه ابن مرزوق الجد، وتذاكر معه في تفسير آية الكرسي، وأنها اشتملت على سبعة عشر اسمًا من أسمائه تعالى ما بين ظاهر ومضمر، وأخذ عنه ـ أيضًا ـ البدر الدماميني الذي ذكر أنه ينوب عنه في القضاء، كما أخذ عنه كذلك أبو مهدي الوانوغي صاحب «الحاشية على المدونة». وكان (أي صاحب الترجمة) من بيت رئاسة وشرف، فأبوه جمال الدين محمد بن محمد كان قاضي الإسكندرية.

له (أي لصاحب الترجمة) مصنفات، منها شرح له على «مختصر المنتهى ـ للإمام ابن الحاجب» هذا ما ذكرته المصادر التي ينبغي أن يعتمد عليها في مثل هذه المواضع، وذكر إسماعيل باشا في «هدية العارفين» أن الذي شرحه صاحب الترجمة هو «منتهى السول والأمل» وهو لابن الحاجب ـ أيضًا ـ، ولا يخفى أن ذلك غلط، فـ «منتهى السول والأمل» لم يشرحه أحد ـ على ما رأيت ـ وكثيرًا ما يقع إسماعيل باشا في مثل هذه الأغلاط، ومثله في ذلك حاجي خليفة في «كشف الظنون».

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ في ليلة أول يوم من رمضان[1].

ابن زكري (. . . ـ 899 هـ)

أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني أبو العباس: فقيه مالكي أصولي بياني من أهل تلمسان (مدينة بالجزائر) نشأ يتيمًا، وتعلم الحياكة، فاستؤجر للعمل

(1) توشيح الديباج/ 55 ـ 56 ـ شجرة النور/ ص 224 ـ هدية العارفين/ 1/117.

بنصف دينار في الشهر، فرآه العلامة ابن زاغو، فسأله عن ولي أمره، فقال: أمي، فذهب إليها، وتعهد بأن يعطيها في كل شهر نصف دينار، وأن يفقه ولدها ويؤدبه، فرضيت، واستمر إلى أن نبغ واشتهر. وقد أخذ عن علماء وشيوخ، منهم ابن مرزوق الحفيد، وقاسم العقباني، ومحمد بن العباس، بالإضافة إلى ابن زاغو السابق ذكره. قال مخلوف في وصفه: «الإمام، العالم، المتفنن، الهمام، الفروعي، الأصولي، النظار، الشاعر المفلق».

وقال الحجوي فيه: «علامة تلمسان ومفتيها وحافظها المتفنن الأصولي الفروعي، المفسر».

وأخذ عنه العلم جماعة، منهم أحمد بن أطاع الله، والشيخ زروق، وابن مرزوق حفيد الحفيد.

وله (أي لصاحب الترجمة) منازعات مع الشيخ السنوسي في مسائل من العلم. وسئل أبو العباس ابن داود الأندلسي عن علماء تلمسان، فقال: العلم مع التنسي، والصلاح مع السنوسي، والرئاسة مع ابن زكري».

لصاحب الترجمة مصنفات، منها «شرح الورقات في أصول الفقه ـ لإمام الحرمين».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر صفر[1].

ابن لقمان (. . . ـ 1039 هـ)

أحمد بن محمد بن لقمان بن أحمد بن شمس الدين ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى: أحد علماء الزيدية المشاهير من أهل اليمن. لقي جماعة من أعيان العلماء، وأخذ عنهم، وشهد له بالفضل أكابر منهم السيد العلامة الحسن ابن الإمام القاسم فإنه وصفه بالاجتهاد. وكان يدرس الطلبة بجامع شهاره، وهو من أمراء الجيوش أيام المؤيد بالله: محمد بن القاسم. له مصنفات، منها «شرح الكافل ـ في الأصول». توفي ـ رحمه الله تعالى ـ يوم الخميس تاسع عشر رجب. ودفن بقلعة غمار من جبل رازح[2](*).

(1) شجرة النور/ 267 ـ الأعلام/ 1/ 231 ـ الفكر السامي/ 3/ 312 ـ توشيح الديباج/ ص 61.

(2) البدر الطالع/ 1/ 81 ـ 82 ـ الأعلام/ 1/ 237 ـ هدية العارفين/ 1/ 157.

(*) وفي القاموس (مادة رزح): ورازح أبو قبيلة من خولان ـ وفي «معجم البلدان: 2: 407: «خولان» ـ بفتح أوله وتسكين ثانيه وآخره نون ـ: مخلاف من مخاليف اليمن».

الغنيمي (964؟ ـ 1044 هـ)

أحمد بن محمد بن علي شهاب الدين الغنيمي، الأنصاري، الخزرجي: فقيه حنفي باحث من أهل مصر. نسبته إلى غنيم (وهو أحد جدوده). كان يدرس في جامع ابن طولون في القاهرة. له مصنفات، منها حواش في أصول الفقه[1].

الدمياطي (... ـ 1117 هـ)

أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد (أو محمد) بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء: فقيه شافعي عالم بالقراءات، من فضلاء النقشبنديين، كان جامعًا بين الحقيقة والشريعة. ولد بدمياط[2] (مدينة بمصر) ونشأ بها، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، وأقام بدمياط. ودرس بالمسجد الحرام، ومن جملة ما درسه فيه شرح العلامة محمد بن أحمد المحلي على «الورقات في أصول الفقه ـ لإمام الحرمين الجويني». وتولى الإفتاء ببلد الله الحرام: مكة المكرمة.

له مصنفات، منها في أصول الفقه حاشية على «شرح المحلي على الورقات، المذكور، وأول هذه الحاشية: «الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدًا ﷺ أطيب الأصول، وطهر فروعه وخصه بالكتاب العزيز المعجز للفحول». إلى أن قال جامع هذه الحاشية: «وبعد: فهذه تقريرات شريفة وعبارات لطيفة لشيخنا علامة مصره وفريد عصره الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي، مفتي بلد الله الحرام مكة المكرمة، تغمده الله بالرحمة والرضوان على «شرح ورقات» أبي المعالي إمام الحرمين للشيخ جلال الدين المحلي أنزل الله عليه سحائب رحمته، وأسكنه بحبوحة جنته، جردتها بأمره من خطه بهامش نسخته حين قراءته الشرح المذكور لجمع من الطلبة بالمسجد الحرام».

وقد ضمن صاحب الترجمة هذه الحاشية مباحث قيمة، وَمسائِل مهمة، يبدو أنه استخلصها من الحواشي المطولة التي على «جمع الجوامع ـ لتاج الدين السبكي» وشرحه للمحلي. وقد سلك صاحب الترجمة في حاشيته هذه مسلك الإيجاز

(1) الأعلام/ 1/ 238 ـ هدية العارفين/ 1/ 158

(2) مدينة قديمة بين تنيس ومصر (معجم البلدان/ 1/ 472).

والاختصار وطي معان كثيرة في عبارات قليلة. مع استعمال لغة عميقة في معناها، لغة يغلب عليها طابع البلاغة العلمية، مع تقرير مسائل الأصول على المذهب الشافعي أصالة دون الإشارة إلى أي خلاف في المسائل التي فيها خلاف، وهو ما يدل على أن الطلبة الذين يدرس لهم صاحب الترجمة هذا العلم هم من الشافعية. وهذا ليس باستنتاج لازم من هذا الأساس، وإنما هو أمر ثبوته راجح.

ويلاحظ أن جامع هذه الحاشية لم يذكر فيها تاريخ انتهائه من تأليفها وجمعها[1].

توفي صاحب الترجمة ـ رحمه الله تعالى ـ بالمدينة المنورة حاجًا، ودفن في البقيع[2].

الكواكبي (1054 ـ 1124 هـ)

أحمد بن محمد بن حسن الكواكبي: فقيه حنفي من أهل حلب. كان مفتي الحنفية بها. له شروح وحواش في الفقه والأصول والبلاغة. وله نظم جيد. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في الآستانة، وهو مفتيها[3].

الولالي (... ـ 1128 هـ)

أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب الولالي (نسبة إلى بني ولال: قبيلة من قبائل العرب بالمغرب) من أهل فاس، أخذ عن أعلام، وانتصب للتدريس على عهد السلطان: إسماعيل، بقصبة فزانة، ومسجد الإسماعيلية بمكناسة. له مصنفات، منها «حاشية على شرح المحلي».

وقد وصف مخلوف صاحب الترجمة بالإمام العلّامة المحقّق النسّابة الفهّامة المدقّق.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في ثاني رجب بمكناسة[4].

---

(1) طبعت بالمطبعة الحلبية بمصر سنة 1374 هـ. الطبعة الثالثة.

(2) الأعلام/ 1/ 240 ـ هدية العارفين/ 1/ 167 ـ 168 ـ حاشية الدمياطي على شرح المحلي على الورقات في أصول الفقه لإمام الحرمين/ ص 2.

(3) الأعلام/ 1/ 240 ـ هدية العارفين/ 1/ 169.

(4) شجرة النور/ 131 ـ 132 ـ هدية العارفين/ 1/ 170.

أحمد آبادي (1064 ـ 1155 هـ)

أحمد ابن الشيخ محمد صالح نور الدين الأحمد آبادي الهندي الحنفي. له مصنفات كثيرة، منها «حاشية على التلويح ـ في أصول الفقه»[1].

كاكه البرزنجي (. . . ـ 1305 هـ)

أحمد بن محمد معروف بن مصطفى بن أحمد الحسيني النودهي (نسبة إلى نوده: قرية من قرى السليمانية) البرزنجي (نسبة إلى برزنج ـ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الزاي وسكون النون وجيم ـ مدينة من نواحي أران) الشهرزوري، الشافعي، القادري النقشبندي: من أفاضل سادة البرزنجية. له مصنفات، منها «شرح سلم الوصول إلى علم الأصول» لوالده.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ ببلدة السليمانية في شهر محرم[2].

قاضي زاده (. . . ـ 988 هـ)

أحمد بن محمود شمس الدين الأدرنوي المعروف بقاضي زاده: فقيه حنفي، من الروم. كان أبوه قاضيًا بأدرنة، وتولى هو قضاء حلب بضع سنوات، ثم قضاء القسطنطينية، فقضاء عسكر الروم إيلي. وأبعد في أواخر أيام السلطان سليم. وأعيد في أيام مراد خان. ثم قلد الفتوى بدار السلطنة إلى أن توفي. وصفه البغدادي في «هدية العارفين» بشيخ الإسلام.

له مصنفات، منها «تعليقة على التلويح في كشف التنقيح ـ في الأصول».

قال ابن العماد: «قال في «العقد المنظوم»: كان ـ رحمه الله ـ من أساتذة العلوم والجهابذة القروم، طالما جال في ميدان الفضائل، وبرز، وأحرز من قصبات السبق في مضمار المعارف ما أحرز، أفحم من عارضه بشقاشقه الهادرة، وأرغم من عاناه بحقائقه النادرة، كثير الاعتناء بدرسه، دائم الاشتغال في يومه وأمسه، رفيع القدر شديد البأس عزيز النفس، يهابه الناس (. . .) وكان في أيام قضائه بالعسكر ثانيًا سببًا لسنن جميلة، منها تقديم قضاء العسكر على غير الوزراء وأمير الأمراء، وكانوا قبل ذلك يتقدم عليهم من كان أمير الأمراء في الممالك.

---

(1) هدية العارفين/ 1/ 173.

(2) هدية العارفين/ 1/ 192 ـ معجم البلدان/ 1/ 382.

وبالجملة، فإنه كان ـ رحمه الله ـ عين الأعيان وقدوة الزمان وفارس الميدان، غير أن فيه من التهور المفرط والحدة ما زاد على المعتاد ـ ستره الله بفضله يوم التناد. وتوفي بآخر الربيعين بقسطنطينية. ودفن قريبًا من جامع السلطان محمد[1].

الخادمي (. . . ـ 1165 هـ)

أحمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي الرومي (التركي): كان يدرس بخادم. صنف «حاشية على مرآة الأصول»[2].

المراغي (. . . ـ 1371 هـ)

أحمد بن مصطفى المراغي: مفسر مصري، من العلماء. تخرج بدار العلوم سنة 1909 م. ثم كان مدرس الشريعة الإسلامية بها. وولي نظارة بعض المدارس. وعين أستاذًا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية غوردون بالخرطوم (المسماة الآن بجامعة الخرطوم).

له كتب، منها «الوجيز في أصول الفقه» مطبوع في مجلدين.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في القاهرة[3].

الزاقي الكاشاني[4] (. . . ـ 1244 هـ)

أحمد بن مهدي بن أبي ذر الكاشاني، الزاقي: من علماء الإمامية، ومجتهديهم.

له تصانيف كثيرة. منها «منهاج الوصول إلى علم الأصول» مجلدان. و«مفتاح الأحكام» مختصر في أصول الفقه و«تنقيح الفصول شرح تجريد الأصول» لوالده. و«عين الأصول».

---

(1) شذرات الذهب/ 8/ 414 ـ 415 ـ الأعلام/ 1/ 254 ـ 255 ـ هدية العارفين/ 1/ 147 ـ الكواكب السائرة/ 3/ 109 ـ وفيه أن صاحب الترجمة توفي في خامس ربيع الأول. وفيه ـ أيضًا ـ أنه تولى الإفتاء بإسلام بول (دار السلطنة) بعد حامد أفندي.

(2) هدية العارفين/ 1/ 175. (3) الأعلام/ 1/ 259.

(4) كاشان ـ بالسين المعجمة وآخره نون ـ: مدينة بما وراء النهر، على بابها وادي أخسيكث (معجم البلدان/ 4/ 430) ـ وَالقاساني الذي يرد ذكره في كتب الأصول هو محمد بن إسحٰق، وهو ظاهري المذهب إلا أنه خالف داود في مسائل.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بقرية الزاق (من قرى كاشان) ونقل نعشه إلى النجف فدفن فيه[1].

ابن طاووس (. . . ـ 673 هـ)

أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد الطاووسي الحسني جمال الدين، أبو الفضائل الحلي: من فقهاء الشيعة.

من كتبه «العدة في أصول الفقه». قال الزركلي: من فقهاء الإمامية ومحدّثيهم. من أهل الحلة. لقبه بعض المؤرخين بفقيه أهل البيت، له شعر، وعلم بالأدب، ومصنف مجتهد. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بالحلة[2]، ودفن بها[3].

الحسيني (. . . ـ 689 هـ)

أحمد بن ناصر بن طاهر أبو المعالي برهان الدين الحسيني الحنفي. من مؤلفاته «كتاب الأصول» فيه سبعون ألف مسألة[4].

ابن أبي منصور (. . . ـ 320 هـ أو 327 هـ)

أحمد بن يحيىٰ بن أبي منصور البغدادي. من كتبه «كتاب الإجماع» و«كتاب المدخل إلى مذهب الطبري[5].

المهدي لدين الله (775 ـ 840 هـ)

أحمد بن يحيىٰ المرتضى بن مفضل بن منصور بن مفضل، الحسني العلوي من سلالة الهادي إلى الحق: عالم من علماء الشريعة والأدب من أئمة الزيدية. ولد في مدينة ذمار يوم الاثنين سابع شهر رجب. واشتغل بقراءة علم العربية، فلبث في قراءة النحو والتصريف والمعاني والبيان قدر سبع سنين، وبرع في هذه العلوم الثلاثة، وفاق غيره من أبناء زمانه، ثم أخذ في علم الكلام على صنوه الهادي، وعلى القاضي يحيىٰ بن محمد المدحجي، فسمع على الآخر الخلاصة وحفظ «الغياضة» ثم «شرح الأصول» للسيد مانكديم[6]. ثم أخذ في علم اللطيف فقرأ تذكرة ابن متويه على

(1) الأعلام/ 1/ 260 ـ 261 ـ هدية العارفين/ 1/ 185.
(2) الحلة ـ بالكسر ثم التشديد: مدينة كبيرة بين الكوفة والبصرة (معجم البلدان/ 2/ 294).
(3) الأعلام/ 1/ 261 ـ هدية/ 1/ 97. (4) هدية العارفين/ 1/ 100.
(5) هدية العارفين/ 1/ 58.
(6) معنى «مانكديم»: صاحب وجه كالقمر (اغابزري الطهراني/ طبقات أعلام الشيعة/ القرن=

القاضي المذكور مرة. ثم على القاضي علي بن عبد الله بن أبي الخير مرة أخرى، ثم قرأ عليه المحيط والمعتمد لأبي الحسين البصري ومنتهى السؤل. وسمع على الفقيه علي بن صالح السيرة النبوية ونظام الغريب، ومقامات الحريري. وعلى المقرىء المعروف بابن النساخ الكشاف، وعلى أخيه الهادي المتقدم علم الفقه وقرأ غير ذلك وتبحر في العلوم واشتهر فضله وبعُدَ صيته وصنف التصانيف.

ولما اشتهرت فضائله وكثرت مناقبه بايعه الناس عند موت الإمام الناصر في شهر شوال سنة 793 بمدينة صنعاء بمسجد جمال الدين، ثم خرجوا إلى بيت بوس فترجح لأهل بيت بوس أن تكون الدعوة من مكانهم وأظهروا الكلام والتنصير، فبادر رجل من صنعاء فوجد أهل صنعاء في صلاة الجمعة وقد كانت وقعت المبايعة بالليل لولد الإمام الناصر، وهو الإمام المنصور علي بن صلاح الدين. فلما بلغهم ذلك انزعجوا وجعلوا مخرجهم من الجامع إلى حصار بيت بوس، فأحاطوا به ووقع القتال، فقتل من أهل بيت بوس نحو عشرة، ومن جيش المنصور علي بن صلاح قدر خمسين، في ثلاثة عشر يومًا.

ثم وقع الصلح بين الجميع على أن يرجعوا إلى ما يقوله العلماء ورجعوا جميعًا إلى صنعاء ومعهم صاحب الترجمة. فلما وصلوا إلى صنعاء لم يحصل منهم الوفاء بما وقع عليه التصالح فرجع من ناحية باب شعوب، هو وسبعة أنفار في الليل ووصلوا إلى بني شهاب فأجابوا دعوته وامتثلوا أمره ومضت أوامره هنالك وجرت أحكامه فأخرج المنصور إلى قتاله بعض المقدمين من أمرائه فكان النصر لصاحب الترجمة.

ثم استخلف على جهات أنس، السيد علي بن أبي الفضائل وعزم، ووصلته الكتب من أهل الجهات العليا ومن الأشراف آل يحيىٰ وأهل الظاهر واستدعوه للنهوض إلى صعده. فلما وصل إلى مجيب من جهة حضور لقيه العلماء والقبائل.

ثم وصلته رسل الأمراء بني تاج الدين، أهل الطويلة وكوكبان فتقدم إلى الطويلة وصولحت جميع تلك الجهات ودخلت تحت طاعته، فلما علم المنصور وأمراؤه بذلك خافوا منه على صعده. فراسلوا السيد علي بن أبي الفضائل بأنهم لا يريدون إلا

= 6/ ص 106).

الحق وأنهم مع اختلاف الكلمة يخافون على البلاد من سلطان اليمن وعرفوه أنه يسترجع الإمام.

فوصلت إليه كتب السيد يستنهضه ويحرج عليه بأنه لا يجوز التأخر ساعة واحدة فرجع فلم يقع الوفاء بما وعده المنصور فأقام الإمام في رحابه ثم خرج جيش من صنعاء من جيش المنصور على غرة. فلم يشعر الإمام إلا وقد أحاطوا به فلما علم أنه لا طاقة له بهم وقع الصلح على سلامة من معه من العلماء وسائر أصحابه، ويخرج هو إليهم يذهبون به معهم.

فلما صار في جامع معبر نقضوا عهدهم وقتلوا من كان في الدار وكان في المقتولين ثمانية من الفقهاء، وسلم منهم جماعة فأسروا معه ودخلوا بهم ذمار دخلة منكرة ثم قيدوه وقيدوا معه السيد علي بن الهادي بن المهدي، والفقيه سليمان وغيرهم بقيود ثقيلة وأطلقوا بقية الفقهاء. ثم ساروا إلى صنعاء فلما قربوا منها أحاط بهم السفهاء يؤذونهم بالكلام وهم في المحمل. فقال الفقيه سليمان ادع عليهم فرفع سجاف المحمل وسلم عليهم فلما رأوه كفوا عن الأذية ودعوا الله أن ينفعهم به.

ثم سجن بقصر صنعاء من سنة 794 إلى سنة 801 وفي الحبس صنف الأزهار ثم خرج بعناية من الذين وضعوا لحفظه وكان خروجه بين المغرب والعشاء وسار إلى هجرة العين. ثم طلع في جوف الليل إلى حصن ثلا وطلب الناس منه إظهار الأمر الذي كان عليه فرجح التأخير حتى يختبرهم ثم بعد ذلك تقدم على صعدة مع علي بن المؤيد وقد دعا في أيامه حبسه فافتتحا صعدة. ثم قدم المنصور بعض أمرائه ثم تلاشى الأمر وتثبط الناس عن نصرته فأراح قلبه عن التعلق بهذا الأمر وعكف على التصنيف وأكب على العلم حتى توفاه الله تعالى في شهر القعدة بالطاعون الكبير الذي مات منه أكثر الأعيان. وقبره في جبل حجة غربي صنعاء ـ رحمه الله تعالى.

له مصنفات، منها «منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول» في أصول الفقه[1].

الونشريشي (834 ـ 914 هـ)

أحمد بن يحيىٰ بن محمد بن عبد الواحد بن علي أبو العباس الوانشريشي، التلمساني ثم الفاسي: فقيه مالكي، أخذ عن علماء تلمسان، ونقمت عليه حكومتها

(1) البدر الطالع/ 1/ 84 ـ 85 ـ 86 ـ الأعلام/ 1/ 269 ـ هدية العارفين/ 1/ 125.

أمرًا، فانتهبت داره، وفرّ إلى فاس سنة أربع وسبعين وثمانمائة (874 هـ)، فتوطنها، فتولى التدريس بها والإفتاء. وهو صاحب كتاب «المعيار» الذي تضمن كثيرًا من فتاوى المتقدمين والمتأخرين. قال مخلوف في وصف المترجم له: الإمام العالم العلامة العمدة المحصل الفهامة المحقق، حامل لواء المذهب باليمين مع الورع والدين المتين.

له مصنفات، منها «كتاب القواعد الفقهية». ضمنه مائة قاعدة، بني عليها الخلاف المالكي، ولكن وقع الاختلاف فيها كلها أو جلها. وعن الاختلاف فيها ينشأ الاختلاف في فروعها.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بفاس في شهر صفر[1].

الصعدي (. . . ـ 1061 هـ)

أحمد بن يحيىٰ حابس الصعدي اليماني: فقيه يماني من مشاهير الزيدية، وقاض. أخذ عن مشايخ كبراء، منهم الإمام القاسم بن محمد. وبرع في عدة علوم. تولى قضاء صعدة، واستمر فيه إلى أن مات.

له مؤلفات، منها «شرح الكافل ـ في أصول الفقه»، واسمه «الأنوار الهادية» توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في ليلة الاثنين رابع عشر شهر ربيع الأول[2].

الكوراني (. . . ـ 810 هـ)

أحمد بن يوسف بن عبد الله الكردي شهاب الدين الكوراني الشافعي. له «نظم منهاج الوصول إلى علم الأصول»[3].

الخليفي (. . . ـ 1209 هـ)

أحمد بن يونس الخليفي الأزهري الشافعي أبو العباس: فقيه أصولي نحوي. تولى الإفتاء بالمحمدية. له كتب[4].

ابن أبي الأحوص = الحسين بن عبد العزيز 679 هـ.

---

(1) شجرة النور الزكية/ ص 274 ـ 275 ـ الأعلام/ 1/ 269 ـ 270 ـ الفكر السامي/ 3/ 313.
(2) البدر الطالع/ 1/ 86 ـ 87 ـ الأعلام/ 1/ 270 ـ هدية العارفين/ 1/ 159 ـ 160.
(3) هدية العارفين/ 1/ 119.
(4) الأعلام/ 1/ 276 ـ هدية العارفين/ 1/ 282.

الأخسيكثي = محمد بن محمد 644 هـ.

أخي زاده = عبد الحكيم بن محمد 1013 هـ.

الأزْبَدي = أحمد بن سليمان 676 هـ.

الأزْدُبادي = أبو القاسم بن محمد 1333 هـ.

الأردبيلي = حسين بن عبد الحق 950 هـ.

الأردبيلي = عبد الغني بن عبد الله.

الأردبيلي = فرج بن محمد 749 هـ.

الأرزنجاني = عمر بن عبد المحسن 700 هـ.

ابن أرسلان = داود بن إرسلان 639 هـ.

الأرسابندي = محمد بن الحسين 512 هـ.

الأرموي (تاج الدين) = محمد بن الحسين 656 هـ.

الأرموي (سراج الدين) = محمود بن أبي بكر 682 هـ.

الأزميري = سليمان بن عبد القوي 1151 هـ.

الأزميري = محمد بن ولي 1165 هـ.

الإسبيري = محمد بن يوسف 1194 هـ.

الأسترابادي = حسين بن مسعود 961 هـ.

الأسترابادي = نصر الله بن حسن 1255 هـ.

الإسحاقي = محمد بن عثمان 810 هـ.

الشاشي (. . . ـ 325 هـ)

إسحٰق بن إبراهيم أبو يعقوب (أو أبو إبراهيم) الخراساني الشاشي الخطيبي السمرقندي: شيخ أصحاب أبي حنيفة وعالمهم وفقيههم في زمانه ينسب إلى الشاش (مدينة وراء نهر سيحون)[1] انتقل منها إلى مصر، وولي القضاء في بعض أعمالها. وكان ثقة يروي الجامع الكبير عن زيد بن أسامة عن أبي سليمان الجوزجاني، وكان ثقة.

(1) من ثغور الترك.

له كتاب «أصول الفقه» مطبوع في الهند. يعرف بأصول الشاشي.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بمصر[1].

قاضي خلاط (. . . ـ 610 هـ)

إسحٰق بن هبة الله بن صديق أبو البشائر الشافعي: قاضي خلاط. وصفه ابن الملقن بأنه فقيه أصولي شاعر أديب واعظ.

له مصنّف في علم الكلام[2].

الكاظمي (. . . ـ 1220 هـ)

أسد الله بن الحاج إسماعيل الكاظمي: من علماء الشيعة.

له مصنفات، منها «نظم زبدة الأصول» و«كشف الإجماع عن وجوه حجية الإجماع» قال البغدادي: يتضمن الكثير من مسائل الظنون[3].

الأسعردي = خليل بن الملا حسين 1259 هـ.

الأسفراييني (الأستاذ أبو إسحٰق) = إبراهيم بن محمد 418 هـ.

الأسفراييني (الشيخ أبو حامد) = أحمد بن محمد 406 هـ.

الأسفراييني = طاهر بن محمد 471 هـ.

الإسكافي = عبد الجبار بن علي 452 هـ.

الإسكندري = إسماعيل بن مكي 571 هـ.

ابن سلار = أبو بكر بن عمر 716 هـ.

ابن الأسلمي = عبد الله بن محمد 410 هـ.

الإسماعيلي = إسماعيل بن أحمد 396 هـ.

الإسماعيلي (333 ـ 396 هـ)

إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو سعد الإسماعيلي الجرجاني: شيخ الشافعية في زمانه وابن شيخهم. انتهت إليه رئاسة الشافعية ببلده جرجان. أخذ

(1) الأعلام/ 1/ 293 ـ الفوائد البهية/ ص 43 ـ 44 ـ هدية العارفين/ 1/ 199.

(2) العقد المذهب/ ص 356 ـ هدية العارفين/ 1/ 201.

(3) هدية العارفين/ 1/ 203.

العلم عن أبيه: أبي بكر الإسماعيلي. وصف صاحب الترجمة بأنه كان إمام زمانه، مقدمًا في الفقه والأصول والعربية والكتابة والشروط والكلام. وأنه فقيه أديب جواد. تخرج على يديه جماعة، مع الورع والمجاهدة والنصح للإسلام والسخاء، وحسن الخلق، وأنه جمع بين رئاسة الدين والدنيا.

قال الشيخ أبو إسحٰق الشيرازي: «وفيه (يعني في صاحب الترجمة) وفي أخيه أبي نصر، وأبيهما أبي بكر يقول الصاحب بن عباد في رسالته: وأما الفقيه أبو نصر فإذا جاءنا وحدثنا وأخبرنا، فصادع وصادق وناقد وناطق. وأما أنت أيها الفقيه أبا سعد، فمن يراك كيف تدرس، وتفتي، وتحاضر، وتروي، وتكتب، وتملي، علم أنك الحبر ابن الحبر، والبحر ابن البحر، والضياء ابن الفجر، وأبو سعد بن أبي بكر، فرحم الله شيخكم الأكبر، فإن الثناء عليه غُنْم، والنساء بمثله عُقْم، فليفخر به أهل جرجان، ما سال واديها وأذّن مناديها».

وقال ابن كثير: «ورد (يعني صاحب الترجمة) بغداد، ـ والدارقطني[1] حي ـ فحدث عن أبيه: أبي بكر الإسماعيلي، والأصم بن عدي، وحدث عنه الخلال والتنوخي، وكان ثقة فقيهًا فاضلاً، على مذهب الشافعي، عارفًا بالعربية، سخيًا جوادًا على أهل العلم، وله رئاسة إلى اليوم في بلده إلى ولده. قال الخطيب: سمعت الشيخ أبا الطيب (يعني أبا الطيب الطبري) يقول: ورد أبو سعد الإسماعيلي بغداد، فعقد له الفقهاء مجلسين تولى أحدهما أبو حامد الأسفراييني، وتولى الثاني أبو محمد الباجي، فبعث الباجي إلى القاضي المعافى بن زكرياء الجريري يستدعيه إلى حضور المجلس، ليجمل المجلس، وكانت الرسالة مع ولده أبي الفضل، وكتب على يده هذين البيتين:

إذا أكرم القاضي الجليلُ وليَّه ... وصاحبَه ألفاه للشكر موضعا
ولي حاجة يأتي بُنَيّ بذكرها ... ونسأله فيها التطول أجمعا

فأجابه الجريري مع ولد الشيخ:

دعا الشيخ مطواعًا سميعًا لأمره ... يواتيه طوعًا حيث يرسم أصنعا
وها[2] أنا غاد في غد نحو داره ... أبادر ما قد حده لي مسرعا»

(1) توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة (385 هـ) واسمه علي بن عمر.
(2) في الأصل وما أنا.

وقال ابن العماد ـ ناقلاً عن الخطيب: «ورد بغداد فأقام بها سنة ثم حج، وعقد له الفقهاء مجلسين».

وقد أثنى جمع من الفضلاء على صاحب الترجمة قال الإسنوي فيه: «تخرج على يديه جماعة كبيرة، وكان في ورع كثير، واجتهاد في العبادة والعلم، واهتمام بأمور الدين، ونصيحة الإسلام، حسن الخلق، طلق الوجه، سخيًا في الطعام وبذل المال، لم يكن له نظير في زمانه».

له كتاب كبير في أصول الفقه، سمّاه «تهذيب النظر».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بجرجان فجأة، وهو يصلي صلاة المغرب في المحراب ويقرأ الفاتحة، فلما قرأ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفَاتِحَة: الآية 5] فاضت نفسه، فمات، ودفن بجرجان عند رأس والده[1].

القاضي إسماعيل (200 ـ 282 هـ)

إسماعيل بن إسحٰق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن بابك الجهضمي الأزدي البصري ثم البغدادي: قاض من أئمة المالكية، نحوي، لغوي، فقيه، أصولي، ينتسب إلى أسرة آل حماد بن زيد، التي قال عنها القاضي عياض في كتابه «ترتيب المدارك»: «كان هذا البيت ـ على كثرة رجالها، وشهرة أعلامها ـ من أجلّ بيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب السؤدد في الدين والدنيا، وهم نشروا هذا المذهب (يعني المذهب المالكي) هناك، ومنهم اقتبس، فمنهم من أئمة الفقه والمشيخة في الحديث عدة، كلهم أجلة، ورجال سنة، روي عنهم في أقطار الأرض، وانتشر ذكرهم ما بين المشرق والمغرب، وتردد في طبقاتهم، وبيتهم، نحو ثلاثمائة سنة».

ولد صاحب الترجمة بالبصرة، ونشأ بها، واستوطن بغداد، وأخذ عن جماعة من أهل العلم، ويروى عنه أنه قال: «أفخر على الناس برجلين بالبصرة، بابن المعذل يعلمني الفقه، وابن المديني يعلمني الحديث». وأحمد بن المعذل المذكور هو الذي أذن لصاحب الترجمة في الإفتاء. ويرى المؤرخون والباحثون في تاريخ المذاهب الفقهية الإسلامية أن صاحب الترجمة هو الذي نشر مذهب مالك في العراق، وثبت

(1) شذرات/ 3/ 147 ـ البداية/ 11/ 288 ـ طبقات الفقهاء/ ص 129 ـ طبقات الإسنوي/ ص 20 ـ 21 ـ الأعلام/ 1/ 308 ـ هدية العارفين/ 1/ 209 ـ العقد المذهب/ ص 243.

أركانه، وأصّل قواعده، إذ شرح هذا المذهب، وبسط قول مالك، واحتج له، ووضع في سبيل ذلك مصنفات عديدة، وخرّج أئمة كبارًا تتميز طريقتهم في الدراسة الفقهية بالاحتجاج، والاستدلال، ومعرفة الدليل، وقد اشتهرت طريقتهم هذه «بالطريقة البغدادية». ومن أولئك الأئمة الذين تخرجوا على يد صاحب الترجمة ابن المنتاب، وأبو الفرج القاضي، وابنا بكير، وابن أخيه: إبراهيم بن حماد، وابن الجهم، وابن مجاهد، وابن الأنباري، وخلق كثير.

ويعتبر صاحب الترجمة من أئمة العربية والأدب، حتى نقل عن المبرد أنه قال: هو (يعني صاحب الترجمة) أعلم مني بالتصريف». وحكي أنه (أي صاحب الترجمة) مر يومًا على المبرد المذكور فلما رآه قام إليه، وقبّل يده، وأنشد:

كريم إذا ما أتى مقبلاً ... حللنا الحبا وابتدرنا القياما
فلا تنكرن قيامي له ... فإن الكريم يجل الكراما

ويُروَى - أيضًا - أن عبدون بن صاعد الوزير - وكان نصرانيًا - دخل على صاحب الترجمة يومًا، فقام له، ورحب به، فرأى إنكار الشهود، والحاضرين. فلما خرج الوزير المذكور، قال لهم «قد علمت إنكاركم، وقد قال الله - تعالى -: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [المُمتَحنَة: الآية 8]... وهذا الرجل يقضي حوائج المسلمين، وهو سفير بيننا وبين المعتضد، وهذا من البر، فسكتت الجماعة.

تولى القضاء ابتداء من سنة ست وأربعين ومائتين (246 هـ) ففي هذه السنة تولى قضاء الجانب الشرقي، عند وفاة سوار بن عبد الله، والخليفة - حينئذ - المتوكل. وفي سنة خمس وخمسين ومائتين (255 هـ) صرفه المهتدي بن الواثق عن القضاء، وسخط على أخيه حماد، فاستتر صاحب الترجمة. وفي سنة ست وخمسين ومائتين قتل المهتدي، وتولى المعتمد زمام الأمر، فرد صاحب الترجمة إلى القضاء وولاه الجانب الغربي، ولم يزل على حاله منتصبًا للقضاء في المكان المذكور إلى سنة اثنتين وستين ومائتين (262 هـ) حيث جمع له قضاء بغداد كلها شرقيها وغربيها، وهو أول قاض جمع له ذلك كله، وصار هو المقدم على سائر القضاة، وذكر بعض المؤرخين أنه تولى في آخر عمره قضاء القضاة، وهو أمر لم يثبت، وبقي في منصبه القضائي ذاك إلى أن توفي. وقد أثني عليه بما يطول ذكره.

وقد وصف بأنه كان في قضائه صليبًا عفيفًا فهمًا ذا فراسة وسداد، واهتداء إلى حل ما استشكل من قضايا القضاء. وكان شديدًا على مخالفيه فقد أخرج الإمام داود بن

علي من بغداد إلى البصرة، لإنكاره أن يكون القياس حجة شرعية ودليلاً في الدين. وكان صاحب الترجمة في وقت فراغه من القضاء يشتغل بالعلم.

له مصنفات كثيرة، منها «كتاب الأصول» وكتب في «الرد على أبي حنيفة» وكتبه في «الرد على الشافعي».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ وهو قاض على بغداد والنهروانات والمدائن ـ ليلة الأربعاء لثمان بقين من ذي الحجة فجأة، وقد صلى العشاء الأخيرة. وكان موته هو الباعث للمبرد على تأليف كتابه «التعازي والمراثي»[1].

ومن آرائه الأصولية: إن الجواب يحمل على عمومه إذا كان مستقلاً[2]. نحو ما روي من أنه ﷺ سئل عن ماء بئر بضاعة[3] ـ وكانت بئرًا يلقى فيها الحِيَضُ ولحوم الكلاب والنُّتُن ـ فقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «خلق الله الماء طهورًا لا ينجسه شيء»، وهذا جواب عام مستقل. ومنها: أن المرسل لا حجة فيه[4].

وكان صاحب الترجمة يذهب كثيرًا إلى القول بحجية شرع من قبلنا، وهو رأي رد فيه عليه الإمام ابن حزم، وانتقده عليه انتقادًا لاذعًا، ومن ذلك قول ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ: «إن إسماعيل بن إسحٰق قال في رجم النبي ﷺ اليهوديين الزانيين، إنما فعل ذلك ﷺ تنفيذًا لما في التوراة. ورأى هو من رأيه الفاسد أن يرفع نفسه عن تنفيذ ما فيها من الرجم على اليهود الزناة المحصنين إذا زنوا، فصان نفسه عما وصف به نبيه ﷺ.

ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا القول الفاسد، ومن هذا الاعتقاد، فلو كفر جاهل بجهله لكان قائل هذا القول أحق الناس بالكفر لعظيم ما فيه.

واحتجّ ـ أيضًا ـ في ألا يقول الإمام ﴿ءَآمِّينَ﴾ [المَائدة: الآية 2] إذا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفَاتِحَة: الآية 7] بأن موسى ـ عليه السلام ـ إذا دعا لم يؤمن، وأمن

(1) ترتيب المدارك/ 1/ 464 إلى 472 ـ البداية/ 11/ 61 ـ شجرة النور/ ص 65 ـ شذرات الذهب/ 2/ 178 ـ الأعلام/ 1/ 310 ـ الديباج/ ص 151 إلى 155 ـ الفهرست/ ص 340.

(2) الباجي/ إحكام الفصول/ ص 270.

(3) أهل اللغة يضمون الباء من بضاعة ويكسرونه، والمحفوظ الضم. وفي «النهاية ـ لابن الأثير»: حكاه بعضهم بالصاد المهملة. (حاشية حسن العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع/ 2/ 73).

(4) الباجي/ ن م/ 349.

هارون ـ عليهما السلام ـ فسماهما تعالى داعيين بقوله تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يُونس: الآية 89].

قال أبو محمد: وفي هذا الاحتجاج من الغثاثة والبرد والسقوط والمجاهرة بالقبيح ما فيه، لأنه يقال له قبل كل شيء: من أخبرك أن موسى ـ عليه السلام ـ دعا، ولم يؤمن، وأن هارون أمن، ولم يدع؟!، وهذا شيء إنما قاله بعض المفسرين بغير إسناد[1].

البيهقي (328 ـ 402 هـ)

إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقي أبو القاسم أو أبو محمد: فقيه حنفي من الزهاد، كان إمام وقته في الفروع والأصول. له مؤلفات[2].

الصابوني (373 ـ 449 هـ)

إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عامر بن عابد، أبو عثمان الصابوني النيسابوري: مفسر واعظ من حفاظ الحديث، ومن أعلام المذهب الشافعي، يلقب ـ عند أهل الحديث بخراسان ـ بشيخ الإسلام، فإذا قالوا: شيخ الإسلام من غير تقييد، فإنهم لا يعنون به ما سواه، وهو شيخ خراسان في زمانه، نشأ صاحب الترجمة يتيمًا بعدما قتل أبوه وفتك به بسبب خلافات مذهبية، وعمر صاحب الترجمة آنذاك تسع سنين فكفل الشيخ أبو الطيب سهل بن محمد الصعلوكي صاحب الترجمة، ورباه. فاشتغل صاحب الترجمة بطلب العلم، فسمع بنيسابور من جماعة من أهل العلم، وارتحل إلى سرخس فسمع بها من بعض علمائها، كما سمع بهراة والشام والحجاز، ودخل معرة النعمان، فلقي أبا العلاء أحمد بن سليمان التنوخي المعري، وسمع بالجبال وغيرها من البلدان.

وبعد أن امتلأ وطابه من العلوم والمعارف جلس للتدريس، فحدث بنيسابور، وخراسان إلى غزنة وبلاد الهند، ثم بجرجان وآمل وطبرستان والثغور وحران وبالشام وبيت المقدس والحجاز، وأكثر الناس السماع منه، وكان يحضر مجلسه أئمة ذلك الزمان كالأستاذ أبي إسحٰق الأسفراييني والأستاذ أبي بكر بن فُورك والشيخ أبي الطيب

(1) الإحكام في أصول الأحكام/ ج 5/ 150.
(2) الفوائد البهية/ ص 46 ـ الأعلام/ 1/ 312 ـ هدية العارفين/ 1/ 209.

الصعلوكي، وكانوا يتعجبون من كمال ذكائه، وعقله، وحسن إيراده الكلام بالعربية والفارسية، وحفظه الأحاديث حتى كبر وبلغ مبلغ الرجال، وقام مقام أسلافه في جميع ما كان إليهم من النوب. قال عبد الغافر الفارسي: «ولم يزل يرتفع شأنه حتى صار إلى ما صار إليه من الحشمة التامة والجاه العريض، وهو في جميع أوقاته مشتغل بكثرة العبادات ووظائف الطاعات، بالغ في العفاف والسداد وصيانة النفس، معروف بحسن الصلاة وطول القنوت، واستشعار الهيبة، حتى كان يضرب به المثل في ذلك، وكان محترمًا للحديث ولثبت الكتب. قرأت من خط الفقيه أبي سعيد السكري: أنه حكى عن بعض من يوثق بقوله من الصالحين أن شيخ الإسلام (يعني صاحب الترجمة) قال: ما رويت أثرًا ولا خبرًا في المجلس إلا وعندي إسناده، وما دخلت بيت الكتب قط إلا على طهارة، وما رويت الحديث ولا عقدت المجلس إلا على الطهارة. وقال منذ صح عندي أن النبي ﷺ كان يقرأ سورة الجمعة والمنافقين في ركعتي صلاة العشاء ليلة الجمعة ما تركت قراءتهما فيهما. قال: وكنت في بعض الأسفار المخوفة، وكان أصحابي يفرقون من اللصوص وقطاع الطريق، وينكرون عليّ في التطويل بقراءة السورتين، وغير ذلك، فلم أمتنع من ذلك، ولم أنقص شيئًا مما كنت أواظب عليه في الحضر، فتولانا الله بحفظه، ولم تلحقنا آفة».

وقد أثنى جمع من العلماء على صاحب الترجمة بما يطول إيراده، وذكره، وبالغ بعضهم في تعظيمه.

وعندما سافر إلى الحج قدم دمشق، فوعظ بها الناس، وذكرهم. ويروى عن إمام الحرمين أنه قال: كنت أتردد ـ وأنا بمكة ـ في المذاهب، فرأيت النبي ﷺ وهو يقول: عليك باعتقاد أبي عثمان الصابوني.

ولم يزل صاحب الترجمة منذ أن كان عمره عشر سنين واعظًا محدثًا إلى أن توفاه الله تعالى، وقد استمر في ذلك أكثر من ستين سنة.

له مصنفات كثيرة، ومنها كتاب «الفصول في الأصول».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ عصر يوم الخميس الثالث من شهر محرم، وحملت جنازته بعد غده يوم الجمعة عصرًا، ودفن في سكة حرب بين يدي أبيه[1].

---

(1) المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور/ ص 131 إلى ص 136 ـ طبقات الإسنوي/ ص 263 ـ شذرات الذهب/ 3/ 282 ـ البداية/ 12/ 69 ـ الأعلام/ 1/ 317 ـ العقد المذهب/ ص 88.

الفخر إسماعيل (549 ـ 610 هـ)

إسماعيل بن علي بن الحسين أبو محمد، فخر الدين البغدادي المأموني الأزجي: فاضل حنفي، متكلم جدلي، يعرف «بابن الوفاء» و«بابن الماشطة» و«بغلام ابن المنّي»، لازم أبا فتح نصر بن المني مدة، حتى نسب إليه، وسمع من شهدة، وكانت له حلقة كبيرة بجامع الخليفة للمناظرة، والاشتغال بعلم الكلام والجدل، وتخرج به جماعة، وأجاز لعبد الصمد بن أبي الجيش المقري، وكان حسن العبارة جيد الكلام في المناظرة. مقتدرًا على رد الخصوم، وكانت الطوائف مجمعة على فضله، وعلمه. ولاه الخليفة الناصر النظر في قراه وعقاره الخاص، فعزل لظلمه وسوء سيرته، واعتقل مدة بالديوان، ثم أطلق، ولزم منزله حتى توفي فقيرًا معدمًا، ولم يكن في دينه بذاك. قال ابن النجار: «ذكر لي ولده أبو طالب عبد الله ـ في معرض المدح ـ: أنه قرأ المنطق والفلسفة على ابن مرقيس: الطبيب النصراني، ـ ولم يكن في زمانه أعلم منه بتلك العلوم ـ وأنه كان يتردد إلى بيعة النصارى. قال: وسمعت من أثق به من العلماء: أنه صنف كتابًا سماه «نواميس الأنبياء» يذكر فيه أنهم كانوا حكماء: كـ «هرمس» و«أرسطوطاليس». قال: وسألت بعض تلامذته الخصيصين به، فما أثبته، ولا أنكره. قال: وكان متسمحًا بدينه، متلاعبًا به، ولم يزد على ذلك. قال: وكان دائمًا يقع في الحديث، ورواته، ويقول: هم جهال، لا يعرفون العلوم العقلية، ولا معاني الحديث الحقيقية، بل هم مع اللفظ الظاهر، ويذمهم، ويطعن عليهم».

وقال العليمي: «قرأ الفقه والخلاف على شيخه أبي الفتح، ولازمه، حتى برع، وصار أوحد زمانه في علم الفقه، والخلاف، والأصلين، والنظر، والجدل. ودرس بعد شيخه بمسجده بالمأمونية، وكانت له حلقة بجامع القصر، يجتمع إليه فيها الفقهاء للمناظرة. وقال ـ أيضًا ـ: «وكان يدرس في منزله، ويحضر عنده الفقهاء. ومن شعره:

دليل على حرص ابن آدم أنه ... ترى كفه مضمومة عند وضعه

ويبسطها عند الممات إشارة ... إلى صغرها مما حوى بعد جمعه»

له مصنفات.

توفي ـ رحمه الله تعالى وسامحه ـ يوم الثلاثاء ثامن ربيع الآخر، ودفن من يومه بداره، ثم نقل إلى باب حرب[1].

---

(1) شذرات/ 5/ 40 ـ 41 ـ البداية/ 13/ 36 ـ المنهج الأحمد/ 2/ 326 ـ 327 ـ هدية العارفين/ =

ومن آرائه الأصولية: أن النقض (أعني تخصيص العلة) لا يقدح في المنصوصة أو ما استثني من القواعد: كالمصراة والعاقلة.

ومنها: أن الإثبات مقدم على النفي، إلا إذا استند النفي إلى علم بالعدم، لعلمه بجهات إثباته، فإنه ـ آنذاك ـ يكون الإثبات والنفي سواء، ومعنى استناد النفي إلى علم بالعدم: أن يقول الراوي: «أعلم أن رسول الله ﷺ لم يصل في البيت، لأني كنت معه فيه، ولم يغب عن نظري طرفة عين فيه، ولم أره صلى فيه» انتهى. أو قال: أخبرني رسول الله ﷺ: أنه لم يصل فيه[1].

الصنعاني (1110 ـ 1164 هـ)

إسماعيل بن محمد بن إسحٰق بن المهدي أحمد بن الحسن بن القاسم بن محمد الصنعاني اليمني: فقيه زيدي، وشاعر، ورئيس كبير، وعالم شهير. ولد بصنعاء، ونشأ بها، وقرأ على والده محمد بن إسحٰق الذي كان ممن دخل في صراع مرير من أجل أن يتولى الإمامة العظمى باليمن، كما قرأ صاحب الترجمة على العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، فبرع في العلوم، ولا سيما في علم أصول الفقه. وكان من جملة من خرج مع والده أيام المنازعة بينه وبين الإمام المنصور بالله الحسين بن القاسم بن الإمام المهدي، واعتقله المنصور، ثم أفرج عنه الإمام المهدي العباس بن الحسين. وله نظم فائق، فمنه:

طال النوى شهرًا فشهرًا ... حتى قطعت الدهر هجرا
هجرًا طويلاً لم أطق ... لزمانه عدا وحصرا
يا هند رقي للذي ... أضرمت في أحشاءه جمرا

وهي أبيات طويلة، ومنه:

لا وخمر في الشفات ... أسكرت بالرشفات
ولآل من ثغور ... في عقيق من شفات
وغصون من قدود ... بنهود مثمرات
ورياض في خدود ... زاهيات ناعمات

= 1/ 212.

(1) ابن النجار/ شرح الكوكب المنير/ 4/ 61 ـ 684.

وهي أبيات كتب بها إلى السيد العلامة إسحٰق بن يوسف، وأجابه بأبيات أولها:

اسمعوا عن زفراتي فهي في الحب رواتي

ولصاحب الترجمة رسائل نفيسة وأبحاث شريفة. وأشعاره كثيرة في غاية الرقة والانسجام، له في ميدان التصنيف «شرح منظومة الكافل» وهي منظومة في أصول الفقه ألفها شيخ صاحب الترجمة محمد بن إسماعيل الأمير المذكور، وشرح صاحب الترجمة هذا وصف بأنه شرح حافل في مجلدين جاء فيه صاحب الترجمة بما في المطولات من الفوائد.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر ذي القعدة[1].

ابن ممدود (. . . ـ 756 هـ)

إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل بن ممدود أبو إبراهيم فخر الدين التميمي الرازي الفالي ـ نسبة إلى فال ـ (بليدة من أعمال شيراز) الشيرازي: فقيه شافعي، قاضي القضاة بفارس. تفقه على والده، وقرأ التفسير على قطب الدين الشعار: صاحب «التقريب على الكشاف»، وولي القضاء بفارس، وهو ابن خمس عشرة سنة، وعزل ـ بعد مدة ـ بالقاضي البيضاوي، ثم أعيد بعد ستة أشهر، واستمر على القضاء خمسًا وسبعين عامًا، وكان مشهورًا بالدين والخير والمكارم.

له تصانيف، ونظم كثير، ومن تصانيفه «شرح مختصر المنتهى ـ في أصول الفقه» للإمام ابن الحاجب المالكي.

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بشيراز، في رجب[2].

الإسنوي = إبراهيم بن هبة الله 721 هـ.

الإسنوي (جمال الدين) = عبد الرحيم بن الحسن 772 هـ.

الإسنوي = محمد بن الحسن 764 هـ.

الأسواني = محمد بن أحمد 335 هـ.

الإشبيلي = أحمد بن محمد 651 هـ.

---

(1) البدر الطالع/ 1/ 103 ـ 104 ـ هدية العارفين/ 1/ 221.

(2) شذرات الذهب/ 6/ 180 ـ هدية العارفين/ 1/ 214.

الإشبيلي = علي بن محمد 611 هـ.

الأشتياني = حسن أو محمد حسن 1319 هـ.

الأشعري (الشيخ أبو الحسن) = علي بن إسماعيل 324 هـ.

الأشموني (أبو الحسن) = علي نحو 930 هـ.

أصبغ (بعد 150 ـ 225 هـ)

أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع أبو عبد الله، مولى عبد العزيز بن مروان: فقيه من كبار أئمة المذهب المالكي، مصري[1]، يسكن بالفسطاط (مدينة بمصر). روى عن الداروردي، وابن سمعان، ويحيىٰ بن سلام، وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم. وكان صاحب الترجمة قد رحل إلى المدينة ليسمع من مالك، وذلك في سنة تسع وسبعين ومائة (179 هـ) فدخلها يوم مات مالك، فحضر جنازته. وصحب ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وسمع منهم، وتفقه معهم، وكان كاتب ابن وهب وأخص الناس به. وروى عن صاحب الترجمة الذهلي، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن أسد الخشني، وابن زنجويه، وابن وضاح، وسعيد بن حسان، وأخرج عنه البخاري.

وقد وثّق صاحب الترجمة وعد صدوقًا. وتفقه عليه ابن المواز، وابن حبيب، وأبو زيد القرطبي، وابن مزين، وغيرهم.

وقد أثنى على صاحب الترجمة جمع من أهل العلم، قال عبد الملك ابن الماجشون: ما أخرجت مصر مثل أصبغ، قيل له: ولا ابن القاسم؟، قال: ولا ابن القاسم، كلفا منه به. وقال ابن اللباد: ما انفتح لي طريق الفقه إلا من أصول أصبغ. وقيل لأشهب: من لنا بعدك؟ قال: أصبغ بن الفرج. وقال ابن معين: كان أصبغ أعلم خلق الله كلهم برأي مالك، يعرفه مسألة مسألة، ومتى قالها، ومن خالفه فيها. وقال صاحب الترجمة: أخذ ابن القاسم يومًا بيدي، وقال: أنا وأنت في هذا الأمر سواء، فلا تسألني عن المسائل الصعبة في حضرة الناس، ولكن بيني وبينك، حتى أنظر، وتنظر».

وقال ابن غالب: «خرجت من الأندلس، وأصبغ عندي أكبر أهل زمانه، لما كنا شاهدناه من تعظيم شيوخنا له».

---

(1) يوجد فقيه مالكي آخر اسمه أصبغ بن الفرج، وهو أندلسي (ن ظ: ترتيب المدارك/ 2/ 150).

وقال ابن فرحون: «كان فقيه البلد، ماهرًا في فقهه، طويل اللسان، حسن القياس، نظارًا، من أفقه هذه الطبقة، وهو أجل أصحاب ابن وهب، صدوق، ثقة».

وكان من الذين امتحنوا في مسألة خلق القرآن، إذ طلبه الأصم، فاختفى في داره، حتى مات، وقيل: هرب إلى حلوان، فاستتر فيها.

له مصنفات، منها «كتاب الأصول» وهو في عشرة أجزاء.

توفي - رحمه الله تعالى - بمصر، وفي تاريخ وفاته خلاف، فقيل: توفي يوم الأحد لخمس بقين من شوال سنة خمس وعشرين ومائتين (225 هـ)، وقيل: توفي سنة أربع وعشرين ومائتين (224 هـ)[1].

الأصبهاني = عبد الله بن محمد 721 هـ.

الأصبهاني = محمد بن بحر 372 هـ.

الأصبهاني (شارح المحصول) = محمد بن محمود 688 هـ.

الأصبهاني = محمود بن عبد الرحمٰن 749.

الأصبهاني = يحيىٰ بن عبد الرحمٰن 608.

الإصطخري = الحسن (أو الحسين).

الأصفهاني (انظر الأصبهاني).

الأصفهاني = محمد باقر محمد 1260 هـ.

الأصم = عبد الرحمٰن بن كيسان 225 هـ.

الأصولي = محمد حسن بن محمد 1240 هـ.

الأعظمي = حسين بن علي 1375 هـ.

الإفسنجي = محمود بن عمر 671 هـ.

الأفغاني = عبد الحكيم 1326 هـ.

الاقحصاري (المعروف بكافي) = حسن بن طورخان 951 هـ.

الكيا الهراسي = علي بن محمد 504 هـ.

---

(1) ترتيب المدارك/ 1/ 325 إلى 328 - الديباج/ ص 158 - 159 - شجرة النور/ ص 66 - شذرات الذهب/ 2/ 56.

إلياس الكوراني (1047 ـ 1138 هـ)

إلياس بن إبراهيم بن داود بن خضر الكردي الكوراني: فقيه شافعي، من النساك، تعلم في بلاده، ودخل دمشق حوالي 1070 هـ، ودرس، وأفاد، وزار القدس على قدميه، وحج وجاور بالمدينة المنورة. وكان والي دمشق: الوزير رجب باشا ممن يعتقده، ويحبه، وزاره مرة، وطلب منه الدعاء، قال له: والله إن دعائي لا يصل إلى السقف، وما ينفعك دعائي، والمظلومون في حبسك يدعون عليك.

له مصنفات، قال المرادي: أما تعاليقه وكتاباته فلا يمكن إحصاؤها. ومن مصنفاته «حاشية على جمع الجوامع».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بدمشق[1].

الأماسي = خضر بن محمد 1100 هـ.

إمام الحرمين = عبد الملك بن عبد الله 478 هـ.

ابن الإمام = عيسى بن محمد 749 هـ.

إمام الكاملية = محمد بن محمد 874 هـ.

إمام الكاملية = يحيىٰ بن عبد الله 1015 هـ.

البنارسي (. . . ـ 1133 هـ)

أمان الله بن نور الله بن حسين البنارسي الهندي: فاضل، من أهل بنارس (من بلايورت بالهند) وهي معبد الهنود. تقلد صدارة «لكنؤ» من قبل السلطان: «عالمكير».

له مصنفات، منها ـ في أصول الفقه ـ «حاشية على التلويح».

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في بنارس[2].

أميربادشاه = محمد أمين بن محمود 972 هـ.

ابن أمير الحاج = موسى بن محمد 733 هـ.

أمير كاتب = لطف الله بن أمير 758 هـ.

ابن أمير حاج = محمد بن محمد 879 هـ.

---

(1) الأعلام/ 2/ 11 ـ هدية العارفين/ 1/ 227. (2) الأعلام/ 2/ 11 ـ هدية العارفين/ 1/ 227.

الأندلسي = علي بن عبد الله 567 هـ.

ابن الأنصاري = أحمد بن محمد 749 هـ.

الأنصاري (شيخ الإسلام) = زكرياء بن محمد 926 هـ.

الأنصاري = عبد العلي بن محمد.

الأنطاكي = عبد الرزاق بن مصطفى.

الأنقروهوي = حمد الله بن إسماعيل 1317.

الأنماطي = عثمان بن سعيد 288 هـ.

ابن الأهدل = أبو بكر بن أبي القاسم 1035 هـ.

ابن الأهدل = حسين بن عبد الرحمٰن 855 هـ.

الإيجي = إبراهيم بن أحمد 700 هـ.

الإيجي (عضد الدين) = عبد الرحمٰن بن أحمد 756 هـ.

الإيجي = محمد بن عبد الرحمٰن 906 هـ.

الأيكي = محمد بن أبي بكر 627 هـ.